



**مؤتمر العمل العربي
الدورة الأربعون**

الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(15 - 22 أبريل / نيسان 2013)

**التنمية المتوازنة .. وتطلعات الشباب
لتأمين فرص العمل اللائق**

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي
البند الأول - القسم الأول



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	تقديم :
	تمهيد :
13	تطور مفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتنا وتوجهاتها على المستوى العربي
	المحور الأول :
27	مفهوم التنمية الشاملة المتوازنة المستهدفة
	المحور الثاني:
45	واقع وتطلعات الشباب صناع التنمية وهدفها
	المحور الثالث:
61	واقع الحماية الإجتماعية ومجالات تطويرها لتوفير العمل اللائق
	المحور الرابع:
99	إنعكاسات التنمية المتوازنة على أطراف الإنتاج الثلاثة ودورها المتزايد فى التشغيل وخلق فرص العمل وإعلان مبادئ الحوار الإجتماعى فى البلدان العربية
	المحور الخامس:
123	إستنتاجات مستخلصه "الإنسان العامل محور التنمية المتوازنة هو غايتها وهو وسيلتها"



تقديم

بات موضوع التنمية المتوازنة وتطلعات الشباب لتأمين فرص عمل لائق يشغل بال جميع الأجهزة في بلداننا العربية وكل المهتمين بأسس تحقيق التنمية المتكاملة لا سيما أن التنمية الاقتصادية بمفردها مهما بلغت أو ارتفعت مؤشراتها لا تؤدي حتماً إلى تنمية اجتماعية .

لقد أدركنا منذ البداية أن موضوع البطالة ودعم التشغيل لم يأخذ حقه الكافي من التركيز حتى وأن اختلفت درجة الاهتمام به من بلد لآخر خاصة مع تفاقم معدلات البطالة بصورة كبيرة في ظل عدم اتساق مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل التي شهدت تغيراً ملحوظاً في العقود الثلاثة الأخيرة .

لذلك سعينا إلى التركيز بصورة غير مسبوقة على قضايا التشغيل والبطالة ف جاء التقرير الذى قدمته إلى الدورة (35) لمؤتمر العمل العربى (شرم الشيخ ، مارس / آذار 2008) بعنوان " التشغيل والبطالة فى البلدان العربية .. التحدى والمواجهة " ، والذى أقرتم خلاله التوجهات العامة للاهتمام بالتشغيل مع التأكيد على أن موضوع كهذا يلزم أن تسهم فيه أجهزة حكومية أخرى إلى جانب وزارات العمل ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال ... لذا نظمنا منتدى حول التنمية والتشغيل شاركت فيه لأول مرة بالإضافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة وزارات الاقتصاد والتعليم ومؤسسات التدريب وتبلور فيه الجهد العربى بالوصول إلى

إعلان الدوحة (نوفمبر 2008) والذي تبنته قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية يناير 2009 وحددت فيه الخطوط العريضة (لأول مرة على هذا المستوى) للتعامل مع قضايا التشغيل والحد من البطالة وإقرار العقد العربي للتشغيل (العقد 2010 – 2020) وبعدها توالت التقارير في التعاطي بصورة متلاحقة عن قصد مع الموضوع ذاته خاصة مع تزايد حدة وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية حيث تتابعت التحركات والمطالب الجماهيرية للأسراع في تفعيل التدابير والسياسات التي تحقق التشغيل الكامل وتوفير فرص العمل اللائق لكفالة العدالة الاجتماعية والحد من الآثار السلبية للفقر والبطالة على مستويات الأمن والسلم الاجتماعي خاصة لدى الشباب حيث يتلزم التعطل بتواضع خدمات وتدابير الحماية الاجتماعية الأساسية.

وجاء تقريرنا الثاني في الدورة (36) في (المملكة الأردنية الهاشمية ، أبريل/ نيسان 2009) بعنوان " تنقل الأيدي العاملة العربية الفرص والأمال " وملحق التقرير حول " الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية " .

وتناول تقريرنا الثالث في الدورة (37) في (البحرين ، مارس / آذار 2010) "العقد العربي للتشغيل .. نحو عقد اجتماعي عربي جديد " .

وجاء التقرير الرابع في الدورة (38) في (القاهرة ، مايو / أيار 2011) بعنوان " المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة – قاطرة النمو الداعمة للتشغيل " باعتبار أن المنشآت الصغرى أهم مولد لفرص العمل على مستوى دول العالم وأن قدرتها مرتفعة في استيعاب نسبة كبيرة من العاطلين .

واستشعرنا عند بحثنا عن موضوع لتقريرنا الخامس واستحضارنا لاجواء التحولات التي شهدناها عام 2011 حتمية الاهتمام بتدابير الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل للحد من الفقر وتنمية الموارد البشرية لذا جاء عنوان تقريرنا فى الدورة (39) (القاهرة ، أبريل / نيسان 2012) بعنوان " الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل " ودارت محاور التقرير عن أوضاع الحماية الاجتماعية فى الوطن العربى وتزايد تحدياتها وأهمية تكامل الجهود لتفعيلها تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل .

وسعى لتسليط الضوء على كل الجوانب المتعددة ذات الصلة بقضايا التشغيل دأبت المنظمة على إصدار تقرير دورى حول التشغيل والبطالة فى البلدان العربية يقوم بتحريره وكتابة موضوعاته لجنة من الخبراء العرب يصدر كل حولين وقد أصبح هذا التقرير مرجعا هاما لكل صناع القرار والمهتمين والباحثين وقد صدرت منه ثلاثة تقارير كان آخرها التقرير الثالث (سبتمبر / أيلول 2012) تحت عنوان جامع هو انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا .

وقد أدركنا أنه حتى تكتمل الصورة بكافة جوانبها فينبغى أن نتطرق إلى قضية محورية وهى أهمية تحقيق التوازن فى التنمية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى ف جاء تقريرنا هذا العام " التنمية المتوازنة وتطلعات الشباب لتأمين فرص العمل اللائق " فى خمس محاور نمهد لها ببيان عن تطور مفهوم التنمية الاقتصادية لتتلائم معها التنمية الاجتماعية حتى يمتد مردود التنمية الإيجابي لكافة المجتمع مستهدفاً الحد من الفقر والتعطل وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل اللائق للأجيال المستقبلية .

وقد إهتم المحور الأول للتقرير بإستخلاص مفهوم وأبعاد التنمية الشاملة المتوازنة إقتصادياً وإجتماعياً وتوزيعها العادل بين الريف والحضر وتكاملها عربياً.

وفى محور ثانٍ للتقرير جاء الإهتمام بإستدامة التنمية إتفاقاً وواقع وتطلعات الشباب صناع التنمية وهدفها بمراعاة دورهم المتزايد والمستمر على المستوى العربى كأمة فنية سكانياً تستهدف التنمية البشرية لتعظيم القدرة على التكسب وتوفير فرص العمل اللائق.

وإنتقلنا بعد ذلك إلى محور ثالث عن واقع الحماية الإجتماعية ومجالات تطويرها لتحقيق الحماية الإجتماعية والتنمية المتوازنة .

وفى محور رابع جاء الإهتمام بالحوار الإجتماعى ومشاركة أطرف الإنتاج فى تطوير تشريعات العمل وبيئة العمل وفى تحفيز الإستثمارات وتفعيل الدور الإقتصادى والتأمينى لنظم الضمان الإجتماعى.

وقد إنتهى التقرير فى محور خامس إلى إستخلاص العديد من النتائج التى تستهدف تعظيم المردود الإيجابى للإستثمارات (المحلية والعربية والدولية) والحد من سلبياتها حتى تتحقق التنمية المتوازنة المستدامة لتمتد للأجيال المستقبلية تأميناً لفرص العمل وفى هذا الشأن تم التأكيد على الدور المتزايد لتفعيل وإمتداد تدابير الضمان الإجتماعى أفقياً ورأسياً لتعمل تعويضاتها على الحد من شدة الفقر وتعمل إستثماراتها على تحقيق التشغيل والحد من التعطل .

هذا ويشير التقرير فى العديد من أبوابه وثناياه إلى العديد من التوصيات التى تستهدف كيفية وسياسات تفعيل الجهود التى تقوم بها الحكومات وأصحاب الأعمال

والعمال ومختلف القوى الفاعلة فى المجتمعات والتي نجمل أهمها فى عناوين عامة
كما يلى:

أولاً : " تكتل وتكامل الجهود الوطنية اللازمة لتحقيق التشغيل الكامل على
المستوى الحكومى وعلى مستوى منظمات أصحاب الأعمال والقطاعات
المهتمة والمعنيه بتحقيق التشغيل بحيث لا يقتصر الأمر على ما تبذله
الوزارات المعنيه بالقوى العاملة وإنما تمتد لجميع أوجه الدعم من مختلف
القطاعات المؤثرة .

ثانياً : التنسيق الكامل بين جهود مختلف المهتمين والقائمين على توفير وتدعيم
خدمات التعليم والصحة على المستوى العام بكل دولة لتوفير التدريب
المهنى والحرفى لرفع مهارات التكسب وبوجه عام السعى نحو تنمية
الموارد البشرية لتعظيم قدراتها وتوفير مقومات التنمية المستدامة لتوفير
فرص العمل اللائق للشباب و للأجيال المستقبلية.

ثالثاً : توفير الدعم المالى والتقنى للمشروعات التعاونية والمشروعات المتوسطة
والصغيرة ومتناهية الصغر لتقوم بدورها المتزايد فى مجال التشغيل وخلق
فرص العمل للحد من البطالة.

رابعاً : تحقيق التنمية المتوازنة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على
مستوى كافة أنحاء الدولة مع أولوية تنمية المجتمعات الريفية والعمالين
بالصناعات المرتبطة بما يستلزمه ذلك من تجميع وتعظيم الموارد لتوفير
البنية والمقومات الأساسية وتنمية القدرات والمهارات المهنية والحرفية
للشباب لتمكين القطاع الخاص وتوفير البيئة الأساسية والتشريعية اللازمة
للتنمية لتشارك جميع قطاعات وفئات القوى العاملة رجالاً ونساءً بالريف

والحضر كشركاء أساسيون فى تحقيق التنمية المستدامة وللحد من شدة الفقر وحدة البطالة.

خامسا : يتعين إهتمام جميع القوى الوطنية بالسعى الحثيث والصادق لتحقيق الأمن والإستقرار بإعتباره أساسا ومطلبا جوهريا للتنمية الشاملة إقتصاديا وإجتماعيا وتحفيز وتنمية الإستثمارات (سواء فى ذلك الإستثمارات الوطنية أو الإستثمارات الوافدة) .

سادسا : يجب الإسراع فى إمتداد نظم التأمين الإجتماعى القائمة فى الدول العربية سواء فى ذلك إمتدادها أفقيا لتشمل جميع قطاعات القوى العاملة (بالصناعة والتجارة والزراعة بالريف والحضر ذكورا وإناثا) أو إمتدادها رأسيا لتشمل جميع أنواع التأمينات وعلى الأخص تأمين البطالة مع تكامل المزايا التأمينية مع تلك التى توفرها نظم المساعدات الإجتماعية والإعانات العائلية القائمة فعلا بكافة الدول العربية.

سابعا : الإستفادة من خبرة الدول النامية التى نجحت فى تحقيق التنمية الإجتماعية وتنمية الموارد البشرية بالتزامن مع التنمية الإقتصادية وأمكنها من خلال ذلك تعظيم إيجابيات التعامل مع المنظمات المالية والدولية والإستفادة من الإستثمارات الخارجية وتلافى سلبياتها.

ثامنا : تكامل الجهود والقدرات المالية العربية لتعظيم الإستفادة عربيا من الثروات البشرية والثروات الطبيعية المتوافرة على مستوى العالم العربى من خلال تحفيز تنقل كل من القوى العاملة ورءوس الأموال والسلع والخدمات.

لقد حرصت أن أطرح أمام هذا المؤتمر الرفيع بحضوره الكريم موضوعا هاما في توقيت أكثر أهمية لاثق من اثرائكم لما تناوله تمحيصا وتحقيقا حتى نستخلص ما يفيد دولنا ومنطقتنا العربية.

كما أن هذه التوصيات التي نضعها أمام مؤتمر العمل العربي تشتمل على اقتراحات وأفكار يمكن الأخذ بها وتعديلها وتطويرها والبناء عليها سعيا إلى مستقبل مأمول يلبي متطلبات مجتمعاتنا العربية وتطلعات الشباب في تأمين فرص عمل لائقة عبر تحقيق التنمية المتوازنة في أرجاء وطننا العربي

والله ولي التوفيق .

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القاهرة ، فبراير / شباط 2013



تمهيد :

تطور مفهوم التنمية
وأبعادها ومعوقاتهما وتوجهاتها
على المستوى العربي



تطور مفهوم التنمية نحو حتمية التلازم الزمني بين النمو الإجتماعى والنمو الإقتصادى:

كشفت التغيرات الجوهرية فى الظروف والأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية منذ منتصف القرن الماضى عن تعدد التوجهات والدراسات التى قام بها رجال السياسة¹ وخبراء العلوم الإقتصادية والإجتماعية والتى عكست الإهتمام العالمى بالتنمية بأبعادها المختلفة على مستوى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وعلى مستوى الوكالات الدولية (مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة والبنك الدولى) وعلى مستوى الأكاديميين فى كافة الدول (المتقدمة والنامية على السواء).

وفى المراحل الأولى للتنمية جاء الإهتمام بالنمو الإقتصادى الوطنى بإستهداف التوصل إلى أوضاع مماثلة للأوضاع الإقتصادية القائمة بالدول المتقدمة من خلال مؤشرين الأول عن الدخل الفردى والثانى عن معدل النمو السنوى المتوسط فى الدخل القومى وفى هذا الإطار إستهدفت التنمية فى الدول النامية تحقيق أعلى معدلات النمو الإقتصادى لإقتصاداتها الوطنية تأسيساً على أن النمو الإقتصادى ينبغى أن يتحقق فى مرحلة أولى أساسية تأتى بعدها التنمية الإجتماعية بعد توافر التمويل اللازم للخدمات الإجتماعية وتوافر القوة الشرائية للسكان لتمكينهم من الطلب على السلع والخدمات (وإستيرادها من الدول المتقدمة).

¹ أخذت التنمية أبعادها الإقتصادية والإجتماعية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول العديد من الدول على الإستقلال السياسى وتنمى إدراك الشعوب بالحقوق الإنسانية وأهمية الحد من إتساع الفروق بين مستويات المعيشة.

وفى منتصف ستينيات القرن الماضى تعددت الشواهد التى أشارت شكوكا
وتساؤلات حول مصداقية التحقق الفعلى للتنمية الإجتماعية فى المرحلة اللاحقة
للنمو الإقتصادى للدول النامية حيث تلاحظ :

(1) صعوبة تحقيق تلك الغاية (حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة
مثل البرازيل والمكسيك حيث تظهر التجربة أن خدمة الدين كانت تستنفذ
35% و64% على التوالى من قيمة إنتاج التصدير فى عام 1974 البنك
الدولى 1981 World bank 158-59).

(2) تعدد المشاكل الإجتماعية والسياسية التى صاحبت التركيز على أولوية التنمية
الإقتصادية (لتأتى بعد ذلك التنمية الإجتماعية) حيث لوحظ إرتفاع معدلات
الجريمة وإنتشار المشاكل الصحية فضلا عن المشاكل المرتبطة بالبيئة (مثل
التلوث فى الأرض والماء والجو وإستنزاف الموارد الطبيعية).

(3) حيث أدى إستهداف التنمية الإقتصادية كأولوية إلى تحقيق نمو سريع وملحوظ
على المستوى الإقتصادى الكلى فقد صاحب ذلك فى ذات الوقت إلى إتساع
الفجوة بين دخول فئات المجتمع الواحد خاصة فى الدول النامية ذات "الدخل
المتوسط" إذ لم يؤدى النمو الإقتصادى الذى تحقق إلى إنخفاض فى معدلات
الفقر بل على العكس زادت شدته ولوحظ إتجاه أكثر من 50% من عائد النمو
فى معظم الدول إلى ذوى الدخل المرتفع (يمثلون أقل من 20% من السكان)
ومن هنا أكدت الخبرة أن النمو الإقتصادى لم يؤدى إلى إنخفاض معدلات
الفقر (سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل المتوسط) بل أدى إلى أن يزداد
الفقراء فقراً.

(4) وفقاً للبعد السابق تبين أن مراحل التنمية والنمو الإقتصادي في الدول النامية لا تأخذ ذات اتجاه مراحل النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة أو في الدول الصناعية (وتكشف الدول النامية أن ذلك يرجع لعدة أسباب منها ندرة الموارد الأساسية ونقص رأس المال وعدم توافر البنية التحتية الإقتصادية وإنخفاض مستوى التنمية البشرية لإنخفاض مستوى التعليم وإنتشار الأمراض والآثار السلبية للبيئة الإجماعية التقليدية والمواقف الثقافية المعاكسة).

وهكذا أكدت الدراسات والخبرات أن لتدعيم التعليم والخدمات الصحية بالدول النامية أثراً ملموساً وأساسياً في تحريك وإستدامة عملية النمو الإقتصادي ومن هنا نشأت منذ أواخر الستينات تغيرات جوهرية لعملية التنمية الإقتصادية وأهدافها (بعد إدراك سلبياتها ومعوقاتهما) وإستخلص المحللون ضرورة التركيز على الجوانب غير الإقتصادية للتنمية (البيئية والإجتماعية) كأهداف هامة في حد ذاتها يتعين تلازمها زمنياً مع التنمية الإقتصادية حتى تتحقق إيجابياتها.

وهكذا تزايد إهتمام الحكومات والدول والمنظمات الدولية بالجوانب الإجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية وتعاليت المطالبات بالمساواة بين المناطق داخل الدولة الواحدة (من خلال التركيز على تنمية المناطق الريفية والقطاعات الأقر من السكان) لتتلائم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية إيماناً بأن تكامل التنمية الإجتماعية والسياسية والبيئية من الأمور الضرورية لتحقيق وإستمرار التنمية في الدول النامية (ومنها الدول العربية) حيث لا يرجع تواضع الأحوال إلى عدم كفاية الموارد بقدر ما يرجع إلى مدى عدالة توزيعها بين فئات المجتمع¹.

¹ هناك نوعان من العلاقات يلعبان دوراً مهماً في هذا الإطار فقد أدى النمو الإقتصادي الكلي إلى إتساع الفجوة بين فئات المجتمع وإتجه عائد التنمية إلى فئة محدودة من السكان على حساب تخلف الأغلبية وبالتالي فإن تحقيق التنمية للأغلبية يتطلب عدالة في توزيع العائد من خلال تغيير كبير في توزيع القوى الإقتصادية والإجتماعية داخل البلد الواحد.

وفى هذا الإطار يتعين إستخلاص مجالات التنمية التى تتفق وظروف العالم العربى مع إستخلاص وإستحداث التدابير والنظم وأوجه التكنولوجيا المناسبة لتطوير المناهج التعليمية وتحديد المعايير الملائمة للخدمات الإجتماعية والثقافات التى تكفل الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بمراعاة الأحوال والظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة .

التنمية وفقاً للموارد البيئية والأوضاع الوطنية (اتفاق وتعدد الموارد الطبيعية والبشرية وذاتية الأحوال والظروف المحلية للدول) :

تؤكد خبرة الدول المختلفة فى مجال التنمية أن الإعتبارات العملية تستلزم تعدد برامج وأساليب التنمية وفقاً لظروفها وأحوالها ومن هنا يتعين إستخلاص وتبنى أساليب للتنمية تتناسب مع الموارد المتاحة ... وعلى المستوى العربى لنا ملاحظة تنامى المطالب الشعبية بالحد من التبعية الإجتماعية والإقتصادية للدول المتقدمة (اتفاقاً وتنامى إستقلالية المواقف والممارسات الوطنية) وبالتالي يتعين إدراك أن إستهداف التنمية المتوازنة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لا يعنى أن هناك نموذجاً موحداً للتنمية فلكل دولة أن تستلهم برامجها التنموية فى إطار أوضاعها الداخلية حتى تضمن نجاح وإستدامة التنمية وحتى تتم التنمية وفق أساليب ومراحل تتفق وظروفها وأحوالها الخاصة .

وبوجه عام يستهدف المفهوم المعاصر للتنمية تحقيق التنمية البيئية التى تهتم بترابط وتلازم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وتهتم بالأمن الغذائى والطاقة وإشباع الحاجات الأساسية كما تحبذ نمطا جديدا فى التنمية يفترض نموجا داخليا ومستقلا فى قراره وحذرا فى الآثار على البيئة فى خياراته التكنولوجية.

معوقات التنمية على المستوى العربى (الفقر والتعطل) تستلزم أن تستهدف التنمية الإنسان العربى تعظيماً لقدراته (كمنتج) وتوفيراً لإحتياجاته (كمستهلك):

مع تطور مفهوم التنمية وتعدد أبعادها تطور الفكر الإقتصادي ليهتم بالإنسان بالنظر إلى دوره كمنتج وكمستهلك والسعى نحو تعظيم ذلك الدور من خلال سياسات تعمل من خلال تنمية الموارد البشرية على توفير وترقية فرص العمل الدائم المرضى مجتمعياً والمجزى عائداً وفى ذات الوقت توجيه ناتج الدخل الإجمالى لصالح إشباع الإحتياجات الأساسية للإنسان من الخدمات والسلع على كل من المستوى الفردى والمستوى الجماعى (مع أولوية الإهتمام بإحتياجات الفئات الأكثر فقراً) .. ووفقاً لذلك لابد أن ينظر إلى الإهتمام بالاحتياجات الأساسية بإعتباره دعماً للنمو الإقتصادي وسعياً نحو التنمية المتوازنة التى تشمل إشباع الحاجات الأساسية (وتحدث تغييرات هيكلية فى تعبئة الموارد الإنتاجية وتبنى أنماط الإنتاج التى تستخدم الموارد المحلية والمشروعات كثيفة العمالة) بصورها المختلفة التى تشمل:

- (1) إحتياجات مادية أساسية على المستوى الفردى تشمل عناصر الغذاء والكساء والسكن وعلى المستوى الجماعى تشمل عناصر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.
- (2) إحتياجات أساسية غير مادية كمارسة الحرية والحقوق الإنسانية وتأكيد السمات الثقافية والحق الفردى فى المساهمة فى التنمية الذاتية وفى العمل المنتج (بإعتباره وسيلة لكسب الدخل لشراء السلع والخدمات الأساسية) ...

(وتم فى هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الانسان والحرية).

ولنا تأكيد أنه فى ظل إقتصاد عالمى يتسم بعدم الإستقرار وبتعاضم الضغوط المالية فإن من الطبيعى أن يجرى التركيز على حلول عامة للمشاكل فى الأجل القصير وفى ذات الوقت الإهتمام بالجوانب غير الإقتصادية الإجتماعية والسياسية والبيئية بإعتبارها من أسس التنمية المتكاملة.

ومهما يكن الامر فإن هناك توسعا فى مفهوم التنمية وإعترافا متزايدا بضرورة مراعاة تباين الظروف والأحوال بين الدول لتستلهم كل منها ما يتفق مع أهدافها وظروفها التنموية لخصوصية كل منها.¹

توجهات التنمية على المستوى العربى والخبرة المستفادة فى مجال الحد من الفقر والبطالة:

يتعين هنا مراعاة:

أولاً : إتجاه التنمية نحو الدعم المالى للخدمات الإجتماعية:

تستجيب أغلب توجهات التنمية على المستوى العربى لمطالب المؤسسات المالية وآليات السوق الحر كما تلتزم بتنفيذ الإتفاقات الإقتصادية العالمية وغالباً ما يكون ذلك نتيجة لشروط وتوصيات الإقتراض من المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) شأنها فى ذلك شأن أغلب الدول النامية التى تسعى إلى ذلك

¹ ويراعى على المستوى العربى أن هناك قاسم مشترك يجمع بين الشعوب العربية بمختلف الدول العربية وتتم ملاحظته على المستوى التعليمى والصحى .

أماً فى إيجاد حلولا جذرية لما تواجهه من مشاكل إقتصادية عميقة¹ حيث تتفق مع تلك المنظمات على خطط

وبرامج (إصلاحية) تستهدف حلولا إقتصادية هيكلية تمتد للسياسات والبنية الإقتصادية الأساسية (عادة تعمل على تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وإعادة هيكلة الإنتاج والتجارة الخارجية) لتعظيم الناتج القومى والإندماج فيما يسمى بالنظام الإقتصادى العالمى الجديد.

وتحت ضغوط تنامى الديون وأعباءها تأتى أولوية السياسات ذات المردود الإقتصادى السريع والمباشر ويصبح من الطبيعى هنا تأجيل برامج الخدمات الإجتماعية إلى مرحلة تالية تكون فيها التنمية الإقتصادية (البحثة) قد حققت نتائجها بما يتيح توافر القدرة المالية على تفعيل وتحقيق الخدمات الإجتماعية ... على أن الخبرة العملية أكدت أن النجاح فى تعظيم المردود الإقتصادى الإجمالى للدولة لا يعنى إتجاه هذا المردود نحو الدعم المالى للخدمات الإجتماعية، إذ تتسرب الزيادة وفقاً لآلية سريعة إلى فئات المجتمع الأكثر ثراء ولصالح المستثمر الخارجى والدول المتقدمة التى تتزايد صادراتها للدول النامية .. وهكذا فإنه بدلاً من تخفيف حدة الفقر والبطالة فى الدول النامية التى حققت بعض النمو الإقتصادى فقد إتسعت دائرة الفقر بها، وتمت التضحية بالعدالة الإجتماعية، وإنكششت السوق الداخلية، ليتراجع النشاط الإقتصادى الحكومى والعام؛ (وهو ما يفضى إلى نشوء حالة ركود إقتصادى شديد وإنخفاض حاد فى الطلب الكلى الداخلى)، وصاحب ذلك تدهور فى

¹ جرى الربط دائماً بين تقديم القروض والمنح والمعونات، وبين تطبيق شروط وبرامج التكيف الهيكلى، بالنسبة إلى جميع الدول التى تعاني من تفاقم أعباء ديونها الخارجية، وارتفاع نسبة العجز فى موازنتها العامة؛ بزعم إصلاح أوضاعها الإقتصادية المتردية، وإعانتها على تجاوز أزماتها المالية والنقدية، من خلال تحرير تجارتها الخارجية، والتوجه نحو التصدير. وهو ما أثر سلبياً على الصناعة الوطنية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى الكساد، وارتفاع أسعار الخامات والكهرباء وضرائب المبيعات والأرباح التجارية.

مستوى التنمية البشرية، (نتيجة تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع نسبة التفاوت الاجتماعي، وإلغاء دعم الدولة للسلع الغذائية الرئيسية؛ الأمر الذي أدى إلى تدنى الطلب والإستهلاك، وإستفحال معدلات البطالة، وتسريح أعداد غفيرة من العمال دون توافر تشريعات عمل حمائية)، وأدى ذلك كله إلى إنتقاص الحقوق الإقتصادية والاجتماعية التي سبق وإكتسبها العمال وإلى تزايد نسبة الفقراء (حيث إنضمت اليهم بعض الفئات ذات الدخل المتوسط)، وارتفاع نسبة فئة ذوى الفقر المطلق، مع تراجع التخطيط القادر على توفير فرص العمل (لعدم ربط مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل)، وبوجه عام إنخفض مستوى التنمية الشاملة المستدامة.

ومن هنا تتأكد ضرورة إهتمام التنمية بتوفير الدعم المالى للخدمات الاجتماعية للحد من شدة الفقر ومن ارتفاع معدلات البطالة.

ثانياً : إتجاه التنمية نحو مواجهة معوقات النمو الإقتصادى المتوازن:

تبين من متابعة نتائج برامج التنمية على المستوى العربى أن نجاح بعضها فى تحقيق قدرأ من النمو الإقتصادى الإجمالى لم يساهم فى مواجهة مشكلتى الفقر والبطالة التى تعوق النمو الإقتصادى العادل حيث لم تتاح فرص عمل كافية وملاءمة للمتطلين وزادت حدة الفقر؛ ليصبح النمو الإقتصادى نمواً ظالماً لا يحقق العدالة الاجتماعية إذ إزداد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً؛ (نتيجة إنخفاض حصة الفقراء من الدخل القومى، وإتساع الفجوة بين متوسط الدخل الفردى بين فئات المجتمع).

ولنا هنا ملاحظة أنه مع تزايد شدة البطالة فى الدول العربية فإنها تتميز بشدتها بين الإناث عنها بين الذكور وارتفاع معدلاتها فى الريف عنها فى الحضر

كما تتميز بحدتها بين الشباب (خاصة الفئة العمرية 20-30 سنة) وبوجه عام الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

كما يلاحظ أنه غالباً ما تتلازم شدة البطالة (السافرة والمقنعة) وحدة الفقر مع مشكلة التضخم حيث تتآكل مستويات الأجور الحقيقية، ولا تتزايد الأجور بذات معدلات تزايد الأسعار ويغيب التخطيط العلمى الفعال القادر على التصدى لمشكلة البطالة فى الأجل القصير، والكافى لإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ويتراجع دور الحكومات التى تكتفى بوضع السياسات والتشريعات الوطنية التى تعتمد فى رفع معدلات التنمية البشرية على قوى السوق".

ومن هنا نستخلص أهمية قيام الدول العربية بمراجعة سياساتها وتوجيهها نحو الآتى:

- (1) تبنى استراتيجية وطنية عاجلة تعمل فى الأجل القصير على تأمين فرص العمل اللائق للشباب المتعطل للحد من شدة البطالة ومن تنامى مشكلة الفقر مع توجيه القوى العاملة؛ للمجالات التى تتفق واحتياجات المجتمع والأصول الإنتاجية المتوافرة.
- (2) إرساء بنية سياسية ديمقراطية تتيح تفعيل دور السلطة التشريعية والرقابة الشعبية؛ لمكافحة إهدار الموارد، ولتوسيع المشاركة.
- (3) دعم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية؛ لتدعيم الإمكانيات والقدرات البشرية.

(4) تفعيل دور المجتمع المدني؛ لتعبئة الرأي العام حول قضايا التنمية، وتحديد أولوياتها التي تركز على البعد الاجتماعي ودوره وتفعيل حركة إجتماعية نشطة تؤمن بمصالح المجتمع وقواه.

(5) تفعيل دور الدولة الاقصادى، خاصة فى مجال التصنيع وتشغيل شباب القوى العاملة.

ثالثاً : تكامل التنمية الفعالة على المستوى العربى (استهدافاً للحاضر والمستقبل):

فى مفهومنا للتنمية ومجالاتها وأبعادها إستهدافا للإنسان العربى وبمراعاة مختلف مجالات أوضاعنا على المستوى الوطنى فإن مفهوم التنمية بمعناها الذى نحتاجه حقيقة والتي يتعين إستهدافها أن تكون مجتمعية (على مستوى المجموع) وعلى مستوى الفرد العربى كإنسان تهتم بأمرين أساسيين متلازمين :

أولهما : برامج تتفق وأوضاعنا تستهدف تنمية الموارد البشرية وتحسين حياة الإنسان بإعتباره هو أساس التنمية ووسيلتها وغايتها، وبعبارة أخرى فإنها تستهدف الإنسان جسدياً ونفسياً وروحياً وأخلاقياً وتأهيله للقيام بالعمل وفقاً لإحتياجات سوق العمل المطلوب منه ولا تقتصر مسؤولية التنمية على الحكومة بل هي مسؤولية الإنسان نفسه (وعلى الدولة تأمين وسائل هذه التنمية) مما يستلزم إثارة إهتمامه بنفسه وزرع الثقة فيه ومعرفة بما يملك من إمكانيات ورغبته بتطويرها وتنميتها ، كما يستلزم تنمية الإنسان وتوعيته بمهارات التعامل مع الآخرين قولاً وعملاً، وتقبل الرأي الآخر ، مما يتيح بيئة يسود فيها القانون وتتعدد النظم الإجتماعية التى تضمن للفرد الكرامة والرفاهية، بطرق سلمية.

وثانيهما : تفعيل الجهود والموارد والقدرات نحو تجاوز العديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها مجتمعاتنا والتي تحد من تسارع النمو الإقتصادي.

إن علينا إدراك أن الدول النامية لن تتقدم بفضل عولمة الإقتصاد (الدخل الحالي الفرد الواحد في أكثر من 100 دولة أقل مما كان عليه قبل خمس سنوات. ومن هنا يعيش حوالي 1.6 مليار إنسان في مستوى أسوأ مما كانوا عليه. وهكذا إتسعت الفجوة بين الدول الأكثر فقراً (التي تشكل 80% من العالم)، والدول الأكثر غنى (التي تشكل 20% منه) على الرغم من أن الثروة العالمية قد إرتفعت بشكل عام).

وبهذا تتأكد على المستوى العربي حتمية تفعيل وتلازم التنمية الاجتماعية مع التنمية الإقتصادية لتطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، عن طريق المؤسسات والعمل الجماعي الهادف إلى رفاهية المجموع والتعاون بين أفراد المجتمع جميعاً.



المحور الأول :

مفهوم التنمية الشاملة
المتوازنة المستهدفة



مفهوم التنمية الشاملة المتوازنة إقتصادياً وإجتماعياً وتوزيعها العادل داخل كل دولة بين الريف والحضر مع تكاملها على المستوى العربى:

أوضحنا فيما سبق التنمية المتوازنة وفقاً لمفهومها الحديث والتي بدونها لا تتطور المجتمعات وبدونها لا يمكن للمجتمعات إشباع إحتياجاتها على المستويات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

ومن هنا نفهم كيف تبين للدول والمجتمعات أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن يتلزم الإهتمام بالجانب الإقتصادى للنمو بالإهتمام بالتنمية السياسية¹ التى تهتم بخطط وبرامج تعظيم القدرة الذاتية المستمرة للمجتمع² وبالجانب الإجتماعى الذى يهتم بتوزيع العائد المالى للتنمية بصورة عادلة تكفل تحسين مستويات المعيشة ورفع المستوى الثقافى (لتوفير تنظيم إجتماعى ذو غاية إنسانية تجمع بين النجاح التقنى المادى والمقاصد الإنسانية للتطوير).

وهكذا إستقر المفهوم الشامل للتنمية الذى لا يقتصر على مجرد النمو الإقتصادى وإنما يمتد إلى النمو السياسى كما يمتد لعدالة توزيع معدلات النمو لتشمل جميع فئات المجتمع بمختلف أوجه النشاط الإقتصادى الزراعى والتجارى والصناعى وأوجه الخدمات الإجتماعية الأساسية دون تفرقة بين الحضر والريف وبوجه عام يهتم بالتنمية بشكلها المتوازن وبتنمية وتحسين الموارد البشرية وتعظيم قدراتها على الكسب (إهتماماً بالتدريب المهنى التقنى والحرفى وتنمية المهارات

¹ تعرف التنمية السياسية بالتغيير الإجتماعى متعدد الجوانب لتحقيق النمو الإقتصادى والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية.

² إمتد مفهوم التنمية لمختلف مناحى المعرفة ليشمل التنمية الثقافية لرفع المستوى الثقافى والتنمية الإجتماعية لتحقيق التفاعل بين الفرد والجماعة ومنظماتها المدنية والتنمية البشرية وتهتم التنمية البشرية بدعم قدرات الأفراد وتحسين أوضاعها.

الفنية الأساسية للإبداع والإبتكار) إستهدافا لتحسين ظروف العمل والأجور وتفعيل مزايا الضمان الإجتماعى والتأمين الإجتماعى لضمان إستمرار الدخل ونموه والعمل الكريم.

وعلى المستوى العربى فالتنمية المستدامة تستدعى تكامل التنمية بأبعادها المتعددة بين الدول الفقيرة سكانيا وتلك الغنية سكانيا وبين الدول غير النفطية والدول النفطية التى لا تتعدد فيها مصادر الدخل أيا ما كانت قدراتها الإقتصادية الحالية وأيا ما كانت فوائدها الهائلة.

هذا وبقدر تباين الأوضاع الداخلية فى المجتمعات العربية قد تتعدد مجالات وأبعاد التنمية (وفقا للإحتياجات والأوضاع الوطنية للدول والمجتمعات) بهدف تتابع وتنامى النتائج الإيجابية للتنمية فى كل من الأجل القصير (للأجيال الحالية) والأجل البعيد (لأجيال المستقبل) مما يودى إلى تعظيم إيجابيات التنمية وعدم إرتدادها بعد زمن قصير إلى الأوضاع الأولى (وهنا لا تجنى الدولة من برامج التنمية سوى سلبياتها).

لقد أسفرت الخبرة العملية عن أهمية وضع برامج التنمية بما يتناسب مع أوضاعنا الإجتماعية (ومؤشرات معدلات الفقر والأمية والمستوى الصحى) والسكانية (ومؤشرات معدلات الوفاة والخصوبة) والسياسية (ومؤشرات الديمقراطية وحقوق الانسان) والبيئية (ومؤشرات الثروات والموارد الطبيعية) وعن ضرورة تلازم ذلك مع الأوضاع الإقتصادية ومستويات التنمية البشرية.¹

¹ وفقا للجدول رقم (1)

ويتعين على المستوى العربي ملاحظة إعتقاد قطاعات كبيرة من شعوب الدول العربية على النشاط الزراعي وعادة ما تختلف الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية هنا بين المقيمين بالريف والمقيمين بالمدن فتتوضع في الريف الخدمات الاجتماعية الأساسية عنها في المدن وتتوضع مستويات الدخل بين العاملين بالريف (وأغلبهم من النساء والمشتغلين بالزراعة البحتة) عنها بالنسبة للعاملين بالحضر (ممن يشتغلون بالتجارة والصناعة والخدمات المالية).

ويصور لنا الجدول رقم (1) التالي مدى إرتباط الأهمية النسبية لسكان الريف على مستوى كل من الدول العربية بمستوى التنمية البشرية (تتباين المؤشرات لتتزايد من المتواضع إلى المتوسط ثم إلى المرتفع).

جدول رقم (1)
مستوى التنمية البشرية والتوزيع النسبي للشعوب العربية
بين الريف والحضر 2011

م	الدولة	مستوى التنمية البشرية	تقديرات السكان (بالملايين)		التوزيع النسبي للسكان 2011	
			2011	2030	الريف	الحضر
1/أ	الإمارات	مرتفعة جدا	7.9	10.5	15.6	84.4
2	قطر	مرتفعة جدا	1.9	2.4	4.1	95.9
3	البحرين	مرتفعة جدا	1.3	1.7	11.3	88.7
4/ب	السعودية	مرتفعة	28.1	38.5	17.7	82.3
5	الكويت	مرتفعة	2.8	4.0	1.6	98.4
6	ليبيا	مرتفعة	6.4	7.8	21.9	78.1
7	لبنان	مرتفعة	4.3	4.7	12.6	87.4
8	عمان	مرتفعة	2.8	3.6	26.7	73.3
9	تونس	مرتفعة	10.6	12.2	32.3	67.7
10/ج	الأردن	متوسطة	6.3	8.4	21.4	78.6
11	الجزائر	متوسطة	36.0	43.5	32.9	67.1
12	مصر	متوسطة	82.5	106.5	56.5	43.5
13	فلسطين	متوسطة	4.2	6.8	25.6	74.4
14	سوريا	متوسطة	20.8	27.9	43.8	56.2
15	المغرب	متوسطة	32.3	37.5	41.2	58.8
16	العراق	متوسطة	32.7	55.3	33.9	66.1
17/د	اليمن	منخفضة	24.8	41.3	67.6	32.4
18	موريتانيا	منخفضة	3.5	5.2	58.3	41.7
19	السودان	منخفضة	44.6	66.9	59.2	40.8

المقارنة

البلدان العربية	360.7	496.9	43.3	56.7
دول ذات تنمية بشرية متوسطة	3545.5	4087.6	58.7	41.3
دول ذات تنمية بشرية منخفضة	1259.7	1857.2	66.1	33.9
إجمالي دول العالم	6974.0	8321.4	49.2	50.8

الصومال	9.6	16.4	62.1	37.9	20
---------	-----	------	------	------	----

ويبين الجدول رقم (2) فيما يلي توزيع سكان الدول العربية بين الريف والحضر في إرتباطه بمعدلات الفقر:

جدول رقم (2)
توزيع سكان الدول العربية (مرتبة وفقاً لمستوى التنمية البشرية)
بين الريف والحضر وإرتباطه بمعدلات الفقر وجودة الأراضي

م	الترتيب حسب دليل التنمية	عدد السكان (بالملايين) 2011 (1)	متوسط سنوات العمر المتوقع عند الولادة 2011 (2)	التوزيع النسبي للسكان 2011 %		نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل الوطني % 2009 (4)	السكان على أراض متدهورة 2010 % (5)
				في المناطق الحضرية % (3)	في المناطق الريفية % (4)		
تنمية بشرية مرتفعة جداً:							
1	الإمارات	7.9	76.5	84.4	15.6	00	1.9
2	قطر	1.9	78.4	95.9	4.1	-	0.1
3	البحرين	1.3	75.1	88.7	11.3	-	00
تنمية بشرية مرتفعة:							
1	السعودية	28.1	73.9	82.3	17.7	-	4.3
2	الكويت	2.8	74.6	98.4	1.6	-	0.6
3	ليبيا	6.4	74.8	78.1	21.9	-	8.5
4	لبنان	4.3	72.6	87.4	12.6	-	1.2
5	عمان	2.8	73.0	73.3	26.7	-	5.8
6	تونس	10.6	74.5	67.7	32.3	3.8	36.7
تنمية بشرية متوسطة:							
1	الأردن	6.3	73.4	78.6	21.4	13.3	22.0
2	الجزائر	36.0	73.1	67.1	32.9	-	28.8
3	مصر	82.5	73.2	43.5	56.5	22.0	25.3
4	فلسطين	4.2	72.8	74.4	25.6	21.9	00
5	سوريا	20.8	75.9	56.2	43.8	00	33.3
6	المغرب	32.3	72.2	58.8	41.2	9.0	39.1
7	العراق	32.7	69.0	66.1	33.9	22.9	4.5
تنمية بشرية منخفضة:							
1	اليمن	24.8	65.5	32.4	67.6	34.8	32.4
2	موريتانيا	3.5	58.6	41.7	58.3	46.3	23.8
3	السودان	44.6	61.5	40.8	59.2	-	39.9
الأراضي أو البلدان الأخرى:							
	الصومال	9.6	51.2	37.9	62.1	00	26.3
	الدول العربية (20 دولة)	360.7	70.5	56.7	43.3	-	24.9
	العالم (للمقارنة)	6,974.0	69.8	50.8	49.2	-	10.1

ويستفاد من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) انخفاض مستويات التعليم والصحة للعاملين بالريف وبالتالي تزايد حدة مشكلتي الفقر والتعطل ويقدر التفاوت في الظروف والأحوال الاقتصادية وغير الاقتصادية تبدو ضرورة وأهمية التنمية المتوازنة بين الريف والمدينة على مستوى الدول العربية التي تعتمد شعوبها على النشاط الزراعي ويتعين توجيه برامج التنمية للإستثمار في تنويع مصادر العمل والدخل بالريف من مجرد الإعتماد على إنتاج المحاصيل الزراعية إلى إقتصاديات التصنيع وما يرتبط بذلك من نشاط تجارى وخدمى.

ولنا هنا تأكيد أهمية التوزيع العادل لنواتج التنمية المتوازنة بين قطاعات السكان ذوى النشاط الإقتصادى للحد من تنامي معدلات البطالة مع تباين النشاط الإقتصادى.

(* المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2011 صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، جدول (4) و(5) و(7) و(10).

- (1) مجموع عدد السكان : العدد الفعلى للسكان (إعتباراً من 1 تموز/ يوليو).
- (2) عدد السنوات التى يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا إستمرت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية منذ ولادته وحتى وفاته.
- (3) عدد السكان فى المناطق الحضرية : العدد الفعلى للسكان الذين يعيشون فى مناطق مصنفة حضرية وفقاً للمعايير المستخدمة فى كل منطقة أو بلد (إعتباراً من 1 تموز/ يوليو).
- (4) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطنى: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطنى. وخط الفقر الوطنى هو الخط الذى تتخذه سلطات بلد معين لقياس الفقر فى البلد. وتستند التقديرات الوطنية إلى التقديرات المرجحة على أساس مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.
- (5) نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة : نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أراض متدهورة جداً أو متدهورة بشدة، وتدهور الأراضى يحدد بالكتلة الإحيائية/ وسلامة التربة، وكمية المياه، والتنوع الأحيائى، ويختلف من حيث حدته.

**التنمية الشاملة المستهدفة على المستوى العربى والخبرة
المستفادة فى التعامل مع المؤسسات المالية الدولية (تنمية شاملة
متكاملة تتلائم فيها الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بين
الريف والحضر ليكون محورها الإنسان العربى بكل دولة
وإحتياجاته الأساسية) :**

من المتفق عليه أن التنمية المتوازنة يتعين أن تستهدف الموارد البشرية وأن
تدور حول الإنسان وحقوقه التى بلورها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان محدداً
التنمية بإعتبارها عبارة عن "عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف
التحسين المستمر لرفاهية جميع الشعوب وتتم من خلال المشاركة النشطة والحررة
والهادفة لكافة الأفراد، فى عملية التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة
عنها"... ووفقاً لذلك فإن الإنسان هو المحور الأساسى فى التنمية البشرية .. ومن
هنا تعددت الدراسات والمؤتمرات التى تبحث فى تحديد مفهوم التنمية البشرية
وأبعادها ومكوناتها وأنواعها بمراعاة غايات التنمية فى إشباع الحاجات المختلفة،
ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وبوجه عام تحسين نوعية حياة
الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية (والثقافية والعلمية والفكرية).

وبإستهداف ذلك وفقاً لأوضاع الدول العربية يلاحظ أن أغلبها دول فتيه
سكانيا تتميز ببطء النمو الإقتصادى، وبالتالي يلاحظ إستفحال المشاكل الاجتماعية
أو إنتشار الفساد الإدارى وعدم صرامة تطبيق القوانين أو ضعف الأداء الحكومى،
وقد يتلائم مع إنخفاض الدخل حدة المشاكل الاجتماعية لإرتفاع معدلات
الخصوبة وتزايد حدة التعطل وفى هذا الإطار تتأكد أهمية تكامل أبعاد التنمية
لتكون:

1 - تنمية شاملة : تشمل كافة مناحى الحياة سواء السياسية منها أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية, كما تشمل كذلك جميع سكان البلد, وتشمل فى ذات الوقت كل فرد بذاته جسدياً ونفسياً وروحياً.

2 - تنمية متكاملة : تهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها.

3 - تنمية مستدامة : تسعى دائماً للأفضل, وتكون قابلة للإستمرار من وجهة نظر إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية ومفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسى فى عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة.

وبتلازم وتوازن التنمية وفقاً لما سبق تتأكد إستدامة التغيرات الجذرية فى المجتمع لتكسبه القدرة على التطوير الذى يضمن تحسين حياة أفراد, وزيادة قدرته على الإستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة والمستحدثة لهؤلاء الأفراد, لتمتد إلى جوانب التنمية الثقافية والمعرفية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة وتهدف إلى رقى الإنسان. والتنمية المجتمعية أو الاجتماعية التى تهدف إلى تطوير تفاعل أطراف المجتمع جميعاً : الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية. وتوافر التنمية البيئية التى تحافظ على البيئة وتعمل على ترشيد إستهلاك مواردها بصورة سليمة.

وفى مجال تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة المستدامة بجانبها الإقتصادى والإجتماعى فإن من المفيد هنا أن تهتم الدول العربية بالخبرات الدولية للدول الأخرى عند تعاملها مع صندوق النقد الدولى ومع البنك الدولى لمواجهة مشاكل

إنخفاض النمو الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة وشدة عجز الميزانية فى إطار السياسات المالية والإقتصادية والشروط التى يمارسها الصندوق عند الموافقة على الإقتراض.

وفى هذا المجال نتعرف على خبرة البرازيل (فى أمريكا الجنوبية) حيث لجأت للإقتراض الخارجى وواجهت سلبياته ثم نجحت فى التحرر منها بعد أن عانت إنتشار الفقر المدقع نتيجة للشروط .. ونتعرف فى أوروبا على خبرة تركيا حيث سببت شروط الصندوق أزمة إقتصادية كبيرة، وعمقت الفوارق الطبقيّة بسوء توزيع الدخل وغياب عدالة التنمية بين أقاليم تركيا ثم ننتقل للتعرف على خبرة أندونيسيا (فى آسيا) على النحو التالى:

أولا : المراد البرازيلي وكيف إنتقل من الفقر المدقع إلى مصاف الدول الإقتصادية العظمى وكيف أفلت من قبضة القروض (عزيمة "دار سيلفا" رسمت طريق الإنتعاش بعد أن فشلت سياسات "الصندوق" فى إنقاذ الإقتصاد مشروع "محو الجوع" وسع الإنفاق الإجتماعى وتصادم مع "الصندوق")

فى عام 1985 إنتقلت السلطة من المؤسسة العسكرية إلى حكومات مدنيه إنتهجت سياسات إقتصادية رأسمالية قوامها الإنفتاح وتحرير التجارة والخصخصة إستجابة لشروط صندوق النقد الدولى، التى أدت إلى إرتفاع كبير فى معدلات التضخم أدت إلى قيام وزير المالية بإصدار عمله جديدة أطلق عليها الريال قيمتها دولار واحد، وفى خطوات تحرير التجارة، حققت الخطة نجاحات ملموسة، أهمها انخفاض كبير فى معدلات التضخم، ومن هنا أصبح وزير المالية رئيسا للبلاد فى 1995.

على أن إستمرار السياسات فى البرازيل أدى إلى سوء توزيع للدخل، وبتلازم ذلك مع الأزمة المالية التى أدت فى عام 1998 إلى إنخفاض عملة العديد من دول النمرور الآسيوية وأدت إلى عودة البرازيل فى بداية عام 1999 إلى الإستدانه من صندوق النقد من جديد لإنقاذ عملتها من الإنهيار وإضطرت عندئذ إلى قبول شروط الصندوق التى شملت خفض الإنفاق العام، بما فيه الإنفاق الإجتماعى، بواقع 20%، وخفض فى ميزانية مشروعات البنية التحتية بواقع 40%، وخفض فى سعر صرف العملة بواقع 8% وانصاعت البرازيل لشروط وسياسات الصندوق ست سنوات (حتى عام 2005) وقد بلغت القروض التى قدمها الصندوق للبرازيل (خلال تلك السنوات) حوالى 93 مليار دولار (لتصبح أكثر دولة مدينه للصندوق وفى ذات الوقت أفضل عميل له) ... ومع ذلك تعددت أزمات البرازيل وتدهورت عملتها وفشلت سياسات الصندوق فى تحسين الحالة الإقتصادية وإشتدت أزمة الطاقة نظرا لسوء تخطيط عمليات الخصخصة التى بدأت فى التسعينات ... وقد ساهمت تلك العوامل فى تراجع ثقة المستثمرين فى الإقتصاد الوطنى، وأمام عجز الدولة عن الوفاء بديونها مما هدد بإفلاسها .. فقد طالبت الصندوق فى 2002 بقرض جديد .. ورغم أن إنتخابات الرئاسة التى جرت فى أكتوبر من العام نفسه جاءت بزعيم حزب العمال اليسارى فإن الوضع الإقتصادى والمالى المتدهور لم يترك له مجالا للمناورة، وإضطرت إلى إستكمال الإتفاق مع الصندوق (وتنفيذ سياساته) الذى وافق على منح البرازيل قرضا بـ 30 مليار دولار (بعد تدخل الإدارة الأمريكية) على أن يصرف الجزء الأكبر منه فى 2003 (بعد التأكد من خضوع الرئيس الجديد لسياسات الصندوق وهو المعارض طوال حياته لها والذى يعلم علم اليقين مدى تأثيرها السلبى على شعبه وإقتصاد بلاده) وأطلقت البرازيل فى يناير 2003 مشروع "محو الجوع" الذى يوسع من

دائرة الإنفاق الإجتماعى للحكومة، وتقوم فلسفته على توفير السمك للمواطن وتعليمه كيفية إصطياده فى نفس الوقت .. فى أواخر عام 2003 تبين عدم نجاح سياسات الصندوق فى علاج الإقتصاد واتسعت الهوة بين طبقات المجتمع فإزداد الفقير فقرا والغنى غنى وارتفع العجز فى الميزان التجارى (مع رفع الحواجز الجمركية الحمائية).

وأمام تلك الظروف بادرت البرازيل بوضع خطة بديلة لسياسات الصندوق تستهدف تشجيع التصنيع وزيادة الإنتاج وزيادة الإنفاق فى القطاعات الإقتصادية جنبا إلى جنب مع توسيع دائرة الروابط الإقتصادية مع دول العالم (ومع التكتلات الإقتصادية الدولية وفى مقدمتها الإتحاد الأوروبى) بعد أن تأكدت من أنه لا سبيل للنهوض بالأوضاع الإقتصادية دون التحرر من سياسات الصندوق .. وقد تمكنت البرازيل عام 2004 من تحقيق معدل نمو إقتصادى 5% وتوالت الفترات الإقتصادية للبرازيل لتكشف عن الأثر الإيجابى للإنفاق الكبير على مشروعات البنية التحتية (الذى ظل قيد الحظر طوال سنوات الإعتقاد على قروض الصندوق) إنطلاقا من حقيقة أنه لا إقتصاد متقدم فى ظل بنية تحتية فقيرة تضع العراقيل أمام كل مرحلة من مراحل الإنتاج، كما تأكدت أهمية تشجيع التصنيع والسياحة ورفع مستويات الإنتاج لزيادة الصادرات .. وعلى عكس السياسات الإقتصادية التى إتبعته فى التسعينات (والتي أدت إلى توسيع الهوة ما بين طبقات المجتمع وزيادة كبيرة فى نسبة الفقر) أطلقت الحكومة فى عام 2007 خطة لتسريع النمو وتنمية الأقاليم المهمشة وتحقيق "عدالة التنمية" ما بين أقاليم الدولة والقضاء على الإستبعاد الإجتماعى الذى خلقته. وقد تمثلت الخطة فى تطوير البنية التحتية وفى تحقيق العدالة الإجتماعية بالبداية فى برنامج "البرازيل بلا فقر مدقع" (الذى يهدف

لإنتشال 16 مليون فقير من فقرهم بحلول 2014 العام المحدد لإنهاء الفقر المدقع في البلاد).

وقد توالى بعد ذلك قفزات هائلة ليقترب الإقتصاد البرازيلي من الإقتصاديات الخمس الأكبر في العالم ويقوم عام 2009 بإقراض صندوق النقد نفسه بما يقرب من 10 مليارات دولار، وأصبحت البرازيل دولة مرشحة بقوة لإنقاذ منطقة اليورو من أزمتها المالية (تمتلك الدول اللاتينية احتياطي نقدي كبير يبلغ 350 تريليون دولار).

وعلى الصعيد السياسي، تم إرساء مبادئ الحكم الديمقراطي وتأكيد أسس الحقوق والحريات العامة على النحو القائم في الديمقراطيات الراسخة في العالم.

ثانيا : خبرة تركيا وكيف صاحبت السياسات المتبعة منذ بدء الإقراض من صندوق النقد الدولي عام 2000 إلى العديد من الأزمات الإقتصادية مما أدى في عام 2009 إلى التوقف عن التعامل مع الصندوق ونجحت تركيا بعد ذلك في تحقيق التنمية بالخصخصة وخفض الإنفاق.

إتبعته تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي السياسات الرأسمالية المتحررة التي تعتمد على الإستثمارات الخارجية والانفتاح الإقتصادي سبيلاً للتنمية وفي هذا الإطار لجأت عام 1999، لصندوق النقد الدولي لخفض مستوى التضخم ووضع برامج تخطيطية تتفق وسياسات التي يوصى بها الصندوق سبيلاً لإقتصاد يتماشى والمعايير الأوروبية.

وفي البداية حققت السياسات المالية والإقتصادية المتبعة إرتفاعاً مؤقتاً في معدل النمو على أنه سرعان ما تلاشت الآثار الإيجابية للنمو المحقق أمام إرتفاع معدل التضخم وإنتشار الفساد وأدى تنفيذ سياسات الصندوق إلى تدهور الوضع

الإقتصادى بشدة ولم ينجح برنامج الإصلاح الإقتصادى المتفق عليه مع الصندوق فى خفض معدلات التضخم نتيجة خروج الأموال الأجنبية (لهشاشة الإستقرار السياسى وعجز البنوك عن ملء الفراغ الذى خلفته) وإشتدت الأزمات الإقتصادية ففقدت العملة الوطنية (الليرة) فى بداية عام 2001 نصف قيمتها أمام الدولار وارتفع التضخم لمستوى قياسى وفقد الآلاف وظائفهم.

وإستمرت الحكومة فى الإقتراض من الصندوق وحصلت فى عام 2005 على قرض بقيمة 10 مليارات دولار.

وفى عام 2009 ورغم نجاح تركيا فى رفع معدل النمو وضبط الميزانية فقد رفضت تجديد القرض نزولا على المطالب الشعبية ولعدم قدرتها على الإستمرار فى الإلتزام بشروط الصندوق التى أدت إلى خفض كبير فى الإنفاق الإجتماعى مما أدى إلى تقليص الدور الإجتماعى للحكومة والقطاع العام (والذى أدى إلى تحجيم الطبقات الوسطى وإتساع دائرة الفقراء المستبعدين إجتماعيا) ... كما أدت سياسات الصندوق فى رفع معدلات الفائدة وفى إزالة الحواجز الجمركية إلى تراجع الصناعة الوطنية وأصبحت تركيا ملاذا لمستثمرى الربح السريع (ممن يقدمون إستثماراتهم فور الإقتراض من الصندوق إعلاناً بعودة الثقة فى الإقتصاد التركى ويحققون مكاسب كبيرة ثم يغادرون) .. وهكذا أنهت تركيا مفاوضاتها مع الصندوق فى عام 2009¹ لفرضه شروطاً "غير مقبولة" تشمل إستمرار تقييد الإنفاق الإجتماعى مما كان سيزيد الهوة إتساعاً والإستبعاد ألبا.

¹ أدت السياسات المالية خلال الإقتراض إلى "أزمة إقتصادية كبيرة .. وإلى إتساع الفوارق الإجتماعية ، وإهتمت السياسة التى تبناها صندوق النقد الدولى عندئذ فى دعم المستثمرين بدعوى أهمية "إعادة الثقة فى الإقتصاد ... وقد تزايدت المشكلة حيث حقق المستثمرون أرباحاً طائلة فى حين إزداد الفقراء فقراً حيث تقلص الدور الإجتماعى للحكومات المتعاقبة منذ 1999 فإتسعت الهوة بين الطبقة الغنية وسائر طبقات المجتمع وإستبعدت مناطق وأقاليم من دائرة التنمية.

ثالثاً: إندونيسيا .. النمر الذى خرج من "الصندوق" ليحقق المعجزة وتتخلص من ديونها الخارجية عام 2014 وتدخل ضمن أهم الإقتصادات فى 2025.

نتعرف هنا على خبرة أندونيسيا ذات الكثافة السكانية العالية وكيف إحتلت المركز الثانى بعد روسيا فى حجم الإقتراض الخارجى من صندوق النقد الدولى ثم نجحت فى التخلص من أعباء وتبعات الإقتراض لتنتقل إلى مصاف الإقتصاديات المتقدمة.

جاءت بداية قروض النقد الدولى لإندونيسيا بعد مفاوضات قادها سوهارتو قبل رحيله عن الحكم يحصل بمقتضاها على قرض قيمته 43 مليار دولار على دفعات لإعادة هيكلة الإقتصاد، وتخفيض العملة، وحل الإحتكارات المالية والصناعية للأشخاص القريبين من السلطة، ونبذ الإعتبارات الذاتية فى تدبير الإقتصاد وإعادة هيكلة القطاع البنكى، وذلك بعد إنهيار إقتصاد البلاد كلياً نتيجة الأزمة المالية التى عصفت بدول شرق آسيا 1997-1998 (والتي مثلت خطأ فاصلاً أحدث تحولاً دراماتيكياً على كافة الأصعدة السياسية منها والإقتصادية بلغت أوجها فى إزاحة الفيلد مارشال "سوهارتو" عن الحكم الذى ظل على رأسه طوال 32 عاماً، ثم تحولت لتضرب إقتصاد البلاد فى مقتل جعلها الأكثر تضرراً من الأزمة على الإطلاق بين مثيلاتها من دول المنطقة).

تلك الأزمة المالية أصابت الإقتصاد الإندونيسى بإرتفاع معدلات التضخم والبطالة ومستوى الفقر لا سابق لها، فبعد تحقيق معدلات نمو وصلت إلى 7% فى المتوسط فى أواخر عهد سوهارتو إنكمش الإقتصاد عام 1998 بنسبة 15%

وارتفع التضخم من أقل من 10% ليصل إلى 70% ومنها إنهارت عملة البلاد الرسمية.

إضطرت الحكومات المتتالية بعد الإطاحة بسوهارتو إلى التعامل مع قروض النقد الدولي وشروطه المجحفة بهدف إخراج البلاد من أزمتها المتعثرة.. وبلغت حصيلة قروض النقد في عهد ميجاواتي سوكارنو رئيسة البلاد في عام 2000 إلى ما يعادل 11 مليار دولار .

إلا أن إعادة الهيكلة الإقتصادية التي إنتهجتها الحكومة أدت إلى نجاح أندونيسيا (المكونة من عدد من الجزر يبلغ عددها 17 ألف جزيرة) ذات الكثافة السكانية العالية من التغلب على المصاعب ورفع مستوى الطبقات الفقيرة وإستهداف سداد الديون في عام 2014 لتدخل عندئذ إلى النادي محدود الأعضاء المسمى بالنمو الإقتصادية.

ولم يكن النجاح الأندونيسى مجرد نجاحا فى تحقيق التنمية الإقتصادية (بعد إنهيار إقتصادى شامل) فذاك أمر مألوف فى الحكومات الجادة بل إمتد الأمر إلى نجاح البرامج التى جمعت بين التنمية الإقتصادية وبين سياسات سريعة فاعلة للإرتقاء ببعض الطبقات الفقيرة إلى جانب تحرير الإقتصاد على النحو القائم بالدول الغربية وهو أمر جيد ... وقد إنتقلت أندونيسيا بعد ذلك إلى مستوى الإعجاز بالتخلص من القروض الخارجية وشروطها والإنتقال إلى مصاف الدول الإقتصادية الكبرى بما أتاح لها تقديم القروض إلى بعض الدول السابق الإقراض منها (مع التحرر من إتباع سياساتها) ... وهكذا نجحت برامج تلك "الشفرة الإندونيسية" فى إنتقالها إلى مصاف الدول الخمس الكبار إقتصاديا فى القارة الأسيوية وتحقيق معدلات نمو إقتصادى تماثل تلك القائمة فى كل من الصين والهند

"العملاقين القادمين" إلى جانب القدرة على إنهاء قروضها المستحقة لصندوق النقد الدولي (التي دمرت أوصال إقتصادها وزادته كبوة على كبوته في خضم الأزمة المالية التي عصفت ببلدان شرق أسيا في عام 1997).

المحور الثاني :

واقع وتطلعات الشباب
صناع التنمية وهدفها



كشفت المطالب والإحتجاجات الشعبية التى شهدتها مؤخرا المنطقة العربية عن تطلع الشعوب لحاضر ومستقبل أفضل يحقق التنمية والعدالة الإجتماعية من خلال برامج شاملة للتنمية المستدامة التى تتلائم فيها الأهداف والسياسات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية لتحقيق عدالة النمو وتتكامل فى هذا الشأن جهود كل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى لتمكين العاملين من بناء مستقبل أفضل لهم ولأسرهم للتصدى للأزمات، وللحد من الفقر وتنمية إستخدام الموارد ومصادر الطاقة المستدامة.¹

وفى ضوء ذلك نتناول فى الصفحات التالية واقع وتطلعات الشباب (صناع التنمية وهدفها) من خلال تنمية قدراته بما يتيح أجور وفرص عمل أفضل ومن خلال توجيه الإستثمارات لتدعيم التعاونيات والصناعات الصغيرة والزراعية توفيراً لفرص عمل لائق ومستدام .

¹ التقرير السنوى 2011 / 2012 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى "المستقبل المستدام الذى نريده".

واقع الشباب العربى الأهمية المتزايدة لشباب الأمة العربية (باعتبارها أمة فتية سكانياً نامية إقتصادياً) وتواضع خدمات التعليم والصحة وتباينها جغرافياً ووفقاً للجنس:

نتناول فى البنود التالية واقع الشباب العربى من خلال الإحصاءات السكانية وتلك المتعلقة بالأحوال والظروف الإجتماعية والإقتصادية السائدة على مستوى الدول العربية:

أولاً : إحصاءات النمو السكانى للشعوب العربية (معدلات الخصوبة والمشاركة والجنس):

تعتبر الشعوب العربية سكانياً من الشعوب الفتية سكانياً بمعنى إرتفاع معدلات الخصوبة لدى النساء لتتجاوز ثلاثة أبناء حتى نهاية سنوات الإنجاب وهو قدر يتجاوز متوسط المعدل السائد دولياً والذي لا يتجاوز 2.4.

وفى هذا الشأن يلاحظ من الجدول رقم (3) المبين فيما يلى إرتباط معدل الخصوبة بمستوى التنمية البشرية ففى حين يتفق بل ويقل عن المعدل العالمى فى الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة (يتراوح بين 1.7 و 2.4) فإنه يرتفع إلى أكثر من أربعة أبناء فى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (ومن بينها مصر والجزائر والمغرب والعراق وسوريا) ويتجاوز المعدل الأربعة أطفال فى الدول العربية ذات مستوى التنمية المنخفض (يتراوح بين 4.2 و 4.9) ويقفز فى الصومال إلى أكثر من 6 أطفال.

وحيث تستهدف التنمية المتوازنة تنمية الموارد البشرية فإن إحصاءات الجدول رقم (3) تشير أيضاً إلى إرتباط مستوى التنمية البشرية بمعدل المشاركة وفقاً للجنس.

جدول رقم (3)
شعوب الدول العربية (مرتبة وفقاً لمستوى التنمية البشرية)
وتباين معدلات الخصوبة والنمو والمشاركة
في القوى العاملة ونصيب الفرد من الناتج المحلي (1)

م	الترتيب حسب دليل التنمية	عدد السكان (بالملايين) 2011 (2)	معدل الخصوبة (الولادات لكل 1000 امرأة)		تطور معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)		معدل المشاركة في القوى العاملة وفقاً للجنس 2009 (5)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعدل القوة الشرائية بالدولار) 2009 (6)
			إجمالي معدل الخصوبة حتى نهاية سنوات الإنجاب 2011 (3)	المراهقات 19:15 عاماً 2011	95/90	2015/2010	الإناث %	الذكور %	

تنمية بشرية مرتفعة جداً:

1	الإمارات	7.9	26.7	1.7	5.2	2.2	41.9	92.1	57.744
2	قطر	1.9	16.2	2.2	1.1	2.9	49.9	93.0	91.379
3	البحرين	1.3	14.9	2.4	2.5	2.1	32.4	85.0	00

تنمية بشرية مرتفعة:

1	السعودية	28.1	11.6	2.6	2.7	2.1	21.2	79.8	23.480
2	الكويت	2.8	13.8	2.3	-5.0	2.4	45.4	82.5	00
3	ليبيا	6.4	3.2	2.4	1.9	0.8	24.7	78.9	16.502
4	لبنان	4.3	16.2	1.8	3.2	0.7	22.3	71.5	13.070
5	عمان	2.8	9.2	2.2	3.6	1.9	25.4	76.9	00
6	تونس	10.6	5.7	1.9	1.7	1.0	25.6	70.6	8.273

تنمية بشرية متوسطة:

1	الأردن	6.3	26.5	2.9	5.0	1.9	23.3	73.9	5.597
2	الجزائر	36.0	7.3	2.1	2.2	1.4	37.2	79.6	8.172
3	مصر	82.5	46.6	2.6	1.8	1.7	22.4	75.3	5.673
4	فلسطين	4.2	53.5	4.3	4.4	2.8	16.5	68.4	00
5	سوريا	20.8	42.8	2.8	2.8	1.7	21.1	79.5	4.730
6	المغرب	32.3	15.1	2.2	1.7	1.0	26.2	80.1	4.494
7	العراق	32.7	98.0	4.5	3.1	3.1	13.8	68.9	3.548

تنمية بشرية منخفضة:

1	اليمن	24.8	78.8	4.9	4.7	3.0	19.9	73.5	2.470
2	موريتانيا	3.5	79.2	4.4	2.8	2.2	59.0	81.0	1.929
3	السودان	44.6	61.9	4.2	2.6	2.4	30.8	73.9	2.210

الأراضي أو البلدان الأخرى:

	الصومال	9.6	70.1	6.3	0.2-	2.6	56.5	84.7	00
	الدول العربية (20 دولة)	360.7	44.4	3.1	2.4	2.0	26.0	77.1	8.256
	العالم (للمقارنة)	6.974.0	58.1	2.4	1.5	1.1	51.5	78.0	10.715

ثانياً : تواضع مستويات التعليم والصحة فى إرتباطها بمستوى تنمية الموارد البشرية:

فى دراستنا لتطلعات الشباب صناع التنمية وهدفها تتأكد لنا أهمية تنمية الموارد البشرية بمعنى تعظيم قدراتها من خلال التعليم والتدريب والتأهيل ومن خلال توافر بنية ومناخ صحى للحصول على الرعاية والعلاج وفى هذا الشأن يتعين إستخلاص إرتباط مستويات التنمية البشرية بمستويات التعليم والصحة على النحو المستفاد من الجدول رقم (4) التالى :

-
- (1) المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، جدول (1) و(4) و(10).
 - (2) العدد الفعلى للسكان إعتباراً من 1 تموز/ يوليو.
 - (3) معدل الخصوبة الإجمالى: عدد الأطفال طوال العمر الإيجابى للمرأة وفقاً لمعدلات الخصوبة الخاصة بكل عمر.
 - (4) المتوسط السنوى لمعدل النمو الأسى للفترة المحددة.
 - (5) معدل المشاركة فى القوى العاملة: نسبة السكان المنخرطين فى سوق العمل، من عاملين أو باحثين عن عمل، من مجموع السكان الذين هم فى سن العمل.
 - (6) الناتج المحلى الإجمالى (محسوبا بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دولياً) مقسوماً على مجموع السكان فى منتصف السنة.

جدول رقم (4) توزيع شعوب الدول العربية وفقاً لمستويات التعليم والصحة

م	الترتيب الدول وفق دليل التنمية	عدد السكان (بالملايين)	نسبة السكان 15 عاماً فأكثر الملمين بالقراءة والكتابة 2010 (2)	السكان من ذوى التحصيل العلمي الثانوى على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) (3)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات) 2011 (4)	الإلتحاق العام على التعليم (النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى) 2006-2009 (5)	مجموع الإلتحاق على الصحة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى) 2009 (6)	الصحة معدل الوفيات 2009		
				الذكور 2010	الإناث 2010				الكبار 15 : 60 عاماً (لكل 1.000 أنسمة)	دون سن الخامسة (لكل 1.000 من المواليد الأحياء) (7)	
تنمية بشرية مرتفعة جداً:											
1	الإمارات	7.9	90.0	76.9	77.3	9.3	2.8	2.8	7	66	84
2	قطر	1.9	94.7	62.1	54.7	7.3	2.5	2.5	11	48	69
3	البحرين	1.3	91.4	74.4	80.4	9.4	4.5	4.5	12	87	127
تنمية بشرية مرتفعة:											
1	السعودية	28.1	86.1	50.3	57.9	7.8	5.0	5.0	21	102	186
2	الكويت	2.8	93.9	52.2	43.9	6.1	3.3	3.3	10	50	66
3	ليبيا	6.4	88.9	55.6	44.0	7.3	3.9	3.9	19	101	175
4	لبنان	4.3	89.6	32.4	33.3	7.9	8.1	8.1	12	85	166
5	عمان	2.8	86.6	26.7	28.1	5.5	3.0	3.0	12	85	157
6	تونس	10.6	77.6	33.5	48.0	6.5	6.2	6.2	21	70	129
تنمية بشرية متوسطة:											
1	الأردن	6.3	92.2	57.1	74.2	8.6	9.3	9.3	25	111	195
2	الجزائر	36.0	72.6	36.3	49.3	7.0	5.8	5.8	32	105	135
3	مصر	82.5	66.4	43.4	59.3	6.4	5.0	5.0	21	130	215
4	فلسطين	4.2	94.6	36.5	29.0	8.0	00	00	30	00	00
5	سوريا	20.8	84.2	24.7	24.1	5.7	2.9	2.9	16	95	159
6	المغرب	32.3	56.1	20.1	36.3	4.4	5.5	5.5	38	87	126
7	العراق	32.7	78.1	22.0	42.7	5.6	3.9	3.9	44	145	292
تنمية بشرية منخفضة:											
1	اليمن	24.8	62.4	7.6	24.4	2.5	5.6	5.6	66	180	237
2	موريتانيا	3.5	57.5	8.0	20.8	3.7	2.5	2.5	117	262	315
3	السودان	44.6	70.2	12.8	18.2	3.1	7.3	7.3	108	275	291
الأراضي أو البلدان الأخرى:											
	الصومال	9.6	00	0.0	0.0	-	00	00	180	350	382
	الدول العربية (20 دولة)	360.7	72.9	32.9	46.2	5.9	5.0	5.3	49	139	198
	العالم (للمقارنة)	6.974.0	80.9	50.8	61.7	7.4	10.2	6.0	58	137	211

ثالثاً : تباين معدلات البطالة فى إرتباطها بأوجه النشاط الإقتصادي:

لبيان مدى حتمية توازن عمليات التنمية على المستوى العربى يؤكد الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى الدول العربية والذى تصدره منظمة العمل العربية شدة معدلات البطالة حيث تتزايد نسبة ذوى النشاط الإقتصادى فى مجال الزراعة وما فى حكمها (كما فى مصر والسودان والمغرب والعراق) على النحو المبين بالجدول التالى :

-
- (*) المصدر : تقرير التنمية البشرية للعام 2011 صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، ص162: 165.
- (1) مجموع عدد السكان : العدد الفعلى للسكان إعتباراً من 1 تموز/ يوليو.
 - (2) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار : نسبة السكان الذين هم فى سن 15 سنة وما فوق الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية، وقراءته وفهمه.
 - (3) السكان من ذوى التحصيل العلمى الثانوى على الأقل: نسبة السكان الذين هم فى سن 25 سنة وما فوق الذين بلغوا المستوى العلمى الثانوى على الأقل.
 - (4) متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم فى سن 25 سنة وما فوق، إستناداً إلى مستوى التحصيل العلمى للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب فى كل مرحلة من مراحل التعليم.
 - (5) الإنفاق العام على التعليم: مجموع الإنفاق على التعليم من القطاع العام (من الحساب الجارى والرأسمالى) ويحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى.
 - (6) الإنفاق العام على الصحة : مجموع الإنفاق على الصحة من القطاعين الخاص والعام ويحسب ضمنه الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، والأنشطة المتعلقة بالتخطيط الأسرى والتغذية، والمساعدات الطارئة لأغراض صحية، ويستثنى منه تأمين المياه وخدمات الصرف الصحى.
 - (7) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة : إحتمال الوفاة فى السنوات الخمس التي تلى الولادة لكل 1.000 من المواليد .

جدول رقم (5)
السكان ذوي النشاط الإقتصادي وفقاً لمجالاته (1)

نسبة السكان أقل من 15 سنة %	السكان ذوو النشاط الإقتصادي (15-65 سنة) (بالآلاف)						عدد السكان (بالملايين)	السنة	البلد	م
	المجموع		متعطلون	أخرى	التشييد والبناء	الزراعة وما في حكمها				
	%	العدد								
37.3	23.80	1.362	178	1,058	80	46	5.7	2007	الأردن	1
19.3	61.89	2.756	85	1,770	778	123	4.5	2007	الإمارات	2
21.2	72.41	0.584	5	496	83	0	1.0	2008	البحرين	3
24.7	34.01	3.593	508	2,132	387	566	10.2	2007	تونس	4
27.8	29.48	9.968	1,376	5,442	1,396	1,754	33.8	2007	الجزائر	5
38.4	34.51	0.336	169	129	30	8	0.8	2007	جيبوتي	6
34.3	34.29	8.300	463	6,679	794	364	23.9	2007	السعودية	7
41.3	32.79	12.022	2,000	3,747	350	5,925	36.7	2007	جمهورية السودان	8
39.5	28.1	5.401	455	3,261	736	949	19.2	2007	سوريا	9
46.9	34.0	4.464	1,728	1,087	542	1,107	10.2	2007	الصومال	10
43.1	31.0	9.201	غير مبين	6,035	865	2,301	29.7	2007	العراق	11
28.9	37.85	1.085	71	665	281	68	2.9	2008	سلطنة عمان	12
44.1	22.57	0.849	183	489	73	104	3.8	2007	فلسطين	13
15.2	67.51	0.827	غير مبين	500	308	19	1.2	2007	دولة قطر	14
21.3	58.32	1.880	25	1,675	146	34	3.2	2007	الكويت	15
27.2	32.22	1.247	187	846	112	102	3.9	2007	لبنان	16
34.1	26.01	1.645	349	1,033	97	166	6.3	2007	ليبيا	17
31.8	32.08	24.189	2,135	12,090	3,078	6,886	74.3	2008	مصر	18
29.8	35.02	11.229	1,062	4,905	959	4,303	31.8	2008	المغرب	19
43.3	31.34	1.231	422	423	83	303	3.3	2007	موريتانيا	20
45.0	21.50	4.773	غير مبين	0	0	0	22.2	2008	الجمهورية اليمنية	21
32.8	31.92	106.942	11,401	54,462	11,178	25,128	328.6		المجموع	

(1) المصدر : الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد الثامن، 2010، الجداول 3-1 و 5-1.

الشباب العربى فى أولويات خطط التنمية وتطلعاته :

أولا : الشباب العربى وأولويات خطط التنمية:

كشفت التحديات والتحويلات التى شهدتها عددا من دولنا العربية فى أواخر 2010 وفى مطلع عام 2011 عن تطلعات شعبية نحو الحد من شدة الفقر وإرتفاع معدلات البطالة بين الشباب والحد من إتساع التفاوت بين مستويات الأجور كما كشفت عن أهمية توافر فرص العمل اللائق وتوفير الحقوق والحريات الأساسية لكفالة الكرامة الإنسانية.

ورغم ما قد يكون من تباين فى مستويات التنمية بين الدول العربية فإن الطموحات الإنسانية الأساسية للشعوب العربية لا تختلف مما يستدعى قيام الحكومات وشركاؤها الإجتماعيون بالتحرك من أجل وضع الإصلاحات الضرورية لتحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة.

ومن هنا يتعين أن تعمل خطط التنمية على الآتى:

1- تحقيق نمو مرتفع فى الإنتاجية بالإهتمام بالتصنيع وإستهداف نمو إنتاجية أكثر توازنا من أجل تنويع الإنتاج والإرتقاء فى سلسلة القيم وتوليد وظائف أكثر وأفضل ويستلزم ذلك توفير بيئة تشجع إنشاء المشاريع وتعمل على الإستثمار فى تنمية المهارات، لخلق الإبداع والنمو وإيجاد الوظائف وتعزيز الحماية الإجتماعية وإحترام الحقوق فى العمل وعدالة توزيع فائض التنمية.

لقد أكدت الخبرة العملية أن إستهداف النمو الإقتصادى السريع الذى حققته بعض الدول العربية دون الإلتفات إلى تحقيق المساواة يهدد إستمرار التنمية على المدى الطويل، حيث تتسع الفوارق فى الدخل ويزداد التفاوت بين الحدود الدنيا

والقصوى للأجور كما ينتشر التفاوت بين أجور الذكور والإناث وقد ساهمت فى تلك الظاهرة محدودية دور المفاوضة الجماعية فضلا عن التباين بين الدخل .

2- إدراك الآثار السلبية للتفاوت بين الدخل نتيجة التنمية غير المتوازنة والذى يؤدي لإرتفاع نسبة العمال الذين يتقاضون أجورا متدنية (أقل من ثلثى الأجور الوسيطة) إستمر التفاوت فى الأجور بين الجنسين.

ومن هنا يتعين إهتمام خطط التنمية بالحد من نسبة وعدد العمال الذين يعيشون فى فقر مدقع والتصدى للعوامل الإجتماعية والبيئية المولدة للفقر والتي تؤثر بشكل خاص على النساء سعياً نحو رفع معدلات الإنتاجية للعاملين ورفع المستويات الدنيا للأجور.

3- تدعيم الحماية الإجتماعية والإلتزام بمعايير العمل ومستويات العمل التى نصت عليها الإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل العربية بإعتبارها من أهم العناصر الأساسية لضمان مستقبل إقتصادى قوى ومتوازن ومستدام وتوفير العمل اللائق.

ويتعين إدراك أهمية تفعيل مبادئ وحقوق العمل الأساسية الواردة بالإتفاقيات والتوصيات الدولية بإعتبارها إطارا أساسيا لقوى السوق من أجل العمل بشكل فعال وعادل يضمن تقاسما واسعا لعوائد التحول الإقتصادى ... ولنا أن نلاحظ هنا أنه فى غياب الحرية النقابية والحق فى المفاوضة الجماعية، لم يساير نمو الأجور الإرتفاع فى متوسط نمو الإنتاجية، مما أدى إلى إتساع التفاوت فى الدخل فى دول عديدة، وصاحب ذلك تضاؤل مستويات التدريب وتنمية المهارات، فإستمر التمييز وإنتشر عمل الأطفال إهدارا للموارد البشرية والإنتاجية (فى الأجل القصير وفى المستقبل) ويعتبر ذلك إمتهانا للكرامة الإنسانية.

وغالبا ما يؤدي عدم الإلتزام بمعايير العمل العربية والدولية إلى الحد من قدرات الشركاء الاجتماعيين وعدم تفعيل المفاوضة الجماعية.

ولنا هنا إستعادة أحكام إعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية الصادر عن المؤتمر العربي الثاني للحقوق والحريات النقابية المنعقد في بيروت يومى 16 و17 فبراير / شباط 2012 بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية والذي أكد مبادئ الحقوق والحريات النقابية بإعتبارها من حقوق الإنسان وأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية من الحقوق الأساسية فى العمل.

4- إدراك الفاعلية الإقتصادية لتدابير الحماية الإجتماعية بإعتبارها إستثمارا لرأس المال البشرى (إلى جانب دورها فى التنمية الإجتماعية والإقتصادية) ذلك أن الحماية الإجتماعية ليست فقط مسؤولية إجتماعية وحقاً من الحقوق الأساسية المستمدة من العقد الإجتماعى المفترض بين الحكام والشعوب فإنها على المستوى العربى من أهم دعائم سياسات التنمية المتوازنة.

وينبغى على جميع الدول الإهتمام ببناء أراضية حماية إجتماعية تقوم على توفير حد أدنى من الضمان الإجتماعى يشمل الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير دخل آمن للأسر والبالغين سن العمل.

5- تشير المؤشرات الإقتصادية للدول العربية إلى إنخفاض نسبة إنفاق العديد من الدول العربية على الصحة العامة والضمان الإجتماعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى إنفاقا ضعيفا وبالتالي ضعف مستويات الحماية الإجتماعية... ورغم ما حققته بعض الدول العربية فى مجال توسيع الحماية الإجتماعية وإمتداد الرعاية الصحية إلى أشد المجموعات فقرا فإن هناك حاجة

ماسة نحو الإمتداد التدريجى لتدابير الحماية الإجتماعية وتوسيع نطاقها بتأمين تمويل عمومى كاف للصحة والضمان الإجتماعى.

ثانيا : تطلعات الشباب (صناع التنمية وهدفها):

1- التطلع نحو تنمية القدرات لتوفير أجور وظروف عمل أفضل:

لا تقتصر التنمية المتوازنة على مجرد توفير فرص العمل للقوى العاملة وإنما يتعين لتحقيق الأهداف الإيجابية للتنمية أن تكون تلك الفرص ذات مستوى مناسب سواء من حيث الأجر أو من حيث ظروف العمل اللائقة حتى يكون لفرص العمل الجديدة دورها الإيجابى من حيث نمو الإنتاجية (كما ونوعا) لتحقيق مستوى معيشة كاف فبدون تحسين القدرة على الكسب ورفع مستوى التنمية البشرية لن تستطيع الدول متوسطة الدخل تحسين نوعية الوظائف وتوفير العمل اللائق وتظل العمالة غير المنتظمة أحد أشكال العمالة الرئيسية حيث يفتقد العمال الحماية القانونية أو الإجتماعية ... لقد إرتفعت إنتاجية اليد العاملة فى بعض الدول العربية لكنها لم تكن منتظمة ومازالت بعيدة عن مستويات الإقتصادات المتقدمة.

2- التطلع نحو إستثمارات لدعم التعاونيات والصناعات الصغيرة

والزراعية ماليا لتوفير فرص العمل المستدام:

يشير الواقع إلى إرتفاع إنتاجية وأجر العامل فى قطاع الصناعة بالنسبة لمثيله فى قطاعى التجارة والخدمات ويتسع مدى التفاوت فى الإنتاجية والأجر بالمقارنة للعاملين فى قطاع الزراعة (خاصة حيث لا يمتد النشاط إلى تصنيع المنتجات الزراعية) وإلى العاملين بالقطاع غير المنظم ومن هنا تتفاوت دخول العاملين بين الريف والحضر وبين العاملين بالقطاع غير الرسمى والعاملين بالقطاع الرسمى ... وهكذا تتزايد أهمية رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة

وظروف العمل فى تلك القطاعات خاصة مع إتساع مجالها كمصدر أساسى للعمالة... ووفقا لذلك فإن السعى نحو تزايد الإستثمار فى الصناعات الغذائية والمنشآت الريفية والتعاونية يعتبر أمرا حاسما فى تعزيز العمل اللائق والحد من الفقر وتضييق التفاوت المتزايد بين العاملين المتماثلين أيا ما كانت أوجه نشاطهم وأيا ما كان موقع نشاطهم بالريف والحضر... ولنا هنا إدراك الإتجاه المتزايد فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية مع تعدد الظواهر المناخية غير المواتية والتي تؤدى إلى تزايد حجم المشكلة وتحول دون توفير الأغذية بأسعار مناسبة (ومن شأن تعزيز الإنتاجية الزراعية تخفيض أسعار الأغذية وتحسين المداخيل الزراعية).

ولنا أن نشير بالتزامن مع أهمية ودور الريف أن العمالة غير المنتظمة تعتبر المحرك الرئيسى لخلق الوظائف ومن المتوقع إستدامة أوجه النشاط غير المنتظم مع تزايد مجالاته حيث هناك فئات متزايدة من الوظائف التي إستحدثت فى القطاع الحضرى (من غير العاملين بالقطاع الرسمى أو الحرفيين أو الباعة المتجولين أو العمال المنزليين).

وفضلا عن ذلك فإن الإنتقال إلى تنمية أكثر توازنا وإستدامة يستلزم تكامل قدرات التكنولوجيا والإبتكار وتوثيق الروابط بين كل من المنشآت الكبيرة والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر (بما فيها التعاونيات سريعة التوسع والمنظمات الشبيهة بها).

ويتعاضم دور الحماية الإجتماعية فى المنشآت الصغيرة وبالغة (متناهية) الصغر فى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وغالبا ما تفتقر هذه المنشآت إلى فرص الحصول على التمويل والتدريب وغير ذلك من أشكال الدعم الذى يجب

أن توفره المؤسسات المالية لتيسير الحصول على الإئتمان إلى جانب تحسين اللوائح المتعلقة بالمشاريع للحد من الحواجز التي تعوق النمو والتنوع ولتحديد التدخلات اللازمة لضمان إحترام معايير العمل والبيئة (وتبين الإصلاحات التنظيمية الأخيرة فى الأردن والإمارات العربية المتحدة أن الجهود المبذولة تؤتى ثمارها من حيث زيادة القدرة التنافسية وتوليد العمالة).

وتجدر الإشارة هنا وفى هذا السياق إلى المبادرة الرائدة التى أطلقها سمو أمير دولة الكويت فى مجال دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن العربى.

3- التطلع لحلول فاعله للحد من بطالة الشباب:

تحدد نوعية المجتمع وفقا للهياكل السكانية فحيث تكون الدولة فتيية سكانيا كما هو الحال فى دول الأمة العربية فإن مجتمع الغد تحدده عماله الشباب. ومن هنا تكون بطالة الشباب أكثر المشاكل الحاحا (فمتوسط البطالة فى صفوف الشابات والشبان يساوى فى المتوسط ثلاثة أضعاف بطالة الكبار) وتختلف أسباب مشكلة عمالة الشباب ترتبط تلك الأسباب بإنخفاض التسجيل فى التعليم وإستمرار عمل الأطفال. تشتد فى بلدان كثيرة ظاهرة بطالة المتخرجين بصفة خاصة.

وتشير إحصاءات التشغيل على المستوى العربى إلى إرتفاع معدلات البطالة نسبيا عن السائد دوليا خاصة بالنسبة للنساء اللاتى تعد مشاركتهن فى سوق العمل العربى أقل منها على المستوى العالمى.

هذا ومما يؤدى إلى تزايد شدة مشكلة البطالة أن فرص العمل الجديدة مع تواضعها لا توفر الدخل المناسب ولا تحقق ظروف العمل اللائق والحماية الإجتماعية وينخفض تمثيلهم النقابى الفعال المعبر عن مشاكلهم وتطلعاتهم.

وبالطبع فإن لسياسات تشغيل الشباب مردودها من حيث إستدامة الإستفادة من مواهب الشباب وإبداعاتهم وطاقاتهم ومدى إمتداد فرص العمل اللائق لمختلف الشباب (ذكورا أو إناثا) بالقدر الضرورى لتعزيز التلاحم الإجماعى والإستقرار السياسى.

وفى هذا الإطار تبدو جليا أهمية تكثيف الجهود للحد من تزايد معدلات البطالة بين الشباب من خلال سياسات فعالة مع تعظيم الإستثمار فى القطاعات التى تولد الوظائف للشباب وتعمل على تنمية قدراتهم البشرية (علاوة على السياسات الوقائية الرامية إلى إبعاد الأطفال عن العمل وإبقائهم فى التعليم فترة أطول، يقضى التصدى لتحدى عمالة الشباب أيضا سياسات تعليم ومهارات ذكية تعترف بمتطلبات المنشآت) ولأصحاب الأعمال فى تلك المجالات دورا رئيسيا لأنهم أقدر من يستطيع تفعيل عن تلك المتطلبات.

ويمكن إعتقاد طائفة من التدابير لتيسير تشغيل من تنتهى مراحل تعليمهم وتشمل تلك التدابير توافر وإنسياب معلومات سوق العمل والمساعدة فى توفير خدمات التوظيف على النحو الذى من أجله جاءت فكرة إنشاء الشبكة العربية لسوق العمل التى تبنتها منظمة العمل العربية وأقرتها القمة العربية الإقتصادية الأولى إلى جانب زيادة فرص التلمذة الصناعية وغيرها من أشكال التدريب المهنى فى العمل. كما يلزم تطوير السياسات لدعم بيئة ملائمة للنمو الإقتصادى والإجماعى المستدام، تقترن بالإستثمار فى القطاعات الإستراتيجية الأقدر على خلق الوظائف (المشروعات كثيفة العمالة) لتحقيق الإستفادة الكاملة من القدرات الإقتصادية والإجماعية للقوى العاملة فى المستقبل.

المحور الثالث :

فى واقع الحماية الإجماعية

ومجالات تطويرها

لتوفير العمل اللائق



واقع الضمان الإجتماعى على المستوى العربى (الخدمات والمساعدات الإجتماعية - الحماية التأمينية (التأمينات الإجتماعية) - الإعانات العائلية فى التشريعات العمالية والتأمينية):

نتناول فيما يلى واقع كل من صور الضمان الإجتماعى على المستوى
العربى:

أولا : من حيث تدابير الخدمات والمساعدات الإجتماعية:

تعدد صور الضمان الإجتماعى (كهدف وغاية) لتشمل إلى جانب التدابير
التأمينية تدابير الخدمات والمساعدات الإجتماعية والتي غالباً ما يرتبط مستواها
بالقدرة الإقتصادية للدولة من ناحية وبنسبة سكان الريف من ناحية أخرى ومن هنا
يلاحظ إرتفاع نسبة الإنفاق على خدمات التعليم والصحة مع إرتفاع الناتج المحلى
الإجمالى كما فى قطر والإمارات (وفقاً لإحصائيات تقرير التنمية البشرية الصادر
فى نوفمبر 2011 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى) ومن ناحية أخرى فينخفض
الإنفاق على خدمات التعليم والصحة مع إنخفاض متوسط الناتج المحلى كما فى
موريتانيا .

وفى ذات الإتجاه تلاحظ العلاقة العكسية بين نسبة سكان الريف بالدولة
(حيث تواضع الخدمات الإجتماعية) وبين مستويات التنمية البشرية ... ومثال ذلك
فى اليمن التى تصل فيها نسبة سكان الريف إلى 67.6% وفى موريتانيا حيث تبلغ
نسبة سكان الريف 58.3% من السكان وفى السودان حيث تصل نسبة سكان
الريف إلى 59.2% من السكان وفى مصر (ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط)
حيث تبلغ نسبة سكان الريف إلى 56.5% .

ولنا ملاحظة أنه كلما تواضعت الخدمات الإجتماعية من تعليم وصحة كلما تزايدت أهمية تفعيل التنمية الإجتماعية وكلما إشتدت الحاجة إلى توفير الإعانات للأسرة الفقيرة بإعتبارها النواة الإجتماعية والإقتصادية والقاعدة لبناء المجتمعات، وإن تنظيم شئونها إجتماعياً، أمر ضرورى من الناحيتين العامة والخاصة، لذا تعتبر رعاية العائلة والعناية بها من أهم الواجبات العامة للدولة التى تعتبر مسؤولة عن تخفيض معدلات وشدة الفقر والبطالة ونشر التعليم الأساسى مع توفير ترتيبات الضمان الإجتماعى الإجبارية وتوفير الحماية التأمينية فى حالات إصابات العمل والأمراض المهنية والبطالة والأمومة والمرضى والشيخوخة والعجز والوفاة، وتوفير تدابير إعادة التأهيل والرعاية على المدى الطويل (بتكامل نظم التأمين الإجتماعى والمساعدات الإجتماعية) دون تمييز بين سكان الريف وسكان الحضر... ومع مراعاة المساواة بين الرجال والنساء حيث لم يعد عمل المرأة مجرد حق من الحقوق الإنسانية بل أصبح ضرورة تحتمها الأوضاع الإقتصادية التى أجبرت الجميع على العمل من أجل تأمين ظروف معيشية كريمة وأمنة... وفى هذا الإطار أصبح لعمل المرأة دور إقتصادى هام فى توفير مستوى معيشة معقول للأسرة وإرتفعت نسبة النساء اللاتى يدخلن سوق العمل خلال السنوات الأخيرة وأصبح عدد كبير منهن يشكل قوة إقتصادية نشطة فى المجتمع خاصة بمراعاة أن المرأة تجمع بين صفتين صفة المرأة العاملة المنتجة، وصفة الأم وربة البيت التى تمارس مهام بيتها بعد العودة من العمل، أى تعمل من الصباح وحتى نهاية يوم العمل ثم تقوم بالعمل لفترة أخرى من نهاية يوم العمل الصباحى.

وتشير الإحصاءات السكانية العربية إلى التوازن النوعى بين عدد النساء وعدد الرجال إذ يتساوى عدد الإناث مع عدد الذكور فى معظم الدول العربية (وفقاً للوضع فى عام 2008) كما هو الوضع فى كل من الأردن وتونس

والسودان والعراق واليمن وسوريا وليبيا ومصر ... ولا يتجاوز عدد الذكور نسبة الـ50% إلا بقدر بسيط في الجزائر (51%)، وجيبوتي (52%) ... مع ملاحظة ارتفاع نسبة الذكور في دول الخليج لتصل 55% في البحرين والسعودية و59% في عمان وترتفع في الكويت إلى 64% وإلى 67% في الإمارات وقطر (يرجع ذلك أساساً لتدفق الوافدين وأغلبهم من الذكور).

وهكذا فإن المرأة تمثل بوجه عام حوالى نصف المجتمع ويتعين بالتالى إعدادها ذهنياً وثقافياً وفنياً وإجتماعياً لتحمل أعباء الحياة كهدف عام تسعى الدول العربية جاهدة من أجل تحقيقه ليتساوى جميع المواطنين فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية تحقيقاً للعدالة الإجتماعية.

ومع إنتشار عمالة النساء فى الريف يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بالمناطق الريفية عنها بالمناطق الحضرية لإرتفاع نسبة الأمية بالنسبة للإناث عنها بالنسبة للرجال.

.. وعلى المستوى العربى تشير بعض البيانات الإحصائية إلى الإنخفاض الملحوظ فى نسبة النشاط الإقتصادى للإناث منسوبة للنشاط الإقتصادى للذكور (حوالى 24% وفقاً للوضع فى 2004) .. كما تشير إلى عدم توزيع نسب التشغيل بعدالة بين الذكور والإناث فى مختلف قطاعات النشاط الإقتصادى: الزراعة والصناعة والخدمات.

ولا شك أن ضعف معدل مشاركة الإناث فى القوى العاملة على المستوى العربى يوضح أن هناك طاقات بشرية هائلة خارج سوق العمل وأن هناك ضرورة لتنفيذ إستراتيجيات وسياسات لدعم التشغيل وخلق فرص عمل وخاصة للإناث، مما يتطلب تضافر الجهود العربية للنهوض بسوق العمل العربية بشكل يحقق التنمية

المنشودة التي تستوعب كامل الطاقات البشرية فى الوطن العربى (أخذين بعين الإعتبار الارتفاع السنوى للسكان، حيث أن معدلات النمو السكانى السنوى فى الدول العربية من أعلى المستويات العالمية والتي تفوق معدلات نمو القوى العاملة).

ثانياً : من حيث تدابير الحماية التأمينية وأنواعها:

تشكل الحماية التأمينية جانباً أساسياً فى تحقيق الضمان الإجتماعى إذ تهدف نظم التأمين الإجتماعى إلى ضمان الدخل عند توقفه أو إنقطاعه فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاه والتعطل والمرض (والأمومة) والإصابة وقد روعى منذ البداية إهتمام تلك النظم بإعتبارات الكفاية الإجتماعية للمستحقين بغض النظر عن مدى مساهمتهم فى التمويل الذى تمتد مصادره للمجتمع ككل ممثلاً فى الدولة وفى تنظيمات أصحاب الأعمال إلى جانب المؤمن عليهم (حيث تعود المصالح على كل من تلك المصادر).

وعلى المستوى العربى تبدو الأهمية المتزايدة للتأمين الإجتماعى مع إستمرار تزايد معدل الأمية ونسبة محدودى الدخل الذين تحت خط الفقر على النحو الذى تؤكد إحصائيات التنمية البشرية الواردة بالتقارير التى يصدرها فى هذا المجال برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

ووفقاً للإتفاقيات والتوصيات العربية والدولية يتعين فى البداية شمول نظم التأمينات الإجتماعية للأخطار التأمينية (الشيخوخة والعجز والوفاه والبطالة والمرض والإصابة) لجميع فئات العاملين بما فى ذلك العاملين بالزراعة والصيد والعاملين لدى أنفسهم والمؤقتين والموسميين والعرضيين وبمراعاة التطور الأفقى والرأسى يحدد القانون مستوى تعويضات (عادة ما يطلق عليها المزايا التأمينية)

وشروط وأحكام إستحقاقها كما يحدد القانون الإشتراكات ومستواها والمصادر التى تتحملها وكيفية توزيعها بين هذه المصادر.

ونتناول فيما يلى أنواع تدابير الحماية التأمينية على المستوى العربى حيث يتضح عدم إنتشار التأمين الصحى ومحدودية مجال تأمين البطالة وهو من الأولويات المطلوب دعمها لعلاج شدة البطالة ولذا سنبين أحكام التأمين بكل من الدول التى تأخذ به:

1- فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاه :

تتكامل تدابير التأمين الإجتماعى مع تدابير المساعدات الإجتماعية فى توفير المعاشات لكبار السن (لاحظ إقتصار تدابير التأمين الإجتماعى على المستوى العالمى تقتصر على 20% فقط من إجمالى القوة العاملة .. ولاحظ أنه فى معظم نظم المعاشات ذات التغطية العامة لا تتوافر للفقراء عند الشيخوخة مدد الإشتراك المؤهلة لإستحقاق معاش كاف) والمشكلة أكبر للنساء الفقيرات اللاتى لم يعملن خارج منازلهن.

وتوفر المعاشات الإجتماعية الحماية للمسنين دون مطالبتهم بأداء إشتراكات ويمكن أن تتسم تلك المعاشات بالعمومية والشمول (مثلما يحدث فى بوتسوانا، وموريشيوس، وناميبيا، وبوليفيا) أو تعتمد على إختبار الموارد (مثلما يحدث فى جنوب إفريقيا، والسنغال، والهند وبنغلاديش، وفى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، وأستراليا، وإيطاليا، ونيوزيلندا) ويلاحظ عندئذ الأثر السلبى لإختبارات الدخل على رغبة المسنين فى العمل .. لذا يتبع أسلوب إختبارات الدخل حيث لا يحتاج سوق العمل لتشغيل المسنين.

ولعل من الجدير بالبيان هنا التوصية بتمكين الفقراء والنساء من الحصول على معاشات تقاعد تتلائم مع دخولهم من خلال نظم المعاشات الإجتماعية لكافة القوى العاملة فى المجتمع بما فى ذلك العاملين فى الزراعة ... ويتعين الإهتمام بتوفير تلك النظم بمراعاة دورها فى إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء.

وفى حالات العجز الدائم والوفاه يتم التعامل التأمينى مع العجز المستديم نهتم هنا بالعجز المبكر الذى يتحقق قبل بلوغ السن المعاشى ومن هنا فإن له آثاره الإقتصادية على العامل والى تماثل الآثار الإقتصادية للشيخوخة.

والعجز المبكر قد يقع فجأة وقد يتحقق تدريجيا خلال فترة من الزمن، وتتدخل الإعتبارات العملية فيصبح المؤمن عليه متعطلا رغم كونه قادر جزئياً على أداء بعض الأعمال، ومن هنا نفهم كيف أن القاعدة العامة تقضى بعدم التعامل مع خطر العجز إذا ما وقع بعد بلوغ السن المعاشى.

ويتم التعامل التأمينى مع خطر الوفاة (فعلية / حكمية) ينظر إليها كأولوية أولى لجميع الفئات لكونها من الأخطار التى يتعرض لها جميع البشر بإعتبارها النهاية الحتمية لأى إنسان وبالتالي فهى نهاية مؤكدة لحياته العملية، والأصل هنا هو التعامل مع الوفاة المبكرة التى تقع قبل بلوغ السن المعاشى (أما وفاة صاحب المعاش فلا تعنى من الناحية التامينية سوى توزيع المعاش السابق تحديده بين من كان يعولهم صاحب المعاش وما قد يرتبط بذلك).

2- يمتد تأمين إصابات العمل للعاملين بالصناعة والتجارة والخدمات كما يمتد فى بعض الدول إلى العاملين بالزراعة المشتغلين على آلات والمعرضين للأمراض المهنية المتصلة بالثروة الحيوانية مع مراعاة تطور مفهوم الحادث والمسئولية المدنية (لإفتراض مسئولية أصحاب الأعمال):

وفى هذا يلاحظ المفهوم التأميني الخاص بإصابات العمل وأمراض المهنة عند تطبيق نظم التأمينات الإجتماعية إتفاقاً مع تطور قواعد المسؤولية التقصيرية لتعويض العمال عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة لحوادث العمل وبالتالي تطور مسؤولية صاحب العمل عن إصابات العمل وفقاً لفكرة تحمل الضرر (أخذاً بالنظرية المادية أو الموضوعية) مع تقرير التزام صاحب العمل بالتأمين الإلجبارى من إصابات العمل وحوادث العمل (حتى يضمن العامل الحصول على التعويض مهما كان المركز المالى لصاحب العمل).

هذا وقد أحالت الإتفاقية العربية رقم 3 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الإجتماعية (التي أصدرتها منظمة العمل العربية) للتشريعات الوطنية تحديد المقصود باصابة العمل ومرض المهنة .

وعلى أى حال فقد تطور مفهوم الحادث ليمتد إلى الحادث الذى يقع خلال فترة ذهاب العامل لمباشرة عمله أو عودته منه ... كما يمتد التأمين إلى أمراض المهنة التى تنشأ نتيجة إشتغال العامل فى مهنة أو صناعة معينة وتضع لذلك تعريفاً عاماً أو تحدد تلك الأمراض فى جدول يلحق بالقانون كما تحدد المهن أو الأعمال التى يتعرض العاملون فيها للإصابة بكل من هذه الأمراض، وقد تأخذ الدولة بالتعريف والجدول معاً.

3- يتواضع إمتداد التأمين الصحى (تأمين المرض) وقد يقتصر على العلاج والرعاية الطبية للحمل والوضع:

يعتبر المرض من أهم الأخطار التى يتعرض لها البشر فى كافة المجتمعات ومهما كانت التدابير المقررة للحيلولة دون تحققه أو انتشاره أو تلك المتعلقة بمواجهة آثاره.

وتهتم نظم التأمينات الإجتماعية بالتعامل مع خطر المرض ليس فقط لتوفير وسائل وامكانيات العلاج بصورها المختلفة بل أيضا لتعويض أجر العامل المؤمن عليه أثناء عجزه مؤقتا عن العمل بسبب المرض.

هذا ويعتبر الحمل والوضع من بين الحالات المرضية التي يتعامل معها التأمين الصحى.

4- يتعين الإهتمام بشمول نظم التأمينات الإجتماعية لتأمين البطالة وفقاً لمفهومها التأمينى وكوسيلة لمعالجة آثار الركود الإقتصادى:

تأمين البطالة عبارة عن برنامج للتأمين الاجتماعى يعد لتعويض العمال عن جزء من أجرهم المفقود نتيجة للتعطل الاجبارى حيث تؤدى تعويضات أسبوعية كحق للعمال وذلك وفقا لجداول أو معدلات مقررة بالقانون، ويرتبط الحق فى التعويضات وقيمتها بالإشتراكات التى سبق للعامل أدائها أو أديت عنه.

وفضلا عن الهدف السابق فإن تأمين البطالة يساهم فى تلطيف حدة الركود الإقتصادى Economic Slumps من خلال زيادة القدرة الإستهلاكية وبالتالي فإنه يعتبر عاملا هاما لتحقيق التوازن الإقتصادى بشكل تلقائى Automatic economic stablizer.

ومن ناحية ثالثة فإن تأمين البطالة من العوامل التى تحافظ على مهارات العمال وتوفر فرص التدريب لهم بالتقليل من الدافع لقبول أعمال ذات مستوى أقل من قدراتهم وصلاحياتهم تحت ضغط الحاجة.

وأخيرا فان نظام تأمين البطالة يمكن أن يكون وسيلة مؤثرة لتقليل معدلات التعطل من خلال ربط إستراتيجاته التي يتحملها أصحاب الاعمال بما يتخذونه من وسائل لاستقرار العمالة لديهم .

وبوجه عام فقد كان التعطل آخر خطر إقتصادي يواجه العمال وتتم مواجهته بالتأمين الإجتماعى ويمكن إرجاع التأخير فى نشأة وتطور تأمين البطالة للإختلاف حول الهدف منه وكيفية إدارته وآثاره خاصة وأن كلا من التعطل الفردى والتعطل على المستوى القومى من الأمور التي ترتبط بمؤثرات متنوعة يصعب قياسها والتحكم فيها (سواء على مستوى العمال أنفسهم أو على مستوى أصحاب الأعمال بل أيضا على مستوى السياسات الحكومية)، كما أن لتعويضات التعطل أثرها على مستويات الأجور وعلى الدافع على العمل وسيولته (وذلك فضلا عن صعوبة التحقق من الرغبة فى العمل ورفض قبول العمل المناسب) ومن ناحية أخرى إرتبطت نشأة نظام التأمين ضد البطالة بنظرية الدورات الإقتصادية (التي تفترض فترات من الرواج تعقبها فترات من الكساد) ومن هنا يعتبر تأمين البطالة وسيلة أساسية للتغلب على الدورات الإقتصادية.

ومع ذلك فقد إنتشر تأمين البطالة فى العديد من الدول وإستمر منذ عشرات السنوات حيث إستقر مفهومه على الاهتمام بالبطالة المؤقتة دون البطالة العامة طويلة الأمد التي عهد بها الى نظم المساعدات والتشغيل، وقد أدى ذلك فضلا عن الشروط التقليدية للمدة المؤهلة لاستحقاق التعويضات والحد الاقصى لفترة الاستحقاق ذاتها الى إدارة التأمين باعتباره من التأمينات المؤقتة.

وعلى المستوى العربى يرجع تأمين البطالة فى مصر إلى عام 1964 ليسرى فى شأن العاملين بالقطاعين العام والخاص عدا المؤقتين والموسميين

والعاملين لدى أنفسهم ويمول بإشتراكات يتحملها أصحاب الأعمال بواقع 2% من الأجر التأمينية للعاملين .. وتتحدد تعويضات التأمين للمؤمن عليهم فى حالات التعطل الإجبارى بواقع 60% من أجرهم التأمينية لمدة لا تتجاوز 28 أسبوعاً.

ويرجع تأمين البطالة فى الجزائر إلى عام 1994 ليسرى فى شأن ذوى المرتبات بإستثناء العاملين لدى أنفسهم .

وتم تأسيسه بموجب قانون سنة 1994 ، وهو موجه أساسا للعمال الأجراء العاملين فى القطاع الاقتصادى الذين يفقدون عملهم لأسباب اقتصادية ، سواء على اثر عملية تسريح جماعى للعمال أو بسبب غلق المؤسسة المستخدمة .

ولا يقتصر نظام التأمين ضد التعطل على دفع تعويض ، بل يتضمن كذلك سلسلة من الإجراءات لصالح العامل الذى يفقد عمله تمنحه حظوظاً أوفر ومؤهلات أكبر تساعد على إعادة الاندماج فى سوق العمل ومن هذه الإجراءات :

- المساعدة على البحث عن عمل .

- المساعدة على العمل المستقل .

- التكوين وإعادة التأهيل .

نظام التأمين ضد التعطل يوفر للمستخدمين فى القطاعين العمومى والخاص آلية تساعد على مواجهة الصعوبات (الاقتصادية والمالية والتقنية) من خلال إمكانية اللجوء إلى تقليص عدد العمال لإنقاذ المؤسسة من خطر الإفلاس والغلق وبالتالي تفادى فقدان كافة مناصب العمل .

الأداة القانونية التى تم تكليفها بهذه المهام تتمثل فى الصندوق الوطنى للتأمين عن البطالة ، وضع سنة 1994 مباشرة بعد تأسيس نظام التأمين ضد التعطل .

منذ سنة 1994 إلى 2006 ، دفع الصندوق تعويضات شهرية لمدة 23 شهرا (وهى المدة القانونية القصوى المقررة) لفائدة أكثر من 200.000 عاملا فقدوا مناصب عملهم على إثر تنفيذ برنامج التعديل الهيكلى .

جل التعويضات تمت بين سنتى 1996 و 1999 ومنذ ذلك التاريخ بدأ عدد المستحقين ينخفض تدريجيا ومع نهاية سنة 2006 استنفد جل المستحقين حقوقهم بحيث لم يسجل سوى 3811 حالة سنة 2007 و 905 حالات فى نهاية سنة 2011.

تمويل الصندوق يتم عن طريق اقتطاع جزء من الاشتراك الإجمالى للضمان الاجتماعى (نسبة 1.5 بالمائة) . مع انخفاض عدد المستحقين بدأ الصندوق يسجل فائضا فى إيراداته وفى إطار مهمته المتعلقة بالمساعدة على العمل المستقل ، وضع برنامجا لفائدة الفاقدين لعملهم والعاطلين عن العمل بصورة عامة والذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة ، فى إطار المساعدة على استحداث المنشآت الصغيرة ، بتمويل مشترك مع المؤسسات المصرفية .

ويرجع تأمين البطالة فى البحرين إلى عام 2006 ليغضى العاملين المدنيين (بغض النظر عن الجنسية) والعاملين بالقطاع الخاص (أيا ما كانت جنسيتهم) والعاملين لأول مرة من البحرينيين.

ويمول بإشتراك من المؤمن عليه بنسبة 1% من الأجور الشهرية الإجمالية بحد أقصى 4000 دينار للعاملين غير المدنيين وبإشتراك من صاحب العمل بواقع 1% من الأجور الإجمالية (يتحملها صندوق العمل بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص).

ويتحدد تعويض البطالة بـ60% من متوسط الأجر خلال السنة الأخيرة بحد أدنى 150 دينار و بحد أقصى 500 دينار لمدة تصل إلى 6 شهر.

ثالثاً : من حيث تدابير الإعانات العائلية فى التشريعات العمالية والتأمينية على المستوى العربى:

تتعدد تدابير الإعانات العائلية والتأمينية على المستوى العربى لتوفير مساعدات للأسر تتيح لها تربية أطفالها وتحمل أعباء التعليم الأساسى.

وهكذا تعددت التشريعات المقرره لنظم الإعانات العائلية فى العديد من الدول العربية وعلى سبيل المثال (وليس الحصر) نشير فى لبنان إلى نظام الإعانات العائلية الذى يرجع إلى عام 1943 (ويحكمه حالياً قانون صادر فى 1963) ويسرى فى شأن العاملين المستفيدين من نظام التأمين الإجتماعى ممن يعولون أطفال أو لا تعمل زوجاتهم (ويتحمل أصحاب الأعمال بمفردهم تكلفة التمويل بواقع 6% من أجر الإشتراك).

وفى الجزائر يرجع نظام الإعانات العائلية للعاملين Employment-related system إلى عام 1941 ويسرى فى شأن العاملين فى غير الزراعة المستفيدين من نظام التأمين الإجتماعى (ويوجد نظام خاص للعاملين بالقطاع العام وبعض العاملين فى التعاونيات الزراعية) ويتحمل أصحاب الأعمال بالكامل مساعدات المدارس School allowance وتحمل الحكومة بالكامل تكلفة المساعدات العائلية.

وفى موريتانيا يرجع نظام الإعانات العائلية للعاملين إلى عام 1965 وإلى قانون الضمان الإجتماعى الصادر عام 1967 ويوجد نظام خاص للعاملين بالحكومة والوزارات ولأفراد القوات المسلحة (يقوم أصحاب الأعمال بمفردهم بالتمويل بنسبة 8% من الأجور الشهرية) .

وفى المغرب يرجع نظام الإعانات العائلية إلى قوانين صادرة 1942 و1959 ويحكمه حالياً قانون الضمان الإجتماعى لعام 1972 ويسرى على العاملين ذوى المرتبات فى الصناعة والتجارة والزراعة وبعض العاملين الحرفيين والصناعيين لدى أنفسهم ويوجد نظام خاص للعاملين بقطاع الخدمة الحكومية (ويمول أصحاب الأعمال النظام بالكامل بنسبة 6.4% من أجور العاملين لديهم).

مجالات تطوير تدابير وشبكات الحماية (تعدد مصادر تمويل التأمينات الإجتماعية يعمل على إمتدادها أفقياً ورأسياً - تطوير دور شبكات الحماية الإجتماعية على المستوى العربى - تطور تدابير ومفهوم الحماية الإجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة - دور الدول فى تفعيل الحماية الإجتماعية على المستوى العربى).

نتناول فيما يلى أربعة مجالات لتطوير تدابير وشبكات الحماية على المستوى العربى.

أولاً : التمويل الثلاثى لنظم التأمينات الإجتماعية (عمال وأصحاب أعمال وحكومة) دعماً لإمتدادها لجميع فئات القوى العاملة وتطوير مزاياها:

تهتم نظم التأمين الإجتماعى بتوفير الحماية الإجتماعية للمؤمن عليهم بمراعاة تغليب إعتبارات العدالة الإجتماعية على إعتبارات العدالة التمويلية حيث تؤدى المزايا للمستحق رغم عدم مساهمته فى تمويلها بالقدر الذى يتناسب معها كما هو الحال لذوى الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة ومدد الإشتراكات القصيرة.

ومن هنا تتحقق الكفاية الإجتماعية والعدالة التمويلية معاً على مستوى مجموع مصادر التمويل وليس على المستوى الفردى إتفاقاً وإهتمام نظام التأمين الإجتماعى بمعالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الوطنى ويتم

التوازن المالى حكومياً أو من خلال تشريعات تحدد كيفية التدعيم المالى بمراعاة الآتى:

1- تنص المبادئ الدولية لتمويل التأمين الإجتماعى على عدم تحميل المؤمن عليهم بأعباء تزيد عن القيمة الحالية للمزايا بإستثناء مزايا تأمين إصابات العمل التى يتحملها صاحب العمل بالكامل، وتنص على ذلك العديد من الإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات العمل الدولية والتى تشكل المبادئ الدولية فى مجال تحديد مصادر نظم التأمين الإجتماعى وتوزيع نفقات مزاياها.

2- أن هناك مصادر لتمويل المزايا لذوى الأجر المنخفضة والأعمار المتقدمة : وتنص توصية ضمان الدخل (التوصيه 67) على إلتزام أصحاب الأعمال بالمساهمة بما لا يقل عن نصف النفقات الكلية للمزايا المستحقة للعاملين (باستثناء نفقات تأمين إصابات العمل التى يتحملونها بالكامل) خاصة بالنسبة لذوى الأجر المنخفضة.

وقد إهتمت كل من إتفاقيات وتوصيات التأمين الصحى الإجتماعى وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بتحمل أصحاب الأعمال باشتراكات المؤمن عليهم الذين لا تجاوز دخولهم القدر الذى يوفر الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

وفى مجال تحديد أوجه المساهمة العامة للدولة فى تمويل نفقات التأمين الإجتماعى نصت الإتفاقيات و التوصيات على تحمل الدولة للأعباء المالية الناشئة عن عدم كفاية الإشتراكات لتمويل المزايا للمسنين الذين يمتد إليهم نظم التأمين الإجتماعى كما تتحمل الأعباء المترتبة على توفير حد أدنى من المزايا فى حالات العجز والوفاة والمرضى والأمومة.

3- بمراعاة إجبارية التأمين الإجتماعى (حيث يحدد القانون مزاياه ومصادر تمويلها ويقرر أحكاما لحالات وشروط الإستحقاق فإنه يمتد رأسيا إلى جميع أنواع ومستويات المزايا وأفقيا لمختلف فئات القوى العاملة).

وحيث تتحقق فى التأمين الإجتماعى المصالح على مستوى الفرد وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى الوطنى (حيث تحل مزايا التأمين أو بعض أنواعه محل مدخرات الأفراد ومحل التزامات المشروع تجاه العاملين به والتزامات المجتمع ككل تجاه أفرادهم) فإن مصادر التمويل تتعدد (ويصبح ثلاثيا) حيث يساهم كل طرف فى تمويل نفقات المزايا التى يتمثل فى تحديدها التضامن الإجتماعى والعدالة الإجتماعية فتتقرر حدودا دنيا للحقوق التأمينية ومزايا تأمينية لكبار السن وتترايد فيها مبالغ المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة دون الإخلال بمبادئ العدالة فى توزيع نفقات المزايا بالنظر لكل من مصادر التمويل وليس بالنظر لكل فرد.

ورغم تعدد مصادر التمويل وتكامل قدراتها وإهتمام كل منها بتمويل وتدعيم مجال وفاعلية نظم التأمينات الإجتماعية فإن إمتداد تلك النظم لجميع قطاعات المجتمع وشمولها لكافة الأخطار التى يتعرض لها الأفراد يتم تدريجيا لما يستلزمه الأمر من توافر خبرات إحصائية كافية عن الأخطار التى يتم التعامل معها لإمكان قياسها وتقدير تكلفتها وتقدير شروط إستحقاقها .

4- يقوم نظام التأمين الإجتماعى بمراعاة إعتبارات الكفاية الإجتماعية للمزايا إلى جانب العدالة فى توزيع أعباء تلك المزايا بين مصادر التمويل بمراعاة دور التأمينات الإجتماعية الملائم لمواجهة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية على المستوى الوطنى.

وحتى نفهم أساس وكيفية توزيع نفقات التأمينات الإجتماعية بين مصادرها نسترجع نشأة نظام التأمين الإجتماعى وتطوره ثم نتعرف على المبادئ الدولية التى تحكم توزيع نفقات التأمينات الإجتماعية بين مصادر التمويل حيث تتعدد الاتفاقيات والتوصيات العربية والدولية التى تقرر أهمية تحقيق العدالة فى توزيع نفقات مزايا التأمينات الإجتماعية بين مصادر التمويل المختلفة .

وتأسيسا على عمومية مجال التأمين الإجتماعى وإجباريته وإتفاقاً مع الآثار الإجتماعية والإقتصادية التى تعود على المجتمع من إمتداد النظام لجميع قطاعاته فقد إتفقت جميع دول العالم المتقدم على السعى نحو شموله لجميع المواطنين كنظام عام يهتم برفاهة الإنسان.

ثانيا : من حيث تطوير تدابير وشبكات الحماية الإجتماعية على المستوى

العربى:

يستفاد من مراجعة التوزيع العمرى للسكان العرب (333.1 مليون وفقا للوضع 2008) أن حوالى 32.8% من السكان فى الفئة العمرية (أقل من 14 عاماً) (أى حوالى 109.7 مليون نسمة) وترتفع هذه النسبة إلى 36.9% من سكان الدول غير النفطية¹ (أى حوالى 100.8 مليون نسمة) ووفقاً لذلك فإن أغلب الدول العربية تعتبر

¹ تتراوح نسبة الأطفال (أقل من 14 عاماً) بين 24.7% فى تونس و46.9% فى الصومال، (تبلغ فى لبنان 27.2%، وفى الجزائر 27.8% ترتفع إلى 45% فى اليمن، و44.1% فى فلسطين و43.3% وفى موريتانيا). ويلاحظ ان عديدا من الدول تعاني من مشاكل ومنازعات وضعف إمكانيات لإستغلال الموارد المتاحة والطبيعية فيها... وهناك حوالى 13 مليون طفل عامل أغلبهم فى ظروف عمل غير لائقة لا تراعى فيها معايير العمل العربية والدولية، (وهذا يؤدى الى زيادة أعداد المتعطلين بين الكبار والى ضالة الأجور فى المنشآت الصغرى فى القطاع الخاص).

فتية سكانيا مما يستلزم جهودا كبيرة لتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجيل المستقبل (حتى يتحقق الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات المستقبلية لتحقيق النهضة الشمولية والتقدم فى شتى المجالات) وإلا أصبح النمو السكانى¹ عبئا على سوق العمل حيث يؤدى إلى إرتفاع أعداد المتعطلين والمهمشين فضلاً عن تهديد الأمن والسلام الاجتماعيين ... مع مراعاة أن إرتفاع نسبة الأطفال دون سن العمل يعنى إرتفاع نسبة الإعاقة (وهذا يؤدى إلى إتساع الفجوة بين الدخل والإنفاق للقوى العاملة وكذلك إلى إرتفاع ظاهرة الفقر فى تلك البلاد).

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التعاون المشترك بين جميع الدول العربية لتحقيق الإستثمار الأمثل لتهيئة المستقبل الإيجابى لتشغيل هؤلاء الأطفال.

وإذا ما إنتقلنا لفئة الشباب (15-24 عاماً) فسنجد أن نسبتهم على المستوى العربى 20.9% (حوالى 70.0 مليون) منهم ما نسبته 20.1% (حوالى 62.24 مليون) يقطنون فى الدول غير النفطية.

وبشكل عام تقدر نسبة الأطفال (أقل من 14 عاماً) والشباب (15 : 24 عاماً) فى البلدان العربية للفئة العمرية (0-24) بـ 53.4% .

وعلى مستوى كل من الدول العربية فإن من الطبيعى تطور أساليب الحماية الإجتماعية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتعبر عن الواقع

¹ وفقاً للوضع عام 1975 كان عدد سكان الدول العربية حوالى 145 مليون نسمة ... وبمعدل نمو سكانى سنوى 2.6% إرتفع عدد السكان فى عام 2001 الى حوالى 286 مليون نسمة ... ثم إرتفع فى عام 2008 إلى حوالى 333.1 مليون نسمة.

وبالرغم من الإنخفاض النسبى لمعدل النمو السنوى للسكان فى عام 2007 الى 2.08% (2.6% عام 1975) إلا أنه مازال مرتفعاً قياساً بباقي دول العالم بما يشكل فجوة ملحوظة بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية خاصة فى الدول العربية الغنية سكانياً (ومعظمها غير نفطية) والتي يقدر عدد سكانها فى 2008 بحوالى 295.3 مليون نسمة (تشمل من دول النفط السعودية وسكانها 7.34% من السكان العرب وليبيا 1.96% وتشمل من الدول غير النفطية مصر وسكانها 22% والسودان 11.17% والمغرب 9.59% واليمن 6.76% والعراق 9.04% والصومال 9.1% وفلسطين 1.15% ولبنان وسوريا وجيبوتى وموريتانيا، ..).

الفعلى للمجتمع الذى ينظم تلك الأساليب ويحكمها لتحقيق الهدف منها ... ووفقا لذلك أدت التحولات الإقتصادية (وبرامج الإصلاح الإقتصادى) إلى تطورات عديدة فى أنظمة التأمينات الإجتماعية التى نشأت إلى جوارها أساليب الخدمات المالية لتأخذ أحيانا صورته قومية وأحيانا صورا فئوية (وفردية) عديدة تنوعت بين صناديق الإدخار القومية والفئوية وصناديق التأمين الفئوية الخاصة وصناديق التقاعد وأساليب الحسابات الشخصية ومن ناحية أخرى تنوعت التدابير التى يقدمها قطاع التأمين (وعقود التأمين الجماعى) وإلتزامات أصحاب الأعمال بمكافآت وتعويضات نهاية الخدمة التى تقرها تشريعات العمل.

ووفقا لذلك تعددت أساليب الحماية الإجتماعية لتشكّل إطارا ينظم الضمان الإجتماعى لجميع فئات القوى العاملة لمواجهة التطور الجذرى الذى تمر به المجتمعات إجتماعيا وإقتصاديا (سعيًا نحو غد أفضل) والذى تعددت آثاره على سوق وآليات العمل ، من جوانب عديدة أهمها:

(1) دور جديد (وهيكل إقتصادى جديد) للدولة بعد أن كان لها النصيب الأكبر فى ملكية المشروعات الإقتصادية من خلال القطاع العام (الذى كان يسيطر على المشروعات الإقتصادية، لتدار وفقا لنظرة سياسية بعيدا عن القواعد الإقتصادية وآليات السوق)، الأمر الذى كان يستدعى هيكلًا قانونيا معينًا حقق أهدافه، وتجاوزته مرحلة التحولات الإقتصادية إلى هياكل إقتصادية جديدة ذات آليات جديدة.

(2) تعدد هياكل المشروعات الإقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على أهم القطاعات الإقتصادية وتعددت علاقات العمل الحر وسادت إقتصاديات السوق وآلياته.

(3) إهتمام مختلف الدول بتطبيق المعايير والإتفاقيات والتوصيات العربية والدولية.

(4) إتساع الفجوة بين الدخل ومستويات الأجور مما يستلزم تدابير مالية تهتم بتحقيق توازن إجتماعى وإقتصادى ملائم بالظروف الإقتصادية الجديدة مع مراعاة مستويات ومعايير العمل العربية والدولية- بقدر الإمكان - فى ضوء تلك الظروف الإقتصادية.

هذا ويتعين عند تطوير أساليب الحماية الإجتماعية مراعاة التأثير المتبادل بين أساليب الحماية الإجتماعية والأحوال الإقتصادية والإجتماعية حيث تؤثر وتتأثر أساليب وتشريعات الحماية الإجتماعية بأحوال المجتمع الإقتصادية والإجتماعية وبالتغيرات والتحويلات الإقتصادية والإجتماعية تأسيسا على إرتباط تلك الأساليب بواقع المجتمع، وآماله وكيفية تحقيقها إشباعا لتطلعات الأفراد وإحتياجاتهم.

ومن هنا تعتبر تشريعات التأمينات الإجتماعية من أهم التشريعات التى تمس الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى مختلف الدول (المتقدمة والنامية والأقل نموا) والتى تهتم بالأخطار التى تتعرض لها الموارد البشرية كقيمة إنسانية وإجتماعية وإقتصادية (فبفضل تلك الموارد فى حجمها ونوعيتها وتنظيمها إستطاعت المجتمعات المتقدمة أن تطوع الطبيعة والعلوم لخدمتها وأن تصل إلى درجات مختلفة من الثروات والدخول، تفاوتت بقدر جهد العمل المبذول وحسن أدائه وحسن تنظيمه).

وتقرر تشريعات التأمينات الإجتماعية حدودا دنيا للحقوق المادية التي يتمتع بها المواطن بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية والصحية تفعيلا لدورها كأهم أساليب الحماية الإجتماعية.

ومن خلال تراكم الإحتياطات والمخصصات والمدخرات تتم معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية من خلال إستثمار أموال التأمين الإجتماعى فى مشروعات التنمية الإقتصادية على مستوى المجتمع.

وفى إطار التحولات الإقتصادية (الإصلاح الإقتصادى) ظهرت أهمية تطوير أساليب الحماية الإجتماعية على المستوى العربى لتنظيم تلك الحماية بما يتفق والتطور الجذرى الذى تمر به الدول إجتماعيا وإقتصاديا وحرية الأسواق وآليات السوق للمساهمة فى العمليات الإنتاجية والأنشطة الإقتصادية بما يسعى إلى تشجيع وتدعيم الإستثمار.

هذا وقد أدى إنتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال إلى تأثر التشريعات الوطنية بمعايير العمل الدولية والمبادئ الدولية والعربية للحماية الإجتماعية.

وفى هذا الإطار نفهم ذلك التطور الجوهرى فى تشريعات الحماية الإجتماعية والذى يتفق وآثار العولمة التى مازالت تتداعى وتتسع مجالاتها لتنشأ أخطار جديدة وتزداد حدة الأخطار القائمة مع آليات السوق وإقرار حق العمال فى الإضراب وحق أصحاب الأعمال فى الإغلاق.

ثالثاً : من حيث تطور تدابير ومفهوم الحماية الإجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة:

مع قيام عصبة الأمم بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى نشأت منظمة العمل الدولية فى عام 1919 وتم تطويرها فى عام 1946 إلى وكالة متخصصة تتبع الأمم المتحدة يكون لها الهيمنة التشريعية الدولية بالنسبة للمسائل العمالية والإجتماعية من خلال ما تنتهى إليه مؤتمراتها السنوية الدولية من إتفاقيات وتوصيات ... وقد حرصت الإتفاقية 102 (الصادرة عن الدورة 35 لمؤتمر العمل الدولى المنعقدة فى 1952/6/28) على شمول 9 صور للضمان الإجتماعى .. تلتزم الدول بتطبيقها (عند التصديق عليها) تدريجياً على أن يتم البدء بتطبيق ثلاثة على الأقل من الصور (ذات الأولوية الأولى).

وقد جاءت صور الضمان الإجتماعى التى أقرتها منظمة العمل الدولية مع تلك التى أقرتها منظمة العمل العربية فى إتفاقياتها عن مستويات الحد الأدنى للتأمينات الإجتماعية فى الدول العربية حتى تتوازن التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية تفعيلاً للحماية الإجتماعية من خلال الصور التالية:

1- توفير خدمات وصور الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية (شاملة حالات الحمل والوضع) .¹

¹ تتضمن عناية الطبيب الممارس العام بما فى ذلك الزيارة بالمنزل- رعاية الأخصائيين بالمستشفيات بالقسم الداخلى والخارجى وكذا رعاية الأخصائيين التى يمكن أن تتوفر خارج المستشفيات- صرف الأدوية الضرورية التى يصفها الممارسون من الأطباء وغيرهم من المتخصصين - الإقامة بالمستشفى عند الضرورة - الرعاية قبل الوضع وبعد الوضع من الأطباء أو المولدات المؤهلات - الإقامة بالمستشفى عند الضرورة.

2- توفير تعويضات الدخل عند إنقطاعه أو توقفه وفي حالات الشيخوخة¹ والعجز والوفاه وفي حالات المرض² وحالات البطالة³ وتوقف الكسب فضلاً عن حالات إصابات العمل وأمراض المهنة (إلى جانب الرعاية الطبية)⁴.

3- توفير مزايا وتعويضات للأرمومة (فضلاً عن الرعاية الطبية للحمل والوضع)⁵ ولإعالة الأولاد وفقاً للشروط المؤهلة.⁶

هذا ووفقاً للمستويات الدنيا لإتفاقيتي الحدود الدنيا الدولية والعربية يتم تنفيذ صور الضمان الإجتماعى تدريجياً (نزولاً على الإعتبرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتوافر الخبرة الإحصائية التى تختلف بين الدول) ... ويتعين فى البداية شمول بعض الأخطار التأمينية (الشيخوخة والعجز والوفاه والتعطل والمرض والإصابة) من خلال تشريعات التأمين الإجتماعى إجبارياً وفقاً لقانون يحدد مجاله أفقياً من حيث الفئات التى يسرى فى شأنها ورأسياً من حيث الأخطار التى يهتم بها .. وبمراعاة التطور الأفقى والرأسى يحدد القانون مستوى

¹ وتؤدى التعويضات فى صورة دفعات دورية طوال مدة العجز المؤقت التى تقدر بحوالى ستة وعشرين أسبوعاً فى كل حالة مرضية (مع جواز عدم منح التعويض خلال الثلاثة الأيام الأولى من تاريخ توقف الكسب Waiting period).

² وهذه تؤدى طوال فترة البطالة المشموله بالتأمين فى شكل دفعات دورية (لمدة لا تقل عن 13 أسبوعاً خلال 12 شهراً عندما يشمل الضمان فئات من العاملين ترتفع إلى 26 أسبوعاً خلال 12 شهراً إذا شمل الضمان جميع المقيمين) ويجوز عدم منح المزايا خلال فترة إنتظار لمدة السبعة الأيام الأولى فى كل حالة توقف عن الكسب.

³ ولا يجوز أن يزيد السن المحدد عن خمس وستين سنة. وتمنح المزايا فى شكل دفعات دورية إعتباراً من تاريخ بلوغ السن المعاشى ويجوز أن تشترط مدة إستحقاق (عدة سنوات).

⁴ تشمل الخدمات الطبية : خدمات الطبيب الممارس العام والأخصائيين بالنسبة للأشخاص الذين يعالجون فى المستشفى أو خارجه بما فى ذلك الزيارات المنزلية - خدمات التمريض سواء فى المنزل أم فى المستشفى أم فى غير ذلك من المؤسسات الطبية - الإقامة فى مستشفى أو دار للنقاهة أو مصحة أو غير ذلك من المؤسسات الطبية - خدمات وأدوية وتركيبات الأسنان الصناعية وصيانتها والنظارات.

⁵ التى تشمل على الأقل: العلاج قبل وأثناء الوضع وبعده الذى يتولاه الطبيب الممارس أو القابلات المؤهلات - الإقامة فى المستشفى عند الحاجة.

⁶ ويكون ذلك فى شكل دفعات دورية طوال إستمرار سبب الإستحقاق (تمنح لأى شخص شمله الضمان وأكمل المدة المؤهلة للإستحقاق)، أو توفير طعام وملابس للأولاد أو تهيئة مسكن لهم أو مكان لقضاء الإجازات أو تقديم مساعدة منزلية.

التعويضات وشروط وأحكام إستحقاقها كما يحدد القانون الإشتراكات ومستواها والمصادر التى تتحملها وكيفية توزيعها بين هذه المصادر.

وإلى جانب التدابير التأمينية الممولة من الإشتراكات (التأمين الإجتماعى) تأتى النظم العامة الممولة من الضرائب العامة التى تهتم بالمساعدات العامة والإجتماعية

وهذه تستهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء من خلال برامج مساعدات نقدية وعينية للفقراء .¹

وفى مجال التطبيق التدريجى يتم البدء بصور الضمان الإجتماعى بمراعاة شدة الحاجة من ناحية والأعباء الإدارية من ناحية أخرى فضلا عن مدى توافر الخبرة الإحصائية والأعباء المالية ومن حيث شدة الحاجة يكون للفقراء الأولوية الأولى فى تعويض الدخل والخطر ويكون لخطر التعطل ذات الأولوية خاصة بالنسبة للشباب.

تعكس تشريعات الحماية الإجتماعية الأيدولوجية السائدة فى المجتمع² (شأنها فى ذلك شأن تشريعات العمل) ومن خلالها يمكن للباحثين والمؤرخين إستخلاص السمات العامة للنظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى السائد فى أى

¹ وهناك تباين كبير فى الحصص من الناتج المحلى الإجمالى التى تنفق على الحماية الإجتماعية، وغالبا ما يكون الإنفاق على التأمين الإجتماعى أكثر من الإنفاق على المساعدات الإجتماعية خاصة حيث تتلائم برامج التأمين الإجتماعى مع برامج المساعدات الإجتماعية أو تأخذ ببعض سماتها.

² منذ التسعينات إتسع مفهوم المجتمع ليمتد إلى المجتمع الدولى وتأثرت مختلف التشريعات الوطنية وفى مقدمتها التشريعات الإقتصادية بتطور التشريعات الدولية التى إتسمت بالعالمية فشملت مختلف الدول فى إطار تحكمه مبادئ أخذت بها كافة دول العالم فكانت هناك أحكام دولية لإنتقال السلع والخدمات وإمتد ذلك إلى إنتقال رؤوس الأموال والعمال.

وفى مجال إنتقال القوى العاملة سارعت الدول إلى التصديق على إتفاقيات العمل الدولية الصادرة عن مؤتمرات العمل الدولية إحدى وكالات هيئة الأمم المتحدة وكان لذلك أثره الملحوظ على تشريعات العمل الوطنية التى تأثرت أيضا بالتطورات الإقتصادية العالمية (وعلى الأخص إتفاقيات التجارة "الجات" وإنشاء منظمة التجارة الدولية) التى تتابع آثارها السلبية على النشاط الإقتصادى للدول النامية (خاصة فى الأجل القصير).

دولة فى العصور المختلفة ... ومن ناحية أخرى فىلاحظ مع كل تغيير جوهرى فى الأحوال الإقتصادية والإجتماعية أن هناك تطورا ملموسا فى تشريعات الحماية الإجتماعية ومن هنا نفهم كيف إمتدت أساليب الخدمات المالية لتحتل دورا فى مجال الحماية الإجتماعية عندما تداعت آثار العولمة وتعددت المنظمات الإقتصادية الدولية فإنفتحت حدود الدول أمام إنتقال القوى العاملة ورعوس الأموال وتعددت التدابير الإقتصادية فى إطار ما أفرزته العولمة (الأزمة المالية العالمية) من قيم إجتماعية وإقتصادية شكلت الملامح الأساسية لمرحلة تطور جوهرى فى الأيدولوجية السياسية والإقتصادية.

رابعا : من حيث دور الدولة فى دعم وتفعيل الحماية الإجتماعية:

تأسيساً على مفهوم الدولة العصرية ودورها بالنسبة للشعوب يتعين أن تلتزم الحكومات بتوفير التمويل والدعم القومى لتفعيل الحماية الإجتماعية خاصة من حيث:

1- التمويل الحكومى لنفقات ملائمة المعاشات مع الأسعار والأجور :

يعتبر التضخم ظاهرة عالمية تضطرب معها منحنيات الأجور وتتسارع معدلات تدرج الأجور ويصبح من الضرورى على مستوى هيئات التأمين الإجتماعى ملائمة المعاشات وحدودها الدنيا والقصى مع الأسعار والأجور تمكيناً من إستقرار مستوى معيشة المؤمن عليهم.

ومن ناحية أخرى يصاحب التحول إلى إقتصاديات السوق عدم إرتفاع منحنى الأجور بانتظام لأسباب عديدة من أهمها البناء الإقتصادى ذاته وظروف العرض والطلب فى سوق العمل وظروف خاصة بهيكل الأجور wage structure وغالباً ما يكون ذلك للعمال اليدويين الذين يحصلون على أجور مرتفعة فى

أعمارهم المتوسطة لإرتفاع قدراتهم الطبيعية Physical Capacity وإتباع نظام الأجر بالإنتاج Piece - work wages ولقيامهم بأعمال إضافية، ثم تنخفض أجورهم فى الأعمار المتقدمة.

ومن هنا فإن العديد من نظم التأمين الإجتماعى بدول الإقتصاد الحر تتجه فى فترات التحولات الإقتصادية إلى تقرير حدود قصوى للأجور التى تؤدى على أساسها الإشتراكات مع رفع تلك الحدود من فترة لأخرى وفقاً للتغير فى الأسعار والأجور ... وذلك فضلاً عن الحدود الدنيا للأجور التى تحسب على أساسها الإشتراكات كوسيلة لتمويل الحدود الدنيا لمعاشات ذوى الأجور المنخفضة حيث يفقد مبدأ تناسب المعاشات والإشتراكات مع الأجور عدالته الإجتماعية بالنسبة لذوى الأجور المنخفضة التى لا تسمح بتحمل أعباء الإشتراكات مما دعا الإتفاقيات والتوصيات الدولية الى المناداه بعدم إرهابهم بل وإلى إعفائهم كلية من الإشتراكات مع تحمل أصحاب الأعمال أو المجتمع ككل (ممثلاً فى الدولة) لأعباء المزايا التأمينية المقررة لهم.

ومن ناحية أخرى فإنه طالما تتزايد حدة الإرتفاع المستمر فى الأسعار ونفقات المعيشة فى فترات التحولات الإقتصادية فإن من أهم المشاكل العامة لنظم المعاشات المحافظة على قيمتها الحقيقية أى على قوتها الشرائية من خلال السعى إلى ملاءمتها مع التغير فى الأسعار أو مستويات الأجور أو نفقات المعيشة وبوجه عام مع التغيرات الإقتصادية، وتهتم نظم المعاشات بتحقيق مسايرتها للتغيرات الإقتصادية عند تحديد تلك المعاشات من خلال ملاءمة المعاشات الجديدة مع متوسطات الأجور خلال السنوات الأخيرة من الإشتراك، ثم متابعة ملاءمة المعاشات القائمة مع التغير المستمر فى مستويات الأسعار أو الأجور أو نفقات

المعيشة ... وهكذا تؤثر التحولات الاقتصادية فى نظم المعاشات وفى ذات الوقت تتأثر بها.

فمن ناحية فان لنمو نظام المعاشات أثره الكبير على الإقتصاد القومى الذى تعاد إليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخل التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الاقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالإقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثر هيكل العمالة بالنمو الإقتصادى فيزيد ذوى المرتبات نسبيا عن ذوى الأجور مع إنتشار الآلية وحركة التصنيع مما ينعكس أثره على إتجاهات الأجور التى يلاحظ تناسبها الطردى مع الأعمار بالنسبة لذوى المرتبات فى حين تبلغ أعلى مستوى لها فى الحلقة الخامسة من العمر بالنسبة لذوى الأجور ولذلك بالطبع أثره على الإشتراكات والمعاشات المتناسبة مع الأجور.

ولا ترتبط مشكلة ملاءمة المعاشات بإنخفاض القوة الشرائية للنقود الذى يؤدي لزيادة الأسعار بقدر ما ترتبط - فى المدى الطويل - بالإرتفاع فى مستوى المعيشة نتيجة لإرتفاع مستوى الأجور ... وتأسيسا على ذلك فإن أفضل معاير ملاءمة المعاشات هى الأرقام القياسية للأجور ولنقات المعيشة.

وطالما تسعى الدول المختلفة إلى تطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية .

وإذا كانت المعاشات الجديدة، المتناسبة مع متوسط الأجر في عدد محدود من السنوات السابقة على إنتهاء الخدمة، تساير مستوى الأجور السائد وقت تقريرها (مسايرة كاملة أو جزئية) فلنا أن نلاحظ أنه بإفتراض إرتفاع الأجور بمعدل مركب قدره 3% سنويا فإنها ستتضاعف في فترة تزيد قليلا عن العشرين عاما وعندئذ فان المعاش الذى حدد في بداية هذه الفترة لن يمثل سوى 50% من معاش جديد حدد في نهايتها لذات المهنة، ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان للشخص الذى حصل على معاشه منذ سنوات عديدة الحق فى التمتع بمستوى معيشة يتزايد مع إرتفاع مستوى الأجور أم يكفى تعويضه فقط بقدر إرتفاع نفقات المعيشة.

لاشك أن الوسيلة الأولى هى التى تعبر - دون غيرها- عن حركة حقيقية للمعاشات وفضلا عن ذلك فان ملاءمة المعاشات الجارية وفقا للتغير فى الأسعار قد يؤدى إلى نتائج غير مقبولة إذا ما إرتفعت الإنتاجية بدرجة أكبر من إرتفاع الأجور وإتجهت بالتالى الأسعار للهبوط فهل من المنطق عندئذ تخفيض المعاشات الجارية رغم إرتفاع حصيللة الإشتراكات.

هذا ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هناك نوعا من تناسب المزايا طويلة المدى مع التغير فى مستويات الأجور فى كافة الدول، بما فى ذلك الدول النامية، فمن الأفضل للمؤمن عليه وورثته من بعده أن تكون المزايا أقل سخاء منذ تحديدها لأول مرة ولا تفقد قيمتها بعد ذلك من أن تكون أكثر سخاء فى البداية ثم تفقد قيمتها الحقيقية تدريجياً (مع الإرتفاع المستمر فى الأسعار ونفقات المعيشة).

2- التدعيم الحكومى والسياسات المالية لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة والعاملين بالزراعة والخدمات من خلال تدعيم خدمات التعليم والصحة والتدريب مع تدعيم تعويضات وإعانات التعطل:

ينكسب معظم العاملين والعاملات قوتهم عن طريق العمل لحسابهم الخاص أو العمل داخل منازلهم ويظل قطاع العمالة غير المنتظمة أحد أشكال العمالة الرئيسية. وكالعادة يفقد العمال فى هذا القطاع (وأغلبهم من النساء) إلى الحماية القانونية والاجتماعية.

وتتزايد حدة تحديات رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة فى قطاع الزراعة الذى يظل أبرز مصدر للعمالة بالنسبة إلى شرائح واسعة من العمال. وهكذا يعد تزايد الإستثمار فى الزراعة والصناعات الغذائية والمنشآت الريفية أمرا حاسما فى تعزيز العمل اللائق والحد من الفقر وتضييق الشرخ المتزايد بين المناطق الحضرية والريفية وفى العقد القادم قد تضاف إلى ضغوطات التضخم الزيادات المتوقعة فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية الأخرى ذات الصلة، وإحتمال أن يحد المزيد من الظواهر المناخية الشديدة من إمدادات الأغذية.

ولا يفوتنا فى هذا المجال تأكيد الأهتمام بالعاملين بقطاع الخدمات بإعتباره المحرك الرئيسى لخلق الوظائف ويرجح أن يتزايد دوره فى السنوات القادمة.

هذا حيث أن توفير العمل اللائق يعتبر أمرا أساسيا لتحقيق النمو المستمر والمتوازن فإنه يتعين تعظيم وتفعيل الدعم الحكومى والمالى لتوفير التعليم والتدريب لزيادة مهارات وإنتاجية العمالة غير المنتظمة بما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمال والمنشآت ويوفر أساسا للنمو فى المستقبل ويشجع الإستثمار والإبتكار كما يساهم فى رفع مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل وخفض معدلات البطالة.

ويعتبر قيام منشآت مستدامة وسيلة هامة لتنمية أقوى وأكثر توازناً تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية بما يساهم في خلق فرص العمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى نجاح الدول العربية المصدرة للطاقة من تحسين قدرتها التنافسية باستخدام عائدات النفط لدعم وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية.

وحيث تعتمد زيادة القدرة التنافسية الوطنية وتوسيع الأسواق والرفع من مستويات الإستهلاك على وجود بنية تحتية قوية، وقد إهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بوضع برامج طموحة لدعم وتطوير تلك البنية إقليمياً وتضع بعض الدول العربية لوائح جيدة لتمكين المنشآت من تعزيز المنافسة وخلق فرص العمل وكشف العقبات التي تعترض نمو المنشآت وتنويع أنشطتها مع ضمان إحترام معايير العمل.

وقد إهتمت العديد من الدول العربية بالعديد من الإجراءات والتشريعات لتحرير الأسواق ودعم تطوير القطاع الخاص، وتطوير التعليم العام والجامعي والمهني إلى جانب التدريب لتنمية مهارات الشباب.¹

وعلى صعيد تدابير الضمان الإجتماعي إهتمت العديد من الحكومات العربية بإتباع سياسات مالية لتفعيل تدابير الضمان الإجتماعي والحماية الإجتماعية.²

ونتناول فيما يلي أوجه التمويل والإنفاق العام على الحماية الإجتماعية في

العالم العربي :

¹ وتبذل كل من سوريا والعراق والأردن ولبنان وعمان، والسلطة الفلسطينية والمملكة العربية السعودية واليمن جهوداً ترمي إلى إدراج التعليم الأساسي في مجال إدارة الأعمال لفائدة الشباب والشبان في المدارس والكليات. كما يسعى اليمن والسلطة الفلسطينية إلى إدراج تعليم روح المبادرة في الجامعات.

² وفي هذا المجال فإن من الضروري تفعيل تدابير الحماية الإجتماعية وتحفيز الطلب على الأيدي العاملة وتعزيز الحوار الإجتماعي وتقديم مساعدات عينية ونقدية للأسر الفقيرة التي تعول أطفالاً وتوفير معاشات للمسنين والعاجزين وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية للمتعلّبين مع تأهيلهم لإكتساب فرص العمل.

أ - بالنسبة إلى البرامج غير القائمة على الإشتراكات : تهتم معظم هذه البرامج بتوفير المساعدات للأسر الأكثر احتياجا (مموله غالبا من الضرائب) والتحدى هنا قياس الحاجة عمليا وغالبا لا يوجد نظام عملي ودقيق لتحديد الفقراء.

ب- بالنسبة إلى البرامج القائمة على الإشتراكات : تعمل الدول العربية، على توفير نظام للتأمين الإجتماعى (أغلب أنواع التأمين) ويأتى التحدى هنا بالنسبة للعمالة غير المنتظمة وعمال الزراعة (والريف بوجه عام) وغالبا ما تتم تغطية عمال الإقتصاد غير المنظم وسكان الأرياف بمزيج من خدمات التأمين الإجتماعى مدعمه بتدابير المساعدات الإجتماعية .

وهناك تحد آخر يتعلق بالعمالة العربية غير الوطنية التى غالبا ما تستثنى من مجال نظم التأمين الإجتماعى مما يستلزم تنسيق السياسات على المستوى العربى (خاصة وأن مستويات العماله تتأثر بشدة بالقرارات التى تتخذ فى بلدان أخرى فى مجالى التجارة والإستثمار، ويتعين لمواجهة ذلك تنسيق أفضل).

وبوجه عام فإن هناك حاجة ماسه إلى التنسيق العربى من أجل المساعدة على وضع أرضية مشتركة للحماية الإجتماعية وبناء إقتصاد عربى أكثر توازنا وشمولية تدعمه جهود الوكالات والمنظمات ذات العلاقة الإقليمية.

3- تدعيم وتمويل النظم العامة للمعاشات الموحدة: Universal Programs

تتزايد مشكلة الفقر فى العديد من الدول العربية وتشتد حدتها مع الأزمات الإقتصادية خاصة تلك الناشئة عن العولمة كأثر سلبى لبرامج الإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة وما يصاحبها من إرتفاع فى معدلات البطالة وشدتها. ومن هنا تشتد حاجتنا فى الدول العربية إلى تقرير حد أدنى للمعاشات يكفى لمتطلبات الحياة الأساسية كحق إنسانى أصيل ودستورى لكل مواطن فى حالات

الشيخوخة والعجز والوفاة دون ربط الإستحقاق بمدة عمل أو أداء المؤمن عليه (المواطن) لأية إشتراكات. وفي تلك النظم تكون المعاشات موحده ويتحدد مستواها بمراعاة القدرة الإقتصادية للدولة التي عادة ما تمثل المصدر الرئيسى للتمويل.

وتمول البرامج الشاملة أساساً من إيرادات عامة General Revenues وقد تمويل جزئياً بإشتراكات من العمال وأصحاب الأعمال.

4- تفعيل نظم التأمينات والمساعدات الإجتماعية:

أ - بالنسبة لنظم المساعدات :

تقرر هذه النظم إستحقاق مزايا من خلال قياس موارد الفرد أو الأسرة measuring individual or family resources ليبيان مدى كفايته بمراعاة مستوى قياسي calculated standard يتفق وإحتياجات المعيشة الضرورية subsistence needs وتقدم المزايا بناء على طلب ممن يخضع لإختبار الدخل.

وتختلف السمات الخاصة بتدابير الموارد والإحتياجات والدخل الذى يتم إختباره ومدى موارد الأسرة من دولة لأخرى إختلافاً ملحوظاً ومن الشائع إن مثل هذه البرامج يشار إليها كمعاشات إجتماعية Social Pensions أو مدفوعات أساسية Equalization Payments وتقليدياً يتم تمويلها أساساً من موارد عامة. لتسرى فى شأن الفئات التى لا يشملها تأمين العاملين أو حيث لا تكفى مزايا النظم المرتبطة بالدخل ونظم الموارد وغيرها من الموارد الفردية والعائلية other individual or family resources لمواجهة الإحتياجات المعيشية أو الخاصة.

وتعتبر المساعدات الإجتماعية مسئولية الدولة العصرية، كواجب على السلطة صاحبة الأمر والنهى والولاية العامة بعكس الوضع فى الدولة القديمة التى

غالباً ما تؤسس على أساس النزعات القبلية والعائلية وكان يعتبر كل فرد من القبيلة، الحاكمة المسيطرة، أحد جنود وحماة الدولة، وإذا كان لابد من مساعدته وإعالتة مع تابعيه من قبلها ليكون قادراً على تلك ... وأهلاً لها. وهذا ما كان معروفاً لدى الرومان القدماء مثلاً.

وقد إنتشرت نظم المساعدات الإجتماعية مع إنتشار الحركات العمالية كنظم مكملة، لنظام التأمين الإجتماعى فى مجال تأمين إشباع حاجات الأفراد عند التعرض إلى المخاطر تحقيقاً للضمان الإجتماعى.

وعلى أثر الأزمة الإقتصادية لعام 1929 أنتشر تأمين البطالة فى عدة دول مع ظهور الحاجة الشديدة لتقديم تعويضات للدخل إلى العاطلين.

وفى أثناء وبعد الحرب الثانية تكاملة نظم التأمين الإجتماعى والمساعدات الإجتماعية، لتحقيق الضمان الإجتماعى.

ونشير هنا إلى أن المساعدات الإجتماعية تختلف عن الخدمات العامة الإجتماعية، ففى حين تستهدف المساعدات تحرير الإنسان بصورة مباشرة من الجهل والمرض والفقر على نفقة الأموال العامة فإن الخدمات العامة قد لا تتصل إتصالاً مباشراً بالنواحى الثقافية والصحية والمعاشية وعلى سبيل المثال فإن خدمات الشرطة والأمن الداخلى وخدمات القوات المسلحة والقضاء تعتبر من الخدمات العامة ذات الطابع الوطنى التى تستهدف قيام الدولة ذاتها بصفة مباشرة.

كما تتميز المساعدات الإجتماعية عن التأمين الإجتماعى من عدة أوجه وبوجه عام فإن أساس تقديم المساعدات العامة هو الحاجة (حقيقة أو حكماً) أما مزايا التأمين الإجتماعى فىكون على أساس تحقيق بعض الوقائع والحوادث، وعلى أى حال فقد ظهرت المساعدات الإجتماعية بمفهومها الحالى مع ظهور التأمين

الإجتماعى لتستهدف إشباع بعض الحاجات الخاصة لدى الفقراء ولتتكامل مع مزايا التأمين الإجتماعى لوحدة الغرض والغاية.

ب- مسؤولية الحكومات عن دعم وتفعيل التأمينات الإجتماعية:

كانت الحرب العالمية الأولى والثانية مناسبتين للتفكير فى توحيد أسس التشريعات الإجتماعية ومن بينها التأمينات الإجتماعية بين الدول المختلفة على النحو التالى :

- معاهدة فرساي (التي عقدت عقب الحرب العالمية الأولى) على إنشاء منظمة العمل الدولية وجعل مقرها فى جنيف .. وقد قامت المنظمة بإصدار كثير من التوصيات والإتفاقات التى تنظم علاقات العمل وشئون العمال والتأمينات الإجتماعية.
- إزداد الإهتمام بالتأمينات الإجتماعية على الصعيد الدولى مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية. وكان ميثاق الأطلنطى الذى وقع فى 12 أغسطس 1941 بين روزفلت وتشرشل مناسب لتأكيد دعوى قوى الحلفاء فى ضرورة أن يسود السلام الإجتماعى فى داخل الدول المختلفة فتضمن فقرة تقرر ضرورة التعاون الأكمل بين جميع الدول فى المجال الإقتصادى للوصول إلى رفع مستويات العمل والتقدم الإقتصادى والتأمينات الإجتماعية للجميع".
- عند نهاية الحرب العالمية أكدت توصيات مؤتمر فيلادلفيا المنعقد فى 1944 والتى تعبر الميثاق الجديد لهيئة العمل الدولية أهمية التأمينات الإجتماعية وصدرت التوصيات رقم 67 ، 68 و69 الخاصة بضمان الدخل وبالرعاية الطبية .

- توالى بعد ذلك الوثائق والمواثيق الدولية المختلفة التى تهتم بالنص على ضرورة التأمينات الإجتماعية فميثاق الأمم المتحدة ينص عليها فى مادته (25) كما عنى بالنص عليها أيضا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى قضت مادته الثانية والعشرين على أن لكل شخص الحق فى مستوى معيشى كاف لتأمين صحته وحاجاته المادية وحاجات أسرته وخاصة تلك المتعلقة بالمأكل والملبس والسكن والخدمات الصحية والخدمات الإجتماعية الضرورية وله الحق فى الأمان فى حالة البطالة أو المرض والعجز والترمل أو فى الحالات الأخرى التى يفقد فيها وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

وقد أدت تلك الإهتمامات الدولية إلى الموافقة على إتفاقيات دولية خاصة بالمعايير الدنيا للتأمينات الإجتماعية (الإتفاقية 102 الصادره عن منظمة العمل الدولية ورقم 3 الصادرة عن منظمة العمل العربية).

ج - تمتد مسؤولية الحكومات إلى دعم مختلف البرامج لتأمين الأفراد فى مواجهة توقف أو خسارة القدرة على التكسب Earning Power أو الوفاة كما يمتد دورها إلى تقديم الإعانات العائلية Family Allowances لتربية الأطفال.

وعادة ما يشار إلى تدابير توفير مزايا نقدية لتعويض الدخل المفقود بإعتبارها برامج للمحافظة على الدخل Income Maintenance Programs، أما التدابير الخاصة بتمويل نفقات خدمات العلاج أو تقديمها مباشرة فيشار إليها بإعتبارها مزايا عينية Benefits in Kind.

وفى مجال تحديد مسؤوليات الحكومات عن توفير برامج الحماية الإجتماعية للدخل نأتى لمسئوليتها عن توفير الحماية من خلال البرامج التالية :

- النظم القومية (الشاملة) Universal Programs

ووفقاً للأسلوبين عاليه يكون لمن يعولهم المؤمن عليهم المطالبة بالمزايا كحق.

- نظم المساعدات (إختبارات الدخل) Means Tested Systems

ووفقاً لهذا النوع من النظم تتوقف المزايا على الأفراد من ذوى مستوى معين من الدخل والموارد.

وذلك علاوة على خدمات الضمان الإجتماعى من حيث التعليم والصحة.

د - مع تزايد المساوى الإجتماعية والإقتصادية نتيجة التطورات والتغيرات وبداية التقدم الصناعى والعلمى وتأسيس المدن (ومايسمى بالإنفجار السكانى) إنطلق العقل البشرى ليرصد إتساع الفروق بين الأفراد واندلعت الثورات والحركات الدموية والفكرية فى مختلف الميادين والنواحى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية... ونادى المصلحون لإيجاد حلول لتلك الأمراض الإجتماعية المنتشرة وإصلاح الأوضاع وإنصاف الطبقات المحرومة، عن طريق تدخل السلطات فى مجالات التدارك الإجتماعى بدءاً من الأمور الصحية (بتأسيس المستشفيات الرسمية للعناية بالمرضى) ورعاية المعدمين والأيتام والأطفال.¹

ومن هنا نفهم كيف إتجهت الدول إلى إصدار التشريعات الإجتماعية المتعلقة بالشؤون الثقافية والصحية والمعاشية للأفراد وتزايد الإهتمام بتشجيع تأسيس جمعيات الإعانة التبادلية الحديثة وصناديق التوفير والتقاعد، والرعاية المتعلقة

¹ أدت الثورة الفرنسية إلى تغيير الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية السائدة فى أوروبا، فإنتشرت وسائل التدارك الإجتماعى العامة لمعاونة الفقراء والعمال مستهدفه تهيئة وسائل العيش بتوفير فرص العمل والمساعدات عند فقد القدرة على العمل.. ومن ناحية أخرى ألغت الثورة الفرنسية التكنلات المهنية، وأزالت الفوارق التى كانت سائدة فى النظام الحرفى والقبود المهنية، التى كانت تقف حائلاً دون توحيد كلمة العمال، مما ساعد فيما بعد على جمع كلمة الطبقة العاملة وإتساع حركاتها وتوحيد كفاحها وطنياً، وعالمياً.

بشؤون العمل والعمال وترتيبات الوقاية من إصابات العمل (وإقرار مسؤولية التعويض عنها على أصحاب الأعمال والتأمين ضدها).

وحيث إن الموارد الحكومية محدودة في الدول النامية تراعى قدرة كل من مصادر تمويل التأمين الإجتماعى ويمكن أن تغطى المساعدة الحكومية نفقات بداية القيام بالنظام كما تقدم المساعدة فى صورة تسهيلات ومعدات أو المساعدة للفئات ذات الدخل المحدود، ومد وتعديل نظم التأمين الإجتماعى وفقاً لنتائج الحوار الإجتماعى فى ظل البحث العلمى والمساعدة الفنية.

هذا ومع إختلاف مسميات برامج الإصلاح الإقتصادى وتنوعها فإنها تستهدف تصحيح الموازين الداخلية والخارجية للدولة وهى برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولى الذى ينصح عادة بإتباع عدة إجراءات أهمها¹:

- تخفيض الإنفاق الحكومى على التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية والدفاع وغيرها.

- تعظيم الموارد السيادية للدولة بما يمكنها من تجسير الفجوة بين قيمة الواردات وحجم الإنفاق .

¹ إستخلص تقرير أصدره مكتب العمل العربى عام 1995 أن السياسات الإقتصادية التى يراها صندوق النقد الدولى سرعان ما تودى فى الأجل القصير إلى الركود ونقص الإستثمارات وهنا يبدأ تنفيذ برامج التكيف الهيكلى Programmes Structural Adjustment التى يتبناها البنك الدولى للإنتشاء والتعمير الذى يرى أن سبب الأزمات الإقتصادية فى البلاد النامية ترجع الى أخطاء السياسات الإقتصادية فى هذه البلاد، وأنه لتصحيح ذلك لا بد من أحداث تغييرات جذرية فى هذه السياسات، ولو كانت على حساب الأهداف الإجتماعية فى الدولة (وتتضمن هذه التغييرات تحرير الأسعار وأبعاد الدول عن التدخل فى آليات العرض والطلب) ... ولا يخفى صندوق النقد الدولى ولا البنك عداهما لسياسات الحد الأدنى للأجور، ودعم السلع ومستلزمات الإنتاج، والتزام الدولة بالخدمات الإجتماعية والقروض وتحديد الإيجارات وتقييم الأراضى الزراعية وإنتاجها الزراعى ... ومن هنا تأتى التوصيات بنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (أو على الأقل تخليصه من المركزية البيروقراطية أو تأجيره إلى القطاع الخاص) ومن متطلبات البنك الدولى لإصلاح المسار الإقتصادى فى الدولة تحرير التجارة وزيادة قدرتها على التصدير وتوفير شرط المنافسة (دون قيود السياسات الحمائية التى تحمى الإنتاج الوطنى للدولة) .. ومن هذا المنطلق يدعو البنك إلى خفض سعر الصرف للعملة المحلية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية وإلغاء إتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية والتوسع فى تمثيل الوكالات الأجنبية لزيادة فرص التصدير وتوفير فرص أفضل لسداد الديون.

المحور الرابع :

إنعكاسات التنمية المتوازنة على أطراف الإنتاج الثلاثة
ودورها المتزايد في التشغيل وخلق فرص العمل
وإعلان مبادئ الحوار الإجماعي في البلدان العربية



أوجه ومجالات التنظيم التشريعي لعلاقات العمل فى إطار المتغيرات الإقتصادية ومعايير ومستويات العمل العربية والدولية ودور الحوار الإحتماعى فى دعم قضايا التشغيل بالدول العربية:

نتناول ذلك فى ثلاث بنود على النحو التالى:

أولا : أوجه ومجالات تطور تشريعات علاقات العمل:

تنعكس التغيرات الجوهرية فى الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية على تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية نتيجة للتغير فى القيم الإجتماعية والإقتصادية وإتفاقاً مع ذلك فإن لبرامج التنمية الإقتصادية وما يرتبط بها من تطور جوهري فى الأيدلوجية السياسية تأثيرها على التشريعات العمالية والتأمينية.

وبمراعاة التطور التكنولوجى وما سمي بالعولمة إتسع مفهوم المجتمع منذ التسعينات ليمتد إلى المجتمع الدولى وتطورت بالتالى التشريعات الوطنية (وفى مقدمتها التشريعات الإقتصادية) بتطور التشريعات الدولية التى إتسمت بالعالمية فشملت مختلف الدول فى إطار تحكمه مبادئ عامة تحكم إنتقال السلع والخدمات بين الدول كما تحكم إنتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى وتنقل الأيدى العاملة.

وفى مجال تنقل القوى العاملة تعددت إتفاقيات وتوصيات منظمى العمل العربية والدولية الصادرة عن مؤتمراتها وكان لذلك أثره الملحوظ على تشريعات العمل الوطنية التى تأثرت أيضا بالتطورات الإقتصادية العالمية (وعلى الأخص إتفاقيات التجارة "الجات" وإنشاء منظمة التجارة الدولية) التى تتابع آثارها السلبية على النشاط الإقتصادى للدول النامية (خاصة فى الأجل القصير).

وهكذا تلاحقت متسارعة فى السنوات الأخيرة العديد من التحولات التى إستلزمت ضرورة تفعيل الحوار الإجماعى لتطوير التشريعات العمالية بما يتفق والتطور فى الهياكل الإقتصادية وفى علاقات العمل على النحو التالى:

(1) تحول الملكية العامة للدولة للعديد من المشروعات الإقتصادية (فيما يعرف بالقطاع العام) إلى القطاع الخاص حيث إقتصاديات وآليات السوق، الأمر الذى يستدعى هيكلا قانونيا يحافظ على الحقوق العمالية المكتسبة.

(2) أهمية توحيد النظم (القوانين واللوائح) التى تحكم علاقات العمل والتي تعددت ما بين نظام (قانون أو لائحة) يحكم العاملين بالقطاع الخاص، وآخر يحكم العاملين بالقطاع العام، وثالث يحكم العاملين بالقطاع الإستثمارى، ورابع يحكم العاملين بقطاع الأعمال العام وغير ذلك من القوانين واللوائح التى تحكم فئات وكوادر خاصة .

(3) أهمية تفعيل توصيات وإتفاقيات العمل العربية والدولية الصادره بشأن الحقوق العمالية والتأمينية خاصة عند تنقل الأيدي العاملة.

وفى تلك المجالات تتبين أهمية تفعيل مبادئ المفاوضة الإجماعية والحوار الإجماعى إستهدافا لتطوير علاقات وأحكام العمل بإعتبار ذلك منهجا فعالا ومناسبا يتفق وإتجاه الدول نحو إقتصاديات السوق ويمكن بفاعلية من خلال تلك المبادئ الآتى:

أ - توحيد أسس المعاملة بين كافة المشروعات الإقتصادية حرصا على تأكيد المنافسة الحرة بينها.

ب- تجانس مستويات العمل فى القطاعات المختلفة ضمانا لعدم تسرب الكفاءات من القطاعات ذات الأجور والمزايا الأقل إلى القطاعات ذات الأجور والمزايا الأفضل.

ج- ضمان إستقرار علاقات العمل وإكتسابها صبغة ثلاثية (عمال - أصحاب أعمال - حكومة).

ولتعظيم المردود الإيجابى للتطوير يجب أن يتم فى إطار مبادئ التنمية المتوازنة (إجتماعيا وإقتصاديا) إلى جانب مبادئ ومستويات العمل العربية والدولية، تدعيما للتعاون بين شركاء العمل الثلاث من خلال الحوار (وجلسات الإستماع).

إن القوانين حدث إجتماعى يؤثر فى المجتمع ويتأثر به، يتعين أن تعبر عن واقع المجتمع، وأن تصور آماله وتحدد سبل تحقيقها بمراعاة طموحات الأفراد وإحتياجاتهم وتنظيم علاقاتهم ويتعين هنا مراعاة :

(1) أن تشريعات العمل من أهم التشريعات التى تمس الحياة الإقتصادية والإجتماعية التى تستمد أهميتها من أهمية العمل كقيمة إنسانية وإجتماعية وإقتصادية.

(2) إن تطور التشريعات العمالية لتنظيم علاقات العمل يتفق والتطور المستمر فى الأحوال الإقتصادية أو الإجتماعية أو الإنسانية أو السياسية التى تستدعى تنمية الموارد البشرية دعامة أساسية للتنمية الإقتصادية تأكيداً على أن التنمية للبشر وبالبشر.

(3) يمثل العمل مجهود بشري يعبر به العامل عن نفسه وطموحاته ويؤكد من خلاله وجوده وكيانه، لذلك فإن تمكين العامل من المشاركة فى التنمية الإقتصادية وإحاطته بسياج من الضمانات إنما يحقق له الإنتماء للمجتمع والمساهمة فى نشاطه ويدعم ذلك العلاقة بين طرفى الإنتاج (العمال وأصحاب الأعمال) وبالمفاوضة والحوار الإجتماعى يتحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات المتبادلة (بما يشكل علاقات إجتماعية عادلة بين العمال وأصحاب الأعمال) .

ثانيا : تأثر تشريعات وعلاقات العمل بالمتغيرات الإقتصادية فى إطار معايير ومستويات عمل عربية ودولية:

تطورت قوانين العمل فى العصر الحديث تطورا هاما وتميزا مع تتابع التطورات الإقتصادية فى حين إتسمت تشريعات العمل المصاحبة للثورة الصناعية والتي إتسمت بالحرية التعاقدية فى علاقة صاحب العمل بالعمال، فقد إهتمت فيما بعد بعلاج الآثار الإجتماعية والسياسية لتلك الحرية المنقوصة لتوفير حماية للطبقة العاملة فى حالات التعسف وإستغلال حاجة العمال وضعف قوتهم أمام القوة الهائلة لأصحاب رؤوس الأموال، فبدأت التشريعات فى التدخل لتضع ضمانات لإنهاء خدمة العامل بما ينأى بهذا الإنهاء عن التعسف، فضلا عن ضوابط الرعاية الطبية والأمن الصناعى.

بدأ يتبلور حديثا منظور جديد وهام فى التوجهات الضرورية لقانون العمل، ويتمثل هذا المنظور فى وجوب النظر إلى علاقات العمل على أساس ثلاثى الأبعاد يحقق التوازن فى علاقات العمل على مستوى كل من العامل وصاحب العمل والمشروع إدراكاً لأن العلاقات والمنازعات الثنائية بين العامل وصاحب العمل

إنما تتعلق بالمشروع أو المنشأة صناعية كانت أو تجارية أو مهنية، وأن هذا المشروع أو المنشأة هو جزء من الإقتصاد القومى، وبالتالي فإن توازن علاقة العمل لا يجوز أن يقتصر على مصالح طرفى علاقة العمل فقط بل لابد أن يأخذ فى الاعتبار مصلحة المشروع أو المنشأة وإستمرارية بقائه ناجحا فى خدمة الإقتصاد القومى بإعتبار أن هذه الإستمرارية هى أيضا فى مصلحة العمال وصاحب العمل.

وحاصل هذا التطور أن المشرع لابد أن يبحث عن توازن فى العلاقة الثلاثية بما لا يهدر المصالح الأخرى ولا يعلى من مصلحة على حساب غيرها ومن مؤدى ذلك:

- لا يجوز أن يؤدى الدفاع عن حقوق العمال وكفالتها إلى الإخلال بالتوازن الإدارى والمالى للمنشأة، وفى ذات الوقت لا يجوز أن يؤدى الدفاع عن حقوق أصحاب العمل إلى إهدار الحد الأدنى للضمانات الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية المعقولة للعمال.

- ومن ناحية ثانية يتعين إفساح مجال كاف لصاحب العمل فى إدارة مشروعه بما يكفل حسن سير العمل والإنتاج بدءا من حقه فى التعاقد أو رفضه وإنهاء بالإنها غير التعسفى للعقد إذا وجد مبرر مشروع لذلك، وأن يراعى فى ذلك أن صاحب العمل يملك إبتداء أن يحصر العمل لديه فى حدود القدر الذى يناسبه وبالتالي يتعين تجنب أى قواعد تؤدى إلى دفعه للتضييق فى عدد العمالة اللازمة لمشروعه.

ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية المناداه بتطوير التشريعات التى تحكم علاقات العمل فى المجتمع من خلال الحوار الإجتماعى والمفاوضات الجماعية

لمواجهة التطور الجذرى الذى يمر به إجتماعيا وإقتصاديا سعيا نحو غد أفضل من خلال ظروف حرية الأسواق والإتجاه إلى نظام آليات السوق أو الخصخصة مما يعنى ببساطة فتح مجالات جديدة ومنتسعة للقطاع الخاص وذلك للمساهمة فى العمليات الإنتاجية والأنشطة الإقتصادية بما يسعى إلى تشجيع الإستثمار الخاص، ومن أهم عناصر هذا التشجيع الحقوق المتوازنة بين أصحاب العمل والعمال.

هذا وفى مجال إحترام وتعزيز معايير العمل العربية والدولية وتشجيع حقوق العمال تهتم الدول بالتصديق على الإتفاقيات العربية والدولية ومن ضمنها إتفاقيات الحقوق الأساسية للعمال¹.

لاشك أن الطابع الشمولى لمستويات العمل الدولية والإقليمية يشكل أحد الأسس الهامة التى تقوم عليها منظمات العمل العربية والدولية، وهو طابع تمت صياغته بقدر من المرونة والعمومية بما يمكن من تطبيق تلك المستويات فى عدد كبير من الدول أخذا بعين الإعتبار التباين فى مستوى التقدم الإقتصادى والإجتماعى.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام 1966 ثلاث وثائق دولية من بينها "الميثاق العالمى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية" الذى نص فى الفقرة (د) من المادة الثامنة على حق النقابات فى الإضراب ... على أن يمارس طبقا لقوانين القطر المختص ... وتأثراً بذلك وبالتغيرات الإقتصادية والسياسية بدأ

¹ بلغت جملة الإتفاقيات التى صدرت عن منظمة العمل الدولية 184 إتفاقية، 192 توصية، من أهمها إتفاقيات فى مجال رعاية الأحداث- فى مجال حقوق الإنسان الأساسية- فى مجال الإستخدام- فى مجال التنظيم والإدارة - فى مجال ظروف العمل - فى مجال الضمان الإجتماعى- فى مجال السكان الأصليين والسكان والعمال فى الأراضى المحتلة - فى مجال العاملين بالتمريض - إتفاقية إجرائية - فى مجال التشاور الثلاثى. وقد صدرت عن منظمة العمل العربية 19 إتفاقية من أهمها إتفاقيات بشأن الأيدى العاملة - بشأن التأمينات الإجتماعية - بشأن شروط وظروف العمل والسلامة والصحة المهنية - بشأن الخدمات الإجتماعية - بشأن الحريات والحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية - بشأن المرأة العاملة - بشأن تشغيل المعوقين - بشأن عمل الأطفال - بشأن تفسير العمل هذا بالإضافة إلى إصدار منظمة العمل العربية إلى 8 توصيات.

إهتمام التشريعات العمالية عربياً بإستحداث أحكام لتنظيم الإضرابات وإغلاق المنشآت بمراعاة أن الإضراب وسيلة جماعية تتمثل فى توقف العمال عن العمل سلمياً وإرادياً بهدف تحقيق مطالب مهنية من خلال الضغط على أصحاب الأعمال.

وهكذا أصبح الإضراب من الوسائل التى يلجأ اليها العمال ومنظماتهم لتنمية مصالحهم المهنية و الذود عنها، وإعترفت أغلب الدول بهذا الحق للعمال كقاعدة عامة، وتفحص لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية وكذلك الدولية الدعاوى المتصلة بهذا الحق طالما كان الأمر متعلقاً بممارسة الحقوق النقابية مع إمكان تنظيم حق الإضراب .

ووفقاً لإيضاحات لجنة الحريات النقابية لمنظمة العمل الدولية فإن حالات الإضراب التى تهتم بها تقتصر على حالات الإمتناع السلمى عن العمل بهدف تحقيق مطالب مهنية عمالية ولا تمتد إلى حالات الإضراب التى تستهدف تحقيق مطالب سياسية (راجع الإتفاقية رقم 8 الخاصة بالحقوق والحريات النقابية الصادرة عن منظمة العمل العربية).

وفى المقابل تم الاعتراف بحق أصحاب الأعمال فى إغلاق منشآتهم كلياً أو جزئياً لضرورات إقتصادية تبرره حتى يكون هناك توازن فى حقوق طرفى الإنتاج.¹

وهكذا إهتمت القوانين بالتوازن بين العمال وأصحاب الأعمال لتسود العلاقات الإجتماعية المناسبة بينهم، ولندفع بالتطوير والتطوير الدائم بإستمرار.

¹ ولنا ملاحظة أن الإغلاق سواء كان كلياً أو جزئياً يسبب خسارة كبيرة لصاحب العمل وللإقتصاد الوطنى عامة كما يعنى توقف أصحاب الأعمال عن صرف اجور العمال طوال مدة الغلق عند وقوع الإضراب حيث يوقف عقد العمل ولا ينهيه، إلا فى حالة الخطأ الجسيم الذى يرتكبه العامل المضرب خلال فترة الإضراب.

وهكذا تتأكد حقيقة أن تشريعات العمل تمس الحياه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتهم قطاعا كبيرا ومؤثرا وهو قطاع العمل بالمعنى الشامل، وتتصدى تلك التشريعات لتنظيم علاقات العمل، كما تسبغ الحماية الدستورية لحقوق العمال وفقا للمعايير العربية والدولية وإحداث توازن عادل بين حقوق العمال وحقوق صاحب العمل، وحقوق المنشأة فى الإستمرار بكفاءة.

وتكشف متابعتنا عن نشأة ما يمكن أن نسميه بالصيغة الخماسية لعلاقات العمل (وتتمثل فى بعدى الظروف الإقتصادية والإتفاقيات الدولية الى جانب الصيغة ثلاثية الأبعاد العمال وأصحاب أعمال والحكومة).¹

لقد أصبح التشريع منتج قانونى يؤثر ويتأثر بالجوانب الإقتصادية (خاضع للمنافسة ويأتى الإستثمار حيث يقرر له التشريع مزايا أكثر) فى إطار من المعايير العربية والدولية وإحداث توازن عادل فى علاقات العمل.

¹ ظلت تشريعات العمل ولأمد طويل معبرة عن صيغة ثلاثية الأبعاد: العمال وأصحاب الأعمال والحكومات وفى هذا الإطار يقوم بإعداد مشروعات قوانين العمل ممثلين عن تلك القوى والأطراف. ولكننا وكأثر من آثار العولمة وتبعاتها ونظرا لإنتشار شركات الأموال (وتضاؤل دور شركات الأشخاص والمنشآت الفردية) .. نلمس وبوضوح أن هناك طرفان جديداً (أو قوتان جديتان) يساهمان وبصورة ملموسة وواضحة فى تنظيم علاقات العمل :

الأول : الظروف والأحوال الإقتصادية التى كانت وراء عديد من الأحكام التى تحكم حقوق وواجبات كل من العمال وأصحاب الأعمال والتى أبرزت حق المنشآت فى الإستمرار بكفاءة فجاءت واجبات جديدة للعمال (كحسن معاملة العملاء والمحافظة على كرامة العمل) وأصبحت الراحة الأسبوعية حق للعامل وليس للمنشأة وأصبح من المقبول الإستناد إلى المبررات الإقتصادية للإغلاق الكلى أو الجزئى (أو تخفيض الأجر بموافقة العمال) ومن ناحية أخرى أصبح للعامل إنهاء العقد لمبررات إقتصادية.

الثانى : الإتفاقيات والمعايير الدولية فلم يعد من الجائز مخالفتها وكانت وراء إستحداث أحكام جديدة لتنظيم العمل وأحكام تقرير وتنظيم الإضراب والإغلاق وأحكام تشغيل العاملين دون تفرقة بين الوطنيين والأجانب.

ثالثاً : الحوار الإجتماعى لتحقيق التنمية المتوازنة والتشغيل الكامل والعمل اللائق:

تنطلق منظمة العمل العربية من مبدأ الثلاثية (حكومات/ أصحاب أعمال/ عمال) وتهتم بالتالى بالحوار الإجتماعى بين الشركاء الإجتماعيين على المستوى العربى سبيلا للتفاهم ومواجهة التحديات.

وفى هذا الإطار إعتد المؤتمر الثانى للحقوق والحريات النقابية (بيروت، 16-17 فبراير/ شباط 2012) مشروع إعلان المبادئ بشأن الحوار الإجتماعى فى البلدان العربية وأقره مؤتمر العمل العربى فى دورته التاسعة والثلاثين (القاهرة 1-8 إبريل/ نيسان 2012) لتهتم منظمة العمل العربية بتقديم الدعم والمشورة والخبرات اللازمة لترجمة المبادئ إلى حقيقة على أرض الواقع إسترشادا بأحكام الإتفاقيات والمواثيق العربية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص :

- إتفاقيات العمل العربية من (1) إلى (19) ، خاصة الإتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية، والإتفاقية العربية رقم (11) لعام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.¹
- الإستراتيجية العربية للتأمينات الإجتماعية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى- الدورة السادسة والعشرين (القاهرة، مارس/ آذار 1999).

¹ المفاوضة الجماعية هى الحوار والمناقشات التى تجرى بين المنظمات النقابية العمالية وبين أصحاب الأعمال أو منظماتهم، من أجل:

- (أ) تحسين شروط وظروف العمل وأحكام الإستخدام.
 - (ب) التعاون بين طرفى العمل لتحقيق التنمية الإجتماعية لعمال المنشأة.
 - (ج) تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال.
- تكون المفاوضة الجماعية على مستوى المنشأة أو فرع النشاط أو المهنة أو الصناعة كما تكون على المستوى الإقليمى أو القومى.

-
- الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن مؤتمر العمل العربى- الدورة الثلاثين (تونس، فبراير/ شباط 2003).
 - إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة الثانية والثلاثين (الجزائر، فبراير/ شباط 2005).
 - إعلان الدوحة بشأن التنمية والتشغيل (الدوحة، نوفمبر/ تشرين ثان 2008).
 - الأجندة العربية للتشغيل (بيروت، أكتوبر/ تشرين أول 2009).
 - الإستراتيجية العربية للتدريب والتأهيل المهني (المنامة، مارس/إذار 2010).
 - إعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية (بيروت ، فبراير 2012) .
- وإدراكا من منظمة العمل العربية (وبحكم إختصاصها) بأهمية العمل من أجل تحقيق التشغيل الكامل ورفع مستويات المعيشة (وتوسيع مظلة الضمان الإجتماعى وتوفير الحماية الإجتماعية ومواجهة تحدى البطالة وتعزيز مقومات السلم الإجتماعى فى الدول العربية) تقوم بتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية المطلوبة للترويج لمبادئ الحوار الإجتماعى فى الدول الأعضاء وجميع الهيئات والجهات ذات الصلة فى الوطن العربى كما تقوم المنظمة بنشر ثقافة الحوار عن طريق وسائل الإعلام وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية للتربية والتعليم والتدريب المهنى ومنظمات المجتمع المدنى.

أهمية تأمين بيئة العمل وتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية وتحفيز الإستثمارات (الوطنية والعربية والأجنبية) لخلق فرص العمل المستدام:

نتناول ذلك فى بندين :

الأول : عن أهمية تأمين بيئة العمل وتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية:

1- وفقاً للمبادئ والمعايير العربية والدولية تهتم تشريعات العمل بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل فى أماكن العمل وإتخاذ الإحتياطات والإشتراطات اللازمة للوقاية من مخاطر الحريق وتقييم وتحليل المخاطر والكوارث الصناعية والطبيعية المتوقعة وإعداد خطة طوارئ لحماية المنشأة والعمال بها عند وقوع أية كارثة .. مع مراعاة إختبار فاعلية خطة الطوارئ وإجراء بيانات عملية عليها للتأكد من كفاءتها وتدريب العمال لمواجهة متطلباتها.

وتحرص التشريعات على إلزام أصحاب الأعمال بإبلاغ الجهة الإدارية المختصة بخطة الطوارئ وبأية تعديلات تطرأ عليها، وكذلك فى حالة تخزين مواد خطيرة أو إستخدامها.

كما ينص على أنه فى حالة إمتناع المنشأة عن تنفيذ ما توجبه الأحكام السابقة والقرارات المنفذة لها وفى حالة وجود خطر داهم على صحة العاملين أو سلامتهم، يجوز إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً أو إيقاف آلة أو أكثر حتى تزول أسباب الخطر.

وينفذ القرار الصادر بالإغلاق أو بالإيقاف بالطرق الإدارية مع عدم الإخلال بحق العاملين فى تقاضى أجورهم كاملة خلال فترة الإغلاق أو الإيقاف.

كما تنص التشريعات على إلزام المنشآت بتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية وتوفير وسائل الوقاية من حوادث العمل، وأن توفر للعمال وسائل الإسعافات الطبية.

وعلى من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران أن يوفر لهم التغذية المناسبة والمساكن الملائمة.

وعادة ما تلتزم المنشأة التى يتجاوز عدد عمالها عدداً معيناً بتقديم الخدمات الإجتماعية والثقافية اللازمة لعمالها، وذلك بالإشتراك مع اللجنة النقابية- أن وجدت- أو مع ممثلين للعمال تختارهم النقابة العامة المختصة.

2- تلتزم الحكومات فى مجال السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل بالتفتيش على المنشآت لمراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل فى فترات دورية مناسبة.

كما تلتزم الحكومات بتنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل بالمنشآت وتحدد الحكومات المنشآت وفروعها التى تلتزم بإنشاء أجهزة وظيفية للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل، واللجان المختصة بذلك والجهات التى تتولى التدريب فى تلك المجالات وتحدد هذه القرارات القواعد التى تتبع فى هذا الشأن.

وتحدد القرارات المنشآت التى يتعين عليها تقديم تقارير عن الأمراض والإصابات، والحوادث للسلطات الحكومية العمالية وبتخصيص أجهزة للبحوث والدراسات فى مجالات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل.

الثانى : عن تحفيز الإستثمارات (الوطنية والعربية والأجنبية) لخلق فرص العمل المستدام :

إتسعت مجالات الإستثمارات الأجنبية، وإمتدت إلى قطاعات أساسية كالكهرباء والمياه والخدمات وأعمال النظافة كما إمتدت إلى قطاع الإتصالات (شعارهم فى ذلك هاتف نقال لكل مواطن، فى الوقت الذى نجد فيه أن حوالى نصف أطفالنا محرومون من التعليم والصحة).

كما إمتد مجال المستثمرون الأجانب لنشاط النقل والسياحة ولأعمال التجارة و إلى أعمال المناجم والفلاحة والصيد البحرى .. ومع خصخصة المرافق العمومية الأساسية تتجه الإستثمارات الأجنبية نحو قطاعات التعليم (بأنواعه) والصحة .

وإذ يتزايد إهتمام أغلب (إن لم تكن كافة) الدول النامية بتشجيع وتحفيز الإستثمارات الأجنبية فى الوقت الذى تتطلع فيه الشعوب نحو العيش والعدالة الإجتماعية فإن علينا التساؤل والبحث عن دور ومردود تلك الإستثمارات فى مجال تنمية المجتمعات وإحتياجاتها ونفهم عندئذ فتح الحدود لتلك الإستثمارات والإلتزام بشروطها .. ولنا هنا التفرقة بين نوعين من المستثمرين، الأول يهتم بالإستثمار فى سوق المال، بينما تهتم المجموعة الثانية بالإستثمار فى مختلف الأنشطة الإقتصادية من فلاحة وصناعة وخدمات ... الخ.

فالمستثمرون فى أسواق المال ينتظمون فى المؤسسات البنكية التجارية والمؤسسات المالية غير البنكية (مثل شركات وصناديق التأمين والمعاشات الخاصة والتكميلية). وتعمل تلك المؤسسات فى مجال الخدمات المالية المتنوعة

لتعبئة المدخرات المالية وإعادة إقراضها وإدارة الأصول المالية وتكوين صناديق الإستثمار.

وقد إرتبط تسارع الدول فى جذب الإستثمارات الخارجية قيامها بوضع السياسات الليبرالية الجديدة وإصدار القوانين لتحرير الأسواق المالية (وعولمتها)، وكان من الطبيعي عندئذ قيام المؤسسات المالية بتوجيه الإستثمارات لجنى الأرباح السريعة بإستخدام التكنولوجيات الحديثة وثورة الإتصالات والإبتكارات المالية (صناديق الإستثمار التابعة للولايات المتحدة الأمريكية إستطاعت أن تتحكم بمفردها فى نصف الرأسمال المالى الدولى).

أما بالنسبة إلى المستثمرين فى الأنشطة الإقتصادية "الكلاسيكية" (المنتجة للسلع والخدمات) فيتمثل أغلبها فى المقاولات ... وفى مجال المناجم والثروات المعدنية والنفطية والغذائية (بعكس توجهاتها فى الدول المتقدمة وشبه المتقدمة نحو الإستثمار فى الصناعات الحديثة). وإهتمت فى السنوات الأخيرة بالإستثمار فى مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات والمضاربة المالية.

وقد كشفت الخبرة العملية أن الإستثمارات العامة الخارجية التى تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية تتم فى إطار ضوابط وشروط نادرأ ما لا يكون لها مردود تنموى حقيقى (أو مباشر) وغالبأ ما يتحول الفائض الإقتصادى المحلى إلى ذات الدولة المستثمرة ... ومن هنا لوحظ أن السياسات الإقتصادية المصاحبة للإستثمارات الأجنبية تكون بعيدة عن السياسات التى تستهدفها الدول النامية على النحو التالى:

(1) إهتمت السياسات فى المقام الأول بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام (خاصة الإنفاق للضمان الإجتماعى) ورفع أسعار

الخدمات الإجتماعية (لغير صالح الفقراء ومحدودى الدخل) بهدف تحقيق فائض الميزانية يوجه نحو خدمة المديونية الخارجية.

(2) صاحبت السياسات العديد من تشريعات الضرائب الرأسمالية والضرائب على الدخل والأرباح لجذب الإستثمارات الأجنبية فى الوقت الذى يتم فيه تخفيض وتحجيم النقود المتداولة من خلال رفع أسعار الفائدة والحد من الإئتمان الممنوح للمشروعات العامة.

(3) تهتم تلك السياسات بتأكيد الإعتماد على القطاع الخاص (الذى يضم نشاط المشروعات الأجنبية) وقوى السوق وهنا ينخفض عدد العمالة بأجهزة و وحدات الدولة كما يتم تجميد الأجور، وتتناقص العديد من الوظائف والمهام التى تقوم بها الإدارات الحكومية وتنقل إلى المحليات، ويتزامن ذلك مع بيع وحدات القطاع العام، وتحويل العديد من الخدمات التى تؤديها الهيئات والشركات العامة إلى القطاع الخاص (مثل خدمات التعليم والصحة والإسكان، ومرافق المياه والكهرباء والنقل).

وفى ظل تلك السياسات التى إرتبطت بما سُمى بسياسات الإصلاح الهيكلى لا تصبح الحكومات قادرة على القيام بالأدوار التقليدية للتعامل مع الأزمات المالية وآثارها السلبية على قطاعات عديدة من المواطنين .

وظهرت ملامح خريطة دولية تنقسم فيها الدول إلى دول يقوم نشاطها الإقتصادى على إنتاج المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية الأساسية (من قمح وحبوب ولحوم وألبان ومشتقاتها) وتصدير أهم تلك المواد والمحاصيل (كالقطن والمنتجات الزيتية والفواكه والنباتات الطبية) إلى كبريات مؤسسات تصنيع الغذاء

فى الدول الصناعية المتقدمة لتصنيعها وإعادة تصديرها للدول المنتجة بأسعار إحتكارية .

وفضلاً عن ذلك فقد أدت العولمة وإتساع حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود إلى قيام العديد من الشركات المتعددة الجنسية بنقل مصانعها من بلادها الأصلية - حيث ترتفع أجور العمال وتنخفض معدلات الربحية - إلى البلاد النامية حيث تنخفض مستويات الأجور وتتوافر العديد من المزايا التي ترفع معدلات الربحية. وكان لذلك مردوده السلبى، بزيادة بطالة عمال هذه المصانع.

كما أن الثورة التكنولوجية الهائلة المرافقة للعولمة أدت الى خلق اتجاه، للاستغناء المتواصل عن اليد العاملة، والغاء كثير من المهن والوظائف بعد احلال الآلة مكان الانسان، وتطبيق ما سمي بعمليات اعادة هندسة الوظائف.

وبوجه عام نخلص إلى أهمية العمل على الحد مما قد تؤدي إليه الإستثمارات الوافدة من آثار سلبية على معدلات التشغيل والبطالة (المفترض أن تلك الإستثمارات تتيح فرص عمل جديدة).

وفى إطار متابعة تلك الآثار يتعين مواجهتها بمراعاة:

أ - الوقوف فى وجه تراجع دور الدولة فى إدارة الشأن العام وتدعيم المشروعات العامة؛

ب- ترشيد المعاملات المالية الدولية ومجالات نشاط الإستثمارات الأجنبية بما يحد من إنحصار إهتمامها فى المجالات ذات معدلات الربحية بغض النظر عن مردودها الإقتصادى الوطنى مع توجيه عائدات الضرائب لخدمة متطلبات المواطن الأساسية .

ج- العمل على تخفيض المديونية الخارجية تدريجياً فى سبيل إلغائها وتوجيه أعبائها من أجل محاربة الفقر وتنمية المناطق المتخلفة؛

د- مراجعة سياسات إعادة الهيكلة بما يتفق والمصالح الوطنية مع النص فى الدساتير على تحفيز وتدعيم كل من المشروعات العامة والخاصة على السواء.

الدور الخاص لإستثمارات نظم التأمين الإجتماعى فى الدعم المالى للنظام التعاونى وتشجيع الصناعات الصغرى ومشاريع تشغيل الشباب لخلق فرص العمل المستدام:

نهتم فى هذا المجال بتأكيد دور نظم التأمين الإجتماعى أحد أهم تدابير الحماية الإجتماعية فى تحقيق العدالة الإجتماعية ومواجهة المشاكل الإقتصادية سواء من خلال مزاياها النقدية والعينية فى حالات توقف أو إنقطاع أجر العامل أو من خلال قدرتها المالية الضخمة على تكوين وتراكم الأموال والمدخرات المتاحة للإستثمار لتحقيق التشغيل وتوفير فرص العمل اللائق للأجيال المتجددة من الشباب.

وفى تأكيد ذلك نتناول الدور المطلوب والممكن لإستثمارات التأمينات الإجتماعية فى مجال دعم التشغيل وخلق فرص العمل فى البنود التالية :

الأول : التراكم المستمر لإحتياطيات نظم التأمين الإجتماعى المتاحة للإستثمار:

تتبع كافة نظم التأمينات على المستوى العربى أسلوب التراكم المالى فى تمويل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ووفقاً له تتراكم الإحتياطيات بمعدلات

سريعة وضخمة وتتعدد بالتالى أوجه إستثمارها بمراعاة طبيعة تلك الأموال والغرض من تراكمها حيث لا يقتصر الأمر على مجرد ضمانها الشكلى بإستثمارها فى سندات مضمونه من الدولة أو أوراق ماليه تدر فائدة ثابتة بل يتعين أن تمتد السياسة الإستثمارية لضمان القيمة الحقيقية للأموال أى ما تساويه من سلع وخدمات حتى تقوم نظم التأمينات بدورها من حيث مواءمة المعاشات مع التحولات الإقتصادية وما يصاحبها من تغير فى الأسعار ونفقات المعيشة (ومن هنا يتعين التوسع فى الإستثمارات التى تحتفظ بقيمتها فى مواجهة إرتفاع الأسعار).

ويمكن فى ظل سياسات السوق الحره والخصخصة إستيعاب حجم الإحتياطيات الضخمة المتاحة للإستثمار وتحقيق عائد الإستثمار المناسب مع إحتفاظ أوجه الإستثمار بقيمتها الحقيقية بدلا من إقراض الأموال للدولة.

ولا شك فى أن الإستثمارات الجديدة وآليات السوق الحر تتلافى مشاكل الإستثمار الحكومى الذى لا يوفر الضمان الحقيقى للإحتياطيات المستثمرة فى مواجهة ظاهرة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود حيث لا تلتزم الدولة سوى بالقيمة الدفترية للإحتياطيات المستثمرة وتؤول إليها فروق إنخفاض القوة الشرائية للنقود بدلا من أن تكون لمصلحة صندوق التأمين الإجتماعى.

هذا ولاشك أن الضمان الحقيقى للإحتياطيات المستثمرة مع مسايرة عائد إستثمارها لذلك السائد فى الأسواق المحلية، أن لم يكن العالمية، لا يتيح لنظام التأمينات الإجتماعية ملاءمة مزاياه مع التغير فى مستويات الأجور ونفقات المعيشة فقط وإنما يساهم بصورة فعالة فى التخفيف من مشكلة الإرتفاع النسبى للإشتراكات.

من هنا فقد إنتهت العديد من المؤتمرات والندوات التى عقدتها منظمات العمل العربية والدولية إلى أهمية تحويل هيئات التأمين الإجتماعى سلطة البحث عن أوجه إستثمار تحتفظ بقيمتها الشرائية الفعلية .

وحقيقة الأمر فإن نظام التأمين الإجتماعى ، شأنه شأن غيره من النظم والمشروعات ، له أهدافه الخاصة التى يسعى إلى تحقيقها ، ومنها إعادة توزيع الدخل، من خلال مختلف عملياته سواء منها عمليات التمويل أو أداء المزايا أو إستثمار الإحتياطيات وبداهة فإنه من غير الميسور لهيئات التأمين الإجتماعى تحقيق أهدافها من خلال إستثمارات إحتياطياتها ما لم تشترك فى توجيهها.

الثانى : عن التوجهات المنشودة فى إستثمار أموال التأمينات الإجتماعية والدعوة إلى عدم تركيزها فى دولة معينة (إستثمارها داخليا وعربيا):

تستلزم الظروف والأوضاع الإقتصادية فى الدول العربية إعادة النظر فى أوجه إستثمار أموال التأمينات الإجتماعية فلا تأخذ شكل القروض الحكومية المتعارف عليها داخل الدولة وإنما يأخذ إحدى صور المشاركة فى الإستثمار بين كل من الدول العربية التى توجه إليها أموال التأمينات الإجتماعية والتى يتم إختيار أوجه الإستثمار فيها بحيث توفر الضمان الحقيقى لهذه الأموال وبحيث تدر العائد المناسب.

فإذا كان لنا أن ننتقل لتحديد أوجه الإستثمار المقترحة لتحقيق ما إنتهينا إليه فإننا نبادر ، على ضوء ما إستخلصناه من دراستنا لمشاكل الإستثمار ، إلى إستخلاص ضرورة التوسع فى الإستثمارات العينية وفى المساهمة فى المشروعات الإقتصادية والأوراق المالية المضمونة والمتداولة بوجه عام حيث المساهمة المباشرة فى إنشاء المشروعات أو شراء أسهم الشركات الناجحة (التى تتجه

أسعارها للإرتفاع مع إرتفاع الأسعار) لتوفير عائد إستثمار يتفق مع معدل الفائدة السائد فى الأسواق الوطنية.

وفضلا عن ذلك تعتبر العقارات والأسهم من أنواع الإستثمارات ذات القيمة المتحركة فالعقارات تعتبر أصولا عينية ترتفع قيمتها بإرتفاع الأسعار، والأسهم تمثل حق فى المشروع على الشبوع فهى من الناحية الإستثمارية فى النهاية ذات قيمة متحركة لأنها تستمد قيمتها وقوتها من المشروع حيث يعتبر المساهم فى حكم المالك على الشبوع ، وعلى هذا يمكن القول أن الإستثمار فى العقارات يعتبر من أنواع الإستثمارات التى تحقق الضمان الحقيقى وكذلك الحال فى بعض الأحيان بالنسبة للأسهم (ما لم يتعرض المشروع للفشل) ، وأما الإستثمار فى السندات وفى القروض فلا يحقق سوى الضمان الأسمى.

وفى ظل التحولات الإقتصادية يعتبر تطوير سياسات وأوجه الإستثمار ضرورة تمويلية لتحقيق مختلف أهداف نظم التأمينات الإجتماعية وليس هناك أفضل من تطوير صورة إستثمار إحتياطياتها ضمانا للقيمة الحقيقية للأموال المستثمرة مع تحقيق ريع إستثمار أعلى من ذلك الذى توفره القروض الحكومية.

وعلى وجه التحديد فإن الأمر يستلزم إعادة النظر فى شكل الإستثمار الحكومى ذاته، حيث يوجد، فلا يأخذ شكل القروض المتعارف عليها وإنما يأخذ إحدى صور المشاركة فى الإستثمار بين كل من الدولة والهيئة التى تدير نظام التأمين الإجتماعى.

ومن مؤدى تفعيل وتطوير السياسة الإستثمارية المساهمة فى تملك أوجه الإستثمار التى توجه إليها أموال التأمينات الاجتماعية والتى يتم اختيارها بحيث توفر الضمان الحقيقى لهذه الأموال وبحيث تدر العائد المناسب.

الثالث : عن ضرورة تحقيق إستثمارات التأمينات الإجتماعية أقصى فائدة إجتماعية وإقتصادية للمؤمن عليهم تدعياً لبرامج التنمية المتوازنة:

يشمل ذلك تطوير المستوى الصحى ورفع المستوى المعيشى وزيادة فرص التشغيل للحد من البطالة وتخطيط المدن وإنشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الأغراض المماثلة ... وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهمة إحتياجات التأمينات الاجتماعية فى تلك المجالات وبين برامج التنمية المتوازنة بالدولة.

وفى ذات الوقت يتعين أن توفر الدولة ضمانات خاصة لأوجه الاستثمار ذات السمات الاجتماعية.

وإذا كان لنا أن نبحث فى أهمية هذا الشرط بالنسبة لنظم التأمين الاجتماعى للعاملين، خاصة حيث يتم تمويل تأمين المعاش وفقاً لأسلوب التراكم المالى فإن إعتبرات العدالة تقتضى أن توجه إستثمارات الإحتياجات الى أكثر المشروعات فائدة للعمال .. ولنا أن نلاحظ أن الاستثمار فى المشروعات الاننتاجية المدروسة والناجحة يحقق الى جانب العائد المناسب والمضمون فرص عماله جديدة ومتسعة للعمل .. والاستثمار فى الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعمال يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم.



المحور الخامس :

إستنتاجات مستخلصة

الإنسان العامل محور التنمية المتوازنة

هو غايتها وهو وسيلتها



فى إستدامة التنمية المتوازنة بتعظيم مردود الإستثمارات الدولية والحد من سلبياتها:

لا يوجد خلاف حول تعدد المشاكل التى تواجه الدول النامية والتى تتم مواجهتها من خلال القروض والإستثمارات الخارجية (مع مراعاة ألا تكون إستثمارات تضخمية مثل المضاربة فى الأراضى والعقارات) إنما إستثماراً فى البنية التحتية (كالطرق والمرافق العامة).

وفى هذا الشأن يثور الجدل حول مدى حتمية الإقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعن شروط الإقتراض من الصندوق عندئذ ..

وإذا كان من البديهي إقتصادياً قيام إتفاق بين المقرض والمقترض على برامج للسياسات المالية والنقدية تستهدف الحد من تنامي العجز القائم فى موازنة المقرض وفى ميزان المدفوعات (هو الفرق بين الصادرات والواردات وهذا هو العجز الذى يؤدى إلى التضخم وإلى زيادة لأسعار السلع المستوردة) فإنه يجب إدراك العديد من التغييرات الجوهرية التى كان لها تأثيراً ملحوظاً على دور الصندوق والبنك الدولي وعلى السياسات المالية والنقدية النمطية التى كان يستهدفها كل منهما فى الستينات.

فمن ناحية فقد أصبح ثلثى الإحتياطيات الدولية البالغة 10 تريليونات دولار فى أيدي الإقتصاديات الناشئة التى تقودها الصين والهند وتضم البرازيل وجنوب أفريقيا فى حين أن 4% فقط فى يد الدول الصناعية ويلاحظ هنا أن الصين تعتبر حالياً دائنة لكل من أمريكا وأوروبا.

ومن ناحية أخرى فقد أصبح من المتاح للدول الحصول من المصارف العالمية على قروض بعائد ضئيل للغاية (وبالتالى لم يصبح للصندوق ميزة تنافسية تتيح له إملاء الشروط).

ولعل من الأمور الأساسية عند الإقتراض تحديد مجالات وكيفية إستخدام القرض فلا جدوى من إستخدامه لسداد عجز الموازنة وإنما يتعين للإستفادة منه أن يوجه فور الحصول عليه للإستثمارات المحلية مع الإفصاح عن كيفية السداد.

وهكذا أكدت الخبرة الإستفادة من سياسات وبرامج التنمية على المستوى العربى وعلى المستوى الدولى أن إستدامة التنمية المتوازنة تستلزم تعظيم مردودها التتموى مع الحد من سلبياتها على النحو التالى:

أولاً : من حيث تعظيم المردود الإيجابى للتنمية المتوازنة :

1- يتعين إهتمام التنمية أولاً وأخيراً بالإنسان الذى هو الهدف والوسيلة لعملية التنمية، ومن هذا المنطلق لابد ان نؤكد على انه لابد من تحقيق التنمية الشاملة التى تعنى احداث التغيير فى كل جوانب حياة هذا الإنسان من اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية... الخ من خلال خطة ذات برامج متعددة تستهدف الإستثمار الامثل للقوى والموارد وفقاً لأولويات الإحتياجات الجماعية والمجتمعية وبمراعاة المشاركة المجتمعية الواعية التى تدعم إنجاز الخطة.

وكقاعدة عامة يتعين إدراك انه لا يمكن احداث تنمية بدون مناخ من الديمقراطية والحرية الفكرية، فالتنمية الشاملة والتحرر الإقتصادى لابد ان يصاحبهما وفى الوقت نفسه تحرر فكرى وثقافى، اذ انه من غير المتصور ان تحدث عملية التنمية فى ظل غياب حرية الفكر والتفكير أو فى ظل حرمان بعض

فئات المجتمع من المشاركة الفعلية والفعالة فى عملية التنمية "لا التزام بدون مشاركة".

ولا بد للتنمية الشاملة من تكاتف جهود المؤسسات والتنظيمات المجتمعية والتنسيق الكامل بينها حتى تأتى التنمية تلبية لإحتياجات الجماهير فيتحقق ما يمكن أن نسميه بالوعى التتموى الشعبى وبالتالى المشاركة الشعبية الفاعلة.

2- يتعين تكامل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة فى القيام بالدور المنشود لخلق فرص العمل وفقاً لإحتياجات السوق بالتنسيق مع مراكز التعليم والتدريب والتأهيل لتحديد البرامج والتخصصات التى تنسجم مع إحتياجات المنشآت الإنتاجية، فالطلب على التعليم يتزايد من سنة الى أخرى الا أن الإنفاق العام على التعليم فى العالم العربى محدوداً.

ولتمكين المشروعات من القيام بدورها فانه لا بد من صياغة السياسات التى تستجيب لأهدافها، ومن تلك السياسات توفير الحوافز والدعم للإنتاج المحلى لتمكينه من النفاذ الى أسواق التصدير ويتطلب ذلك تبنى إستراتيجيات تشجيع الصادرات وترشيد الواردات من خلال تعزيز الإندماج مع العالم العربى والحصول على إمتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وهناك العديد من مجالات النشاط التى تستلزم دوراً أكبر للقطاع العام ليشارك القطاع الخاص فى مجال ترشيد التوظيف والإنفاق وتطبيق السياسات الممكنة، وقد يكون من المناسب إقامة المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الإنسجام والتكامل بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص بحيث يكون الإستثمار العام محفزاً للإستثمار الخاص فى بيئة إقتصادية تخلو من الإحتكارات والتهرب والإغراق.

ولتحقيق البيئة التشريعية والسياسات يتعين مراعاة عدة أمور من أهمها :

أ - وجوب تحديد مرجعية لتطوير القوانين والتشريعات وتحديد الأولويات والعمل على إدارة الموارد بكفاءة عالية وتنسيق وإساق السياسات المرتبطة بالصالح العام لتجنب التضارب والتناقض والتكرار بين المؤسسات والوزارات .

ب- يجب تبنى إستراتيجيات محددة الأهداف التى سيتم تحقيقها من جهة السياسات والتي يمكن تنفيذها أو تعديلها من فترة الى أخرى لتحقيق أهداف كل مرحلة وفقا للإستراتيجيات المتفق عليها، على المستوى الوطنى مثل تدعيم التشغيل وفرص العمل للحد من البطالة مع توازن الميزان التجارى.

ج- من الضرورى تطوير رأس المال البشرى عبر الإستثمار فى القطاع التربوى والتركيز على المهارات التقنية، وتوجيه التدريب التربوى نحو مجالات ديناميكية فى الإقتصاد ويمتد تدعيم التدريب والمهارات إلى تحديث مراكز الأبحاث والتطوير للتصنيع الزراعى.

وبوجه عام يتعين تطوير وتطبيق قوانين إقتصادية تتوافق مع مبادئ إقتصاد السوق الحر بمراعاة تشجيع المنافسة وإعداد القطاع الخاص حتى يتمكن من المنافسة عالميا بشكل أفضل وإنشاء محاكم متخصصة لحل النزاعات التجارية .

ثانيا : من حيث الحد من سلبيات التنمية غير المتوازنة:

1- أسفرت الخبرة الدولية عن سلبيات عديدة صاحبت التقدم الإقتصادى الذى حققته العديد من الدول فى السنوات الأخيرة ففى الوقت الذى أدى فيه هذا التقدم إلى إرتفاع فى مستويات الدخل والمعيشة وتراجع فى معدلات الوفيات والأمراض وزيادة فى وسائل الرفاهية فإن الجانب الآخر من الصورة يبدو سلبيا

حيث لم يتم توزيع عوائد التنمية توزيعاً عادلاً ، سواء على مستوى العالم (بين الدول المتقدمة والدول التي تنتمي الى العالم الثالث) أو على مستوى كل دولة بين فئات الشعب الواحد.

فعلى مستوى العالم يمتلك 20% فقط من سكان الارض أكثر من 80% من الناتج القومي العالمي (تكفي الإشارة الى أن ميزانية شركة ميكروسوفت للكمبيوتر في الولايات المتحدة تصل الى حوالي 100 مليار دولار في السنة، وهذا المبلغ يفوق ميزانيات حوالي 48 دولة من دول العالم الثالث)، وفي الوقت الذي ازدادت فيه دول الشمال ثراءً زادت معاناة دول الجنوب من الفقر والبطالة والديون والمجاعات .

وعلى المستوى الوطنى أدى إتباع بعض الدول النامية لذات نمط التنمية فى الدول المتقدمة الى حدوث فجوة كبيرة بين الفقراء والاعنياء وقد تزايدت تلك الفجوة بصورة خطيرة في ظل غياب أو ضعف البعد الاجتماعي في سياسات التنمية وفى ظل تراجع دور الدولة ، ووضع الافراد وجها لوجه مع قوى السوق والنتيجة إرتفاع معدلات البطالة وانتشار الجريمة وظهور الجماعات المتطرفة ، (الدينية والعنصرية وغيرها) كتعبير عن اهمال الانسان كإنسان والتعامل معه وفق قواعد السوق وليس قواعد الإنسانية .

وفي إطار السعي المحموم نحو تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو الاقتصادي لم تراعى عملية التنمية في كثير من الدول عديداً من الإعتبارات الأخرى المتعلقة بالإنسان خاصة فى الدول النامية حيث التحول الى القطاع الخاص وما سمي بـ"الإصلاح الاقتصادي" وحيث يتم تركيز الإهتمام على رفع معدل النمو الإقتصادي وتوازن الميزان التجاري ، دون أي اهتمام بانعكاسات ذلك على

الإنسان الذي هو الهدف الأساسي لأي تنمية ، (رغم تأكيد تقارير المنظمات المالية الراسمالية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين على ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي).

وقد تنبه الإقتصاديون أنفسهم إلى أن مفهومهم للتنمية الذي يركز على البعد الإقتصادي دون تركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني (مثل تحويل الإقتصاد من زراعي إلى صناعي، أو رفع الإنتاجية) يؤدي إلى زيادة الفقر، لينعكس ذلك سلباً على النواحي الإقتصادية ذاتها حيث يصبح السوق الداخلي أكثر ضيقاً ولا يستطيع أن يستوعب انتاج المؤسسات الجديدة مما يخلق نوعاً من الركود.

وهكذا إتضح أنه يجب إلى جانب الإهتمام المجرّد بعناصر الإنتاج (التي تؤدي إلى دفع عجلة الإنتاج والتنمية)، والعمل على جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال وتوافر الموارد الطبيعية، أن يتم توجيه الإهتمام وبذات الدرجة للإنسان أساس التنمية، فعندما يرتفع مستوى تعليم البشر ومهاراتهم وتختفي الأمراض فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى التقدم وإستمراره.

وقد أدرك الإقتصاديون بمتابعة النماذج التنموية التي نجحت في دمج البعد الإنساني في منظومتها التنموية (كما في التجربة اليابانية وبعض التجارب في شرق آسيا) ، حيث تبينت ضرورة تلازم رفع معدلات النمو الإقتصادي مع تحسين مستويات المعيشة والتعليم والمشاركة السياسية ... وتم إستخلاص الخبرات التالية:

(1) التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة فمشكلات أي مجتمع مترابطة متشابكة في جميع جوانبها ، ومن ثم لا يجوز إهمال الجوانب الإجتماعية والسياسية.

(2) التنمية تعني بناء الإنسان وتحريره وتطوير كفاءته ودعم ثقته بنفسه وإطلاق قدراته على العمل البناء وتنمية لوجدانه الإنمائي أي انها عملية التفاعل المستمر الهادف إلي تحقيق رفاهية الإنسان الإقتصادية والإجتماعية .

(3) ان التنمية عملية ديمقراطية تؤكد على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات وعلى ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الإجتماعية .

(4) لا يمكن تصور نجاح عملية التنمية الحقيقية دون مراعاة الظروف والأحوال المحلية لكل مجتمع على حده بمعنى عدم إستيراد الحلول من الآخرين وإنما يسترشد بها ويجب التركيز على الإعتماد على الذات لتوفير الموارد المادية والعينية والتكنولوجية مع الثقة فى فاعلية القدرات الذاتية، طالما ساد الإعتقاد بأن الإنسان هو مركز الإهتمام هو الهدف والوسيلة معاً.

ومن خلال ما سبق تبينت كيفية إكتساب التنمية الشاملة للقدرة على التجدد الذاتى والإبداع من خلال تحرير الإنسان من الفقر والجهل والعوز، وتحرير عقلية وإعطاءه القدرة على الإجتهد والإبتكار والتجديد.

2- تتعدد مجالات الحد من السلبيات عند إعادة الهيكلة الإقتصادية (الإصلاح الإقتصادى) حال الإقتراض من المنظمات المالية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) على النحو التالى :

- ترشيد منظومة دعم الطاقة (الدعم إهدارا كبير لموارد الدولة).

- إجراء تعديلات مناسبة على المنظومة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبى (التي تكلف الدولة مليارات الجنيهات سنويا) مع رفع نسبة الضريبة على

ما يسمى بالسلع "الإستفزازية" (التي لا تؤثر على محدودى الدخل). وعلى السجائر.

- يراعى فى حالة تحريك سعر الصرف عدم المساس بإحتياجات محدودى الدخل.

- يتعين توجيه القرض فى المشروعات الصغيرة للشباب للحد من شدة معدلات البطالة.

- يراعى فى برامج ترشيد الإنفاق العام (دون المساس بمحدودى الدخل) وبرامج ترشيد ودعم الطاقة الإلتزام بتحقيق العدالة الإجتماعية وتعظيم قدرة الإقتصاد الوطنى على توليد فرص العمل وزيادة الأجور.

- اتسام البرامج والإعلام بمبادئ الشفافية والإفصاح حتى تتاح للجميع معرفة ما تحتوية الموازنة العامة من برامج واهداف لضرورة الإهتمام بالمشاركة المجتمعية سبيلا لتحقيق طموحات الدولة, (كما إنها تعد أحد دعائم نجاح سياسة اللامركزية بما يساعد فى إنجاز وإنجاح المتطلبات المجتمعية).

مع التاكيد على ان الإنفاق العام ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو الأساس فى تحقيق التنمية, وهو ما يتطلب الحرص علي فاعلية النفقة لتحقيق العائد والمردود المستهدف من كل نفقة سواء كان إقتصاديا او اجتماعيا.

- ضرورة السيطرة على الدين العام والتضخم وتفعيل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

- فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى للموازنة العامة يراعى الآتى:

أ - توفير إحتياجات المواطنين خاصة محدودى الدخل بإعتباره هدفا إستراتيجيا للموازنة العامة للدولة يمثل إطارا لمسئوليتها عن تحقيق العدالة الإجتماعية, وقد يتم وضع عددا من الأليات لتحقيقها (تشمل الإهتمام بالدعم السلعى وزيادة مخصصات التعليم والصحة والنقل وغيرها من خدمات عامة بإعتبارها تمثل جزء من الدخول الحقيقية للمواطنين).

ب- يعتبر رفع كفاءة أداء خدمات توفير الإحتياجات وضمن وصولها لمستحقيها هدفا إستراتيجيا لأى حكومة تقيس من خلاله نجاح الدور الذى تقوم به.

ج- من الأليات المستهدفة أيضا إجراء موازنة بين الإحتياجات الفعلية للمواطنين والدخول التى يحصلون عليها بحيث تزيد الدولة من دعمها للأقل دخلا وليس العكس, (بجانب العمل على تضمين الموازنة العامة إحتياجات الأسرة لتعزيز العدالة الإجتماعية وصون حقوق الطفل).

د- الإهتمام ببرامج التدريب التحويلي والتركيز عليها وتطبيق مبدأ ربط الأجر بالإنتاج.

فى إستهداف التنمية المتوازنة المستدامة (إستدامة التنمية البشرية للأجيال القادمة تأمينا لفرص العمل اللانق) :

أولاً : تستهدف التنمية المتوازنة المستدامة أن تصبح المجتمعات أكثر إنصافاً للكافة من خلال النمو المتوازن، بين المشاريع الكبيرة للطاقة وتوفير إحتياجات الناس الأشد فقراً والأكثر تهميشاً وتوفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر، والبنية التحتية للمواصلات، والإتصالات، والمدارس والمرافق الصحية، وتوفير أشكال من الطاقة المتجددة للناس يمكن أن يساعد على إنتشالهم من الفقر.

وتوفير أساليب الضخ للمياه والصرف الصحي، وهواء أنظف داخل المنازل، وعمليات أسرع لإنتاج الغذاء، وتوفير فرص أكثر لتوليد الدخل.

وقد تعددت الجهود على المستوى الدولي فى مجال دعم سياسات رسمية لتحفيز وتشجيع المشاريع الصغيرة وتعزيز قدرة المرأة على تنظيم المشاريع وفى مجال إستحداث خطط للحماية الإجتماعية تهتم بالشباب والنساء وغيرهم وتسعى لتحقيق التنمية البشرية خاصة فى المناطق الريفية لتوفير معاشات ودفعات نقدية لغير المشمولين بنظم التأمينات الإجتماعية ... وفى الصومال إهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على إعادة بناء البنية التحتية الزراعية الأساسية، للحد من تزايد شدة الفقر مع تعرض تلك البلاد (عام 2011) لأزمة غذاء شديدة (مجاعة) نتيجة لعدم سقوط الأمطار وتعرضها للجفاف.

وفى سياق الإستجابة إلى ظاهرة إنتفاضات الشباب على المستوى العالمى للدعوة إلى مواطنة مدنية واجتماعية وسياسية، وإدراكاً لقدرة الشباب الهائلة على التغيير، أطلق الصندوق الإنمائى للأمم المتحدة فى سنة 2011 دعوة إلى تمكين الشباب وتمويل 37 مشروعاً تضم إقامة مركز مصادر للمجتمع المدنى فى الجزائر وتطوير قدرة المنظمة الشبابية غير الحكومية.

ثانياً : تحقيقاً للتنمية المستدامة روعى إهتمام البرامج والسياسات العملية للتنمية بالحد من الأخطار التى تهدد الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء الكافى للإنسان بمراعاة أنه فى حين ترتفع معدلات تزايد السكان فإن رقعة الأراضى الصالحة للزراعة تتناقص (إلى جانب التصحر فى بعض المناطق والآثار المدمرة للفيضانات فى مواطن أخرى) وما يرتبط بها من ثروات حيوانية وموارد مائية وتعددت لهذا الغرض مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية وانعقد في

هذا الإطار في يونيو 1992 في ريو دي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض". (وقد حضرته 168 دولة وارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات).

وقد تزايد الإهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالجوانب المادية للتنمية المستدامة من خلال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بأساليب تحول دون فئتها أو تدهورها و تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة (بالمحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية).

ومن ناحية أخرى تزايد الإهتمام بالجوانب الإقتصادية المتعلقة بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، لتعظيم عوائد التنمية الإقتصادية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها "لإستمرار مستوى الدخل الحقيقي في المستقبل". (لإستمرار مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني الإحتفاظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها").

وفى هذا المجال أكدت الخبرة العملية الأهمية المتزايدة لعدالة توزيع عائد التنمية الإقتصادية ضمانا لإستمرار عملية التنمية (وسبيلنا إلى عدالة التوزيع يتأتى من تنمية الموارد البشرية وتوفير بيئة شاملة تهتم محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة).

وبمراعاة الثبات النسبى للموارد الطبيعية فإن الأمر يتطلب فضلا عن عدالة توزيع الدخل تقليص إنتاج النفايات والتحكم فى معدلات الخصوبة خلال خدمات التعليم (فثبات وجه الكرة الأرضية ومحدوديتها لا يسمح بإستمرار تزايد سكانها بلا نهاية).

ثالثاً : أسفرت الخبرة العملية إرتباط النجاح فى تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة بتحقيق تنمية بشرية تقوم على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الإجتماعى. وهناك إعتراف بالتنمية البشرية كوسيلة حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

ووفق تقرير التنمية الإنمائى للأمم المتحدة فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام – فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديموقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وتحقق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، من خلال بيئة جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية (حتى يتسنى الحد من التلوث، واستقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي بمراعاة العدالة بين الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، والأجيال الحالية التي لا تجد فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية وهو أمر تتطلع إليه الشعوب وتعمل على تحقيقه من خلال القوى الشعبية والعمالية لإستعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية).

وهكذا نخلص إلى أنه لتحقيق التنمية البشرية لابد من تلازم كافة أبعاد التنمية على النحو الآتى:

1- إرتكاز التنمية الإقتصادية على القدرات الإقتصادية الوطنية الذاتية:

ونلاحظ هنا الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشرى.

2- الحد من شدة الفقر وتوفير التعليم والتدريب والتوجيه والتأهيل المهني

لتنمية القدرة على التكسب :

وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان .

وحيث أن للتنمية المتوازنة المستدامة جدواها وأهميتها على كل من الصعيد العربي والعالمي وعلى الصعيد الوطني لكل دولة فإن من الضروري تعدد وتكامل التدابير العربية والدولية لتخفيف معدلات وحدة الفقر وإنما وجد وتحسين مستويات المعيشة ... وتقوم بذلك كل من الدول الغنية والفقيرة على السواء، من خلال

المساواة فى فرص حصول الإنسان أيا ما كان موقعه على الموارد والمنتجات والخدمات (بقدر الإمكان).

ويقصد بالفرص هنا فرص التعليم والخدمات الاجتماعية وفرص استخدام الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى و حرية الاختيار وغيرها من الحقوق السياسية الأساسية لتفعيل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي لتحسين مستويات المعيشة والحد من التفاوت المتنامي في الدخل .

وفى ذات الإتجاه فإن التنمية المتوازنة المستدامة تستدعى المساواة فى فرص الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازة الأراضى المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا وكذا توافر القروض التى تقدم إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة فى كل مكان. (وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضى والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو فى اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان).

كما يراعى الإرتباط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية فالموارد البشرية ذات المستوى التعليمى والصحى الجيد يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وبالنسبة للنشاط الزراعى فقد تبين من الخبرة أنه كلما توافر مستوى أساسى من التعليم كلما زاد الوعى بحماية ثروات الغابات وأهمية تنويع موارد التربة (ويعود ذلك على الأطفال ليرتفع مستواهم الصحى (يعود ذلك على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة).

3- الحد من البطالة من المنبع بترشيد معدلات الخصوبة :

تهتم التنمية المستدامة بالدور البشرى فى الحد من التزايد السريع فى نمو السكان، ليس فقط لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة أصبح أمرا مستحيلا ، بل أيضا لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما قد يؤدي النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة إلى الحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

إن للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، فى ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين.

هذا ولا بد من مراعاة أن تزايد السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

4- العدالة فى توزيع الخدمات الإجتماعية لتمتد إلى الريف (تحقيقا

للمساواة وتفعيلاً للتنمية البشرية) :

تهتم التنمية المستدامة بالتنمية الريفية المستمرة للمساعدة على الحد من الهجرة إلى المدن، وفى هذا الشأن تتخذ تدابير سياسية وخدمية وإستثمارية للتنمية البشرية وتشجيع التصنيع الزراعى.

وبوجه عام تتطوى التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومكافحة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعنى - فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

ونؤكد هنا أن التنمية المستدامة تستهدف إحراز تقدم متزامن في الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضيق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب. فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث

الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج. كما يتطلب تغييرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

وهكذا تتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، بما يستلزمه ذلك من جهود متصلة من كافة القطاعات والقوى العاملة على المستوى الوطني.

رابعاً : أصبحت التنمية البشرية عنصراً أساسياً لتفعيل وترشيد التنمية الاقتصادية ذاتها بحكم التداخل الكبير بينهما، وسعيهما لبلوغ أعلى درجات الفائدة للمجتمع حيث يحمل مفهوم التنمية البشرية في طياته دورا موضوعيا أكبر وأكثر فعالية على النحو الآتي :

1- أن النمو الاقتصادي لرفع الدخل القومي الاجمالي والناتج المحلي الإجمالي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة نحو رفع متوسط دخل الفرد إتفاقاً وتحسن وضعه الصحي والتعليمي وعلى الدولة إستخلاص الأدوات والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

2- أن التنمية البشرية¹ بمفهومها الشامل قادرة على تحقيق التمكين والمشاركة وتوسيع الخيارات أمام الشباب باعتبارهم صانعي التنمية وضامني إستمرارها بنفس الوقت ووفقاً لذلك أكتسبت التنمية البشرية فى السنوات الأخيرة أهمية بالغة، حيث لم يعد تقدم الدول يقاس بالمعايير الاقتصادية فقط (كالناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ومعدل دخل الفرد وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية الكلية)، بل أصبح يشمل سلسلة طويلة من المعايير المتعلقة بحياة الانسان كفرد.

وهكذا تدور التنمية البشرية حول الإنسان وتتم بواسطته ومن أجله بما يتيح له أن يحيا حياة آمنة وصحية، وأن يكتسب معرفة (تعليم)، وأن يحصل على الموارد (الدخل) اللازمة لمستوى معيشة كريم (لائق).

وبمراعاة كون الإنسان محور التنمية البشرية المستدامة وغايتها يجب أن تكون التنمية ذاتها تنمية مستدامة لا تدمر البيئة، بل تحمي الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الحياة كلها لتحمي فرص الحياة الآمنة لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

والتنمية المستدامة تهتم بتمكين جميع الفئات دون أى تهميش لفئة أو جماعة وتنمية وتدعيم كافة القدرات البشرية وتوظيفها على نحو أفضل فى جميع الميادين: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، التى تؤثر فى حياة الإنسان.

¹ تفهم التنمية البشرية باعتبارها العملية التي تضع الانسان في المحور، في حين تتحرك كل العوامل الاخرى من حوله ولخدمته ويشير الاقتصاديون الى أن أهم الخيارات التي تعمل التنمية البشرية على تحقيقها هي أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، وأن يحصل على المعارف، وعلى الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق، وممارسة الحرية السياسية والاقتصادية واحترام حقوقه كإنسان.

وفى هذا إعادة لتأكيد أن التنمية البشرية المستدامة تستهدف نمو اقتصاديا تنعكس نتائجه على جميع قطاعات المجتمع دون إستنزاف للموارد الطبيعية اللازمة لدعم إستمرار التنمية فى المستقبل لتنتمتع بنتائجها أجيال الشباب (وهى تتعارض مع تمويل إحتياجات الجيل الحالى بديون اقتصادية يجب أن تسدها الأجيال المستقبلية).

وبهذا المعنى فإن جوهر التنمية البشرية المستدامة ينطوي على ضرورة أن تتاح للجميع قدرات متساوية للحصول على الفرص الإنمائية ، الآن وفى المستقبل. وأن تستهدف التنمية البشرية الإحتياجات الحالية وتوفير فرص العمل، والبيئة الطبيعية لإمتداد عمليات التنمية وآثارها للمستقبل.

وبعبارات أخرى فإن التنمية الفعالة والناجحة هى تنمية ذات أولويات متعددة، تعطى الأولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة وللتكامل الاجتماعى، وإعادة توليد البيئة، وهى تعجل بالنمو الاقتصادى وترجمه الى تحسينات فى حياة البشر (دون تدمير الموارد الطبيعية والبيئية اللازمة لحماية فرص الأجيال المقبلة)، وهى تنمية تعترف أيضا بدور المرأة فى التنمية، (وإتاحة كافة الفرص الاقتصادية أمامها) ، ومن ناحية أخرى فإن التنمية البشرية المستدامة تتيح إختيارات وفرص عديدة للقوى العاملة للمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم فى جميع الميادين.

وهكذا يتضح مفهوم هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها "مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توحيد جهود الشعوب والحكومات من أجل تحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما يساهم فى تقدم الدول ولهذا يراعى أمران أساسيان :

الأول : مساهمة الشعوب بمختلف الفئات والأفراد فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى المعيشة بصورة إيجابية.

الثانى : دعم الحكومات والهيئات الدولية والاهلية للجهود الشعبية (المشار إليها فى أ) فنياً ومادياً.

وهذا التحديد لعملية التنمية ينقلنا إلى قاعدة أساسية ينبغي تواجدها أثناء اجراء عملية التنمية وهى ان برامج التنمية يجب ان تتجاوب مع الاحتياجات الفعلية التى تعبر عنها الجماهير فى المجتمعات المحلية باعتبار أنها الأقدر على التحديد الواقعى لإحتياجاتها ومطالبها.

والتنمية أيضاً تتضمن بالضرورة إلى جانب تحسين أداء عوامل الإنتاج متابعة مردوداتها الإيجابية سواء من حيث رفع معدل النمو أو من حيث تحسين الأوضاع السياسية والإجتماعية والديموغرافية والفنية، فترتفع قدرة الاقتصاد على الاداء ضمن اطار واسع من التقدم فى مجالات اخرى من حياة المجتمع تتيح تنمية متصلة ومستمرة (لابد من تطوير القدرات الوطنية ذات العلاقة بما يسمح للمسار التنموي بالثبات والتعزيز فى اطار من الامن والاستقرار السياسى).

خامساً : يجب أن تتكامل وتتعدد الأدوات والسياسات التى تستهدف ضمان معدلات التشغيل مع رفع معدلات النمو والإنتاج فى المجالات الآتية:

1- مجالات السياسة المالية :

تشمل تلك السياسات التدابير الضرائبية وترشيد المصروفات الحكومية وذلك لتغيير مستوى الدخل والعمالة، وفى هذا تمتد السياسات المالية إلى السياسة الضريبية وتدعيم الإنفاق الحكومى على خدمات الصحة والتعليم.

وفى هذا الشأن يراعى تأثير الإنفاق الحكومى على الحجم النسبى للقطاع العام والخاص، وبالتالي على المستوى العام للدخل الإجمالى على مستوى الدولة، وعلى مستوى دخل الفرد ومن حيث معدلات الإستثمار المحققة.

2- مجال السياسة النقدية :

تعالج السياسة النقدية، نظام البنوك التجارية الذى يعتبر أساساً هاماً لتحقيق الإستقرار (أو العكس، فبينما تشعر البنوك بالتفاؤل فى ظل الإستقرار والإزدهار النسبى وتساهم فى التنمية والقروض، فإنها تشعر بالتشاؤم فى فترات الكساد، وتعمل على وقف وإسترداد القروض مما يترتب عليه خفض القوة الشرائية وزيادة البطالة).

ويمكن القول أن السياسة النقدية أداة ضرورية ناجحة ومفيدة اذا ما التزمت بهدف وطنى محدد وتعاملت بأسلوب متطور عبر البنوك المركزية (أو سلطة النقد) تحقيقاً لذلك الهدف.

3- مجال سياسات التجارة والمعاملات المالية الدولية :

وتشمل هذه السياسات التجارية والجمركية كما تشمل سعر صرف العملة وما يتصل بتطوير التجارة الخارجية وتشجيع التصدير.

4- مجال سياسات الأجور ومعدلات التضخم:

وهذه السياسات تهتم بالرقابة على الاجور والاسعار بهدف ضبط التضخم والحد من آثاره السلبية.

وهنا يتعين تحقيق توازن دقيق بين أستهداف رفع نسبة الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم مع عدم زيادة العبء الضريبي على المواطن، وبين ضمان

نسبة عالية من التشغيل مع الحد من التضخم وإرتفاع نفقات المعيشة وأسعار السلع والخدمات.

فى تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة بتأكيد الدور المتزايد لتفعيل وإمتداد تدابير الضمان الإجتماعى أفقياً ورأسياً لتعمل تعويضاتها على الحد من شدة الفقر وتعمل إستثمارتها على تحقيق التشغيل والحد من البطالة:

نستخلص فيما يلى كيف يؤدى تفعيل الإمتداد الأفقى والرأسى لنظم الضمان الإجتماعى وكيف يؤدى تأكيد دور إستثماراتها إلى الحد من شدة الفقر وإرتفاع معدلات التعطل:

أولاً : من حيث أهمية الإمتداد الأفقى والرأسى للضمان الإجتماعى وإستحداث مزايا متكاملة :

1- توفير الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات:

لا تقتصر رعاية التأمين الإجتماعى لكبار السن على مجرد صرف معاشات لهم ولكنها يجب أن تمتد لتشمل حلولاً للمشاكل التى يعانى منها الكبار والناشئة عن التقاعد سواء فى ذلك المشاكل الإقتصادية التى تنشأ عن تعاضم ظاهرة التضخم التى تؤدى إلى عدم كفاية المعاش لمواجهة نفقات المعيشة أو المشاكل الإجتماعية والنفسية¹.

¹ ولنا هنا ملاحظة إستحداث ما سمي فى قانون التأمين الإجتماعى المصرى بتأمين الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات وفى هذا الشأن تم النص على إلترام الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بإنشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات (إما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية) لتقديم الرعاية الإجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات فى ظروف ميسرة وخاصة فى حالة عدم وجود عائلات لهم مع مراعاة تقسيم دور الرعاية الإجتماعية إلى درجات تتمشى وأنواع المنتفعين وحالتهم الصحية والمستوى المعيشى والأسرى والثقافى الذى كانوا يعيشون فيه قبل إنتهاء الخدمة.

2- تقرير إعانات خاصة لمعاشات العجز الكامل المستديم ومعاشات موحدته

لغير المشمولين بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الإجتماعى :

يتعين تقرير تلك الإعانات فى حالات العجز الكامل المستديم التى يحتاج فيها العاجز إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية.

كما يتعين توفير معاشات (شيخوخة أو عجز أو وفاة) موحدة لفئات القوى العاملة غير المشمولة بنظم التأمين الإجتماعى (حيث يلاحظ على المستوى العربى إمتداد نظام التأمين الإجتماعى تدريجياً لفئات القوى العاملة وبالتالي فإن عددا من القوى العاملة العربية لم يمتد إليها نظم و قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى) والتى تتمثل على المستوى العربى فى العمال المؤقتين فى الزراعة (سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضى الإستصلاح والإستزراع) وفى صغار حائزو وملاك الأراضى الزراعية والمبانى وفى العاملون فى الصيد (على المراكب الشراعية) وعمال الترحيل والمشتغلون داخل المنازل الخاصة وفى صغار المشتغلين لحساب أنفسهم (كالباعة الجائلين ومندى السيارات وموزعى الصحف وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين).

ثانيا : من حيث تطوير تشريعات التأمينات الإجتماعية لتأكيد دورها الإستثمارى تحفيزاً للإستثمار لخلق فرص العمل المستدام من خلال الدعم المالى للتعاونيات والصناعات الصغرى ومشروعات تشغيل الشباب:

يعتبر تراكم الأموال من الأمور الطبيعية بل والحتمية - فى الغالب - عند بداية إنشاء نظم التأمين الإجتماعى فستكون المعاشات عندئذ قليلة، خاصة إذا لم تراعى مدد الخدمة السابقة) مما لانتاج معه سوى لمعدل إشتراكات منخفض جداً،

فى حىن تنص كافة نظم التأمىن الإجتىماعى العربىة على تحدىد الإشتراكات عند مستوى مرتفع نسبىا لتجنب إرتفاعها إرتفاعا كبرىا فى المستقبل (أو لمراعاة مدد الخدمة السابفة جزئىا) ومن هنا تتراكم الإحتىاطىات فى السنوات الأولى لبدء العمل بالصندوق دون أن ىربط ذلك بفلسفة نظرىة معىنة تمىل نحو اتباع أسلوب معىن للتموىل بل تملىها الضرورات العملىة.

هذا وإتفاقاً وطبىعة إستثمارات التأمىنات الإجتىماعىة وضمناها لحقوق المؤمن علىهم وأصحاب المعاشات ىراعى فى أوجه وقنوات الإستثمار تحقىق أمرىن :

الأول : ضمان قىمة الإستثمارات:

هذا هو أحد شقى شرط الضمان Safety الذى ىعتبره الخبراء من أهم الشروط الواجب توافرها فى إستثمارات التأمىنات الإجتىماعىة.

ىفهم هذا الشرط فى إستثمارات شركات التأمىن الخاص على الحىاة على أساس أن الأموال المستثمرة مملوكة للمؤمن علىهم وبالتالى لا ىمكن المخاطرة بها بمعنى أن توجه كلها أو بعضها للنواحى المضمونة، ومن هذه الزاوىة تتفق إستثمارات التأمىنات الإجتىماعىة مع إستثمارات شركات التأمىن الخاص على الحىاة .

على أن مفهوم هذا الشرط فى مجال إستثمارات التأمىنات الإجتىماعىة ىمتد الى أمر لا تهتم به إستثمارات شركات التأمىن على الحىاة وهو ضروره ضمان قىمة الأموال المستثمرة فى مواجهة إنخفاض القوة الشرائىة للنقود ذلك أن هناك إتجاها متزایدا نحو ملاءمة معاشات التأمىن الإجتىماعى مع التغىر فى مستوىات الأسعار أو الأجور .

ولا يفوتنا تأكيد أهمية توافر ضمان المخصصات المستثمرة بمفهوم شامل للضمان يمتد لضمان القيمة الحقيقية لإستثمارات إحتياطيات التأمينات الاجتماعية حتى لا تتعرض للضياع بسبب إنخفاض القوة الشرائية للنقود .

الثانى : تحقيق معدل الاستثمار المناسب وإنتظام الربح:

يتمثل الشق الثانى لشرط الضمان فى ضمان إنتظام ربح الاستثمار ... فضلا عن تحقيق أعلى عائد ممكن (وبشرط الا يقل العائد المتوسط عن معدل الفائدة السائد فى السوق ما لم يكن قد سمح بذلك لتحقيق منافع خاصة بالمؤمن عليهم كسواء المنشآت الوقائية أو العلاجية أو تشييد مساكن لهم).

وقد تزايد الاهتمام بمشاكل إدارة الأموال المتاحة للاستثمار فى ظل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومراعاة لاثر التغيرات الاقتصادية خاصه فيما يتعلق بالإنخفاض المستمر فى القوه الشرائيه للنقود والتضخم المالى مما يستلزم البحث عن أوجه إستثمار ذات عائد مرتفع لا تتأثر بانخفاض القوة الشرائية للنقود.

وأمام ضخامة الأموال المستثمرة تتجه الحكومات الى التدخل فى العمليات الاستثمارية أو الالتجاء الى إقتراض أموال التأمينات الاجتماعية لانفاقها فى أغراض مختلفه وبالتالي ترتهن سلامة نظام التأمينات الاجتماعيه فى المدى الطويل بقدرة الحكومات على الوفاء بفوائد القروض بدلا من أن تتوقف على حجم الإحتياطيات المتركمة.

ومن هنا يصبح من الضرورى لتدعيم نظم التأمين الاجتماعى الإهتمام بتوجيه أوجه وسياسات الإستثمار نحو تحقيق الآتى:

أولاً : الإهتمام بالإستثمارات ذات العائد والمردود الإقتصادي المناسب على مستوى التشغيل والحد من البطالة بإعتبار أن تلك الإستثمارات تحقق فرص عمل متزايدة للعاملين أصحاب الأموال المستثمره وبالتالي تحقق مصالح إقتصادية وإجتماعية للقوى العاملة وأبنائها من الشباب.

ثانياً : تجنب الإستثمار فى القروض الحكومية خاصة حيث تؤدى ظاهرة التضخم (السائدة على مستوى كافة الدول) إلى تآكل الأموال المستثمره.

ولا يعنى تجنب الإستثمار الحكومى عدم المساهمة فى تمويل الخطط العامة للتنمية الإقتصادية طالما تستهدف نمواً إقتصادياً متوازناً ومستداماً يتيح العدالة الإجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية.

ثالثاً : توجيه الإستثمارات لدعم أوجه ومجالات النشاط الإقتصادى كثيف العمالة خاصة للشباب فى مجال تشجيع وتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتعاونيات.

رابعاً : فى إطار ما سبق يتعين الإهتمام بتحقيق الأهداف الإستثمارية على كل من الصعيد الوطنى والصعيد العربى.

فى توافق مقومات تكامل الجهود العربية للتنمية البشرية وتحسين الخصائص السكانية:

نتناول النتائج المستخلصة فى هذا الشأن فيما يلى:

أولا : تتوافر لدى الأمة العربية مقومات التكامل على النحو التالى:

(1) أن بعض الدول العربية فقيرة سكانيا إلى المدى الذى تستورد فيه العمالة وبعضها غنى سكانيا تقوم بتصدير العمالة وبالتالي فإن تنقل القوى العاملة بين الدول العربية يكون فى صالح كافة الدول.

(2) إن بعض الدول العربية من أغنى دول العالم من حيث الناتج والدخل الإجمالى ومتوسطاته بالنسبة للفرد وبعضها من أفقر دول العالم بل أفقر الدول إنتاجا ودخلا على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع وبالتالي فإن تنقل الأموال يحقق أعلى عائد.

(3) أن بعض الدول تتميز بالنشاط الريفى والزراعى وتتوافر لديها البيئة المؤهلة لذلك وبعضها يتميز بالنشاط التجارى وقدر من النشاط الصناعى وبالتالي فإن التكامل يحقق إشباع كافة إحتياجات الشعوب عربيا.

(4) مع ثورة الإتصالات توافرت المعلومات والرؤية للتعرف على الدعائم الحقيقية للنمو المتوازن المتسارع والمستدام والأساليب والتوجهات ذات الفاعلية والتي أدت إلى نجاح الدول ذات الكثافة السكانية الأكبر فى تحقيق النمو المتكامل حتى أصبحت الزيادة السكانية مصدرا لثروتها وغناها الإقتصادى بدلا من إعتبارها عبئا على الإقتصاد الوطنى والتي أدت أيضا إلى نجاح دول عديدة تكاد تنعدم مواردها وثرواتها الطبيعية فإتخذت من خدمات

التعليم والصحة سبيلا ومصدرا لموارد بشرية ذات معدلات تنمية عالية تتفق وفرص العمل المتاحة فتخفض معدلات التمثل ويتحقق أعلى مستويات الدخل على المستوى الفردي وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى القومى.

ثانيا : يتعين أن تستهدف التنمية المتوازنة على المستوى العربى رفع مستوى تنمية الموارد البشرية:

فى مجال التشغيل على المستوى العربى يتعين تفعيل برامج التدريب والتأهيل والتوزيع الجغرافى العادل لفرص العمل وتحسين القدرات على الكسب إيماننا بتنمى الناتج المحلى والقومى لعدد من الدول العربىة إستنادا لمواردها البشرية التى يتعين تعظيم دورها فى تحقيق التنمية من خلال تنمية قدرتها على الكسب بتدعيم وتفعيل خدمات التعليم والتدريب والتأهيل اللازم لتحسين الخصائص.

ووفقا لذلك يصبح من الضرورى الإهتمام بتحسين خواص الأيدى العاملة العربىة بدءا من معالجة مشكلة الأمية وتأتى بعد ذلك التنمية التعليمية والتدريبية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة (مع مراعاة تباين الأمر بالنسبة لمجتمع الحضر عن مجتمع الريف حيث نلمس فى الأول مشكلة الفقر ويهبط الفقراء فى الثانى إلى مستوى الجوع والجهل والمرضى).

وهكذا فرغم أن عدداً من الإقتصاديين يحذرون من إرتفاع معدلات تزايد السكان ويطالبون بضرورة الحد منها فإن الدعوات تتزايد من ناحية أخرى إلى الدور الأساسى لتنمية الموارد البشرية لتحويل الزيادة السكانية إلى قيمة مضافة

على النحو الذى حققته الصين التى نجحت أيضا فى برامج تنظيم الأسرة لتخفيض معدل الخصوبة إلى المستوى المثالى وهو طفلين لكل أسرة.

ويرى البعض إن الحكومة التى ترى نفسها خارج المجتمع هى التى تعتقد أن السكان عبء عليها. أما الحكومة التى تأتى فى مناخ ديمقراطى فإن هدفها يكون توفير الرفاهية والتقدم الإقتصادى والإجتماعى للمواطنين .

أن السكان طاقة بشرية يمكن أن تضيف للإقتصاد والمجتمع إذا توفر لها عاملين التعليم والديمقراطية ويصبح عدد السكان مصدر قوة وليس ضعف. وتؤكد بعض النظريات الإقتصادية أن الوضع الأمثل للمجتمعات يتراوح ما بين 80 و150 مليوناً إذا كان مساحة الأرض مليون كيلو متر مربع بشرط أن يكونوا منتجين ... (على الجانب الآخر فوفقاً لنظرية مالتس فإن الزيادة فى السكان تؤدى إلى ضعف الموارد وبالتالي ضعف المجتمع، وهذا كان صحيحاً حين كان الإستخدام مباشرة للطبيعة أما الآن فهناك آليات وتقنيات تجعل هناك أنواعاً جديدة من الإنتاج مثل الزراعة الحيوية والثورة البيولوجية التى يمكن أن تنتج ما يكفى عشرات الملايين من السكان مع ضرورة إعادة توزيع الثروات بشكل علمى بحيث لا يوجد إحتكار فى الإنتاج والتوزيع).

ثالثاً : يتعين إستهداف تحسين الخصائص الإنسانية وتنمية القدرة على التكسب من خلال الإهتمام بالآتى:

1- وضع سياسة جديدة للتعليم تراعى مراحل النمو التى يمر بها المجتمع وحجم الإستثمارات وتكلفة فرص العمل والقطاعات التى تحتاج عمالة بحيث تضعها الدولة فى أولويات التنمية الإقتصادية .. كل هذا يؤدى لتحويل الزيادة السكانية إلى موارد تضيف للإقتصاد القومى ولا تشكل عبئاً عليه.

إن التعليم المتطور هو السبيل لايجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية بالمجتمع وتنفيذ المشروعات المطلوبة كما ان البرامج التدريبية خطوة مطلوبة لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل. بملاحظة أنه رغم ارتفاع معدلات البطالة تبدو فرص عمل كثيرة لا يجد من يشغلها لأنها تحتاج لكفاءات ومهارات معينة.

2- يجب العمل على تحسين الخصائص السكانية من خلال السعى لخفض معدلات الأمية المرتفعة (خاصة بين النساء) لاسيما فى الريف حيث تثبت الإحصاءات تزايد معدلات المواليد يرجع بالأساس للأمية والفقر.

3- إن التعليم والتدريب بما يتلاءم مع إحتياجات السوق هو المخرج الوحيد لتحويل الموارد البشرية لطاقات ايجابية ذات مهارات وخبرات يتطلبها سوق العمل وخبرات تدريبية تؤهلهم للإلتحاق به للمشاركة فى دفع الحركة الإنتاجية للإقتصاد القومى وتحويلهم من طاقات عاطلة إلى أيد عاملة ولذا يتعين التدريب المستمر للعاملين بالدولة والخريجين إلى جانب السياسات التعليمية.

رابعا : بمراعاة ما سبق يتعين ضرورة الإنتقال إلى سياسات فعالة فى إطار إستراتيجية جديدة للنمو المتوازن والمستدام من خلالها يتلزم النمو الإقتصادى مع العدالة الإجتماعية لتوفير العمل اللائق سبيلا لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة ... وبذلك فإن الإستراتيجية المستهدفة لا تقتصر على وضع السياسات وإنما تمتد إلى تطبيقها عمليا على أرض الواقع لتحقيق كرامة العمل فى إطارها على الخصوصية العربية والوطنية .

وإذا ما راعينا الأوضاع السائدة على المستوى العربى إدركنا الحاجة الملحة نحو نمو إقتصادى عاجل وسريع تتجه إنجازاته الإيجابية نحو الحد من الفقر فى

الأجل القصير إدراكا لظاهرة إنعدام المساواة ومحدودية الحماية الإجتماعية
وإرتفاع معدلات البطالة.

ولا شك أن تكثيف التكامل والتعاون العربى يعتبر من الأمور الأساسية
لبلوغ مستقبل مستدام للدول والشعوب العربية وفق آليات جديدة فعالة إقتصاديا
وإجتماعيا وبيئيا تستجيب بشكل أفضل إلى ما نواجهه من تحديات سواء فى مجال
العمالة أو فى المجال الإجتماعى ... وبهذا تتدعم قدرة الشعوب العربية على تحقيق
التنمية المتوازنة والمستدامة.

* * * * *